الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'enseignement supérieur
Et de la recherche scientifique
Université M'Hamed BOUGARA de Boumerdès
Faculté Des Sciences Economiques , Commerciales
Et des Sciences De Gestion

مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان:

محاضـرات
في مقياس مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

من إعداد الدكتورة: هبري نصيرة قسم: علوم التسيير

السنة الجامعية :2024/2023

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات رقم الصفحة

الفهرس I
قائمة الأشكال..... V
المقدمة العامة ..... أ
المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى 1
أولا: مدخل عام حول علم الاقتصاد 1
ثانيا: علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى 4
ثالثا: أهمية وأهداف علم الاقتصاد 7
المحور الثاني: الأنظمة الاقتصادية في مواجهة المشكلة الاقتصادية 10
أولا: ماهية المشكلة الاقتصادية وعناصرها 10
ثانيا: الموارد الاقتصادية كوسيلة لإشباع الحاجة الإنسانية 15
ثالثا: الأنظمة الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية 15
المحور الثالث: عناصر الإنتاج 21
أولا: العمل 21
ثانيا: الأرض (الموارد الطبيعية) 24
ثالثا: رأس المال 24
رابعا: التنظيم 27
المحور الرابع: الأعوان الاقتصاديون 29
أولا: الأعوان الاقتصاديين واصنافهم 29
ثانيا: تصنيف الأعوان الاقتصاديون 29
ثالثا: التدفقات الحقيقية والنقدية 32
المحور الخامس: الأنشطة الاقتصادية والعمليات الاقتصادية 35
أولا: مفاهيم حول النشاط الاقتصادي 35
ثانيا: عناصر النشاط الاقتصادي 35
ثالثا: نشاط الاستثمار والادخار 41
المحور السادس: المؤسسة الاقتصادية 48
أولا: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وتصنيفاتها 48
ثانيا: تصنيفات المؤسسة 49
ثالثا: وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية 53

رابعا: أهداف المؤسسة الاقتصادية 56
المحور السابع: السوق 60
أولا: مفهوم السوق وأنواعه 60
ثانيا: المتدخلون في السوق 63
ثالثا: تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق 64
رابعا: وظائف السوق 65
المحور الثامن: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية 67
أولا: النظام الاقتصادية 67
ثانيا: السياسات الاقتصادية 76
ثالثا: أدوات السياسة الاقتصادية 77
المحور التاسع: النقود 82
أولا: نشأة النقود 82
ثانيا: تعريف النقود وخصائصها 83
ثالثا: وظائف وأنواع النقود 84
المحور العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى 90
أولا: التضخم 90
ثانيا: البطالة 91
ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة وعلاقته بالتضخم 94
المحور الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية 97
أولا: المؤسسات الاقتصادية الدولية 97
ثانيا: التكتلات الاقتصادية الجهوية 109
ثالثا: الاتحاد المغاربي 116
الخاتمة العامة 122
المراجع 124

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال.

عنوان الشكل **رقم الصفحة**

الشكل رقم1: منحنى حدود الإنتاج 14

الشكل رقم 2: التدفقات النقدية والحقيقية بين القطاعين الأساسيين في النشاط الاقتصادي (قطاع العائلات وقطاع الأعمال) 33

الشكل رقم3: محددات الطلب 64

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية 108

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر مقياس مدخل للاقتصاد من المقاييس الأساسية في تكوين الطالب في السنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، إذ يهدف لاكتساب الطالب التحكم في المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد ومعرفة الظواهر الاقتصادية كالحاجات والمواد، الأنظمة الاقتصادية، الدورة الاقتصادية، الأنشطة الاقتصادية، الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار والادخار، ...

يكمن الهدف من مقياس مدخل الاقتصاد في تعريف الطالب ولو بشكل عام على مختلف المواضيع والظواهر التي تندرج ضمن التخصص، التي يهتم علم الاقتصاد بدراستها، بالإضافة الى أنه يعطيه نظرة عن الأدوات والطرق المستخدمة في دراسة تلك الظواهر وما يرتبط بها من علاقات.

وسعيا لتحقيق أهداف المقياس قدمنا هذه المطبوعة، حيث قسمناها إلى إحدى عشر محاضرة مستمدة من البرنامج الوزاري المعتمد، كما هو مبين أدناه.

حيث يتناول المحور الأول تعريف علم الاقتصاد وموضوعاته وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبمختلف العلوم الأخرى. ويتعرض المحور الثاني الى طبيعة المشكلة الاقتصادية، حيث يتناول ماهية المشكلة، والحاجات الاقتصادية، بالإضافة الى حل المشكلة الاقتصادية.

بينما يتناول المحور الثالث عناصر الإنتاج وأهم الأنشطة الاقتصادية أما المحور الرابع يتم من خلاله التعرف على مختلف الأعوان الاقتصاديين. وتم التطرق من خلال المحور الخامس إلى أهم الأنشطة الاقتصادية والعمليات الاقتصادية من إنتاج، استثمار، تبادل، استهلاك وادخار. أما الفصل السادس يتناول المؤسسات الاقتصادية من خلال مفهومها وتصنيفاتها وخصائصها. تناول المحور السابع السوق من خلال مفهومه، المتدخلين فيه أنواعه، ويتناول المحور الثامن النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية. أما المحور التاسع يتناول النقود من خلال مفهومه ونشأته وظائفه ودوره في النشاط الاقتصادي. أما المحور العاشر يتناول المشكلات الاقتصادية الكبرى التضخم والبطالة والسياسات الاقتصادية لمواجهتها. أما المحور الحادي العاشر فتناول المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في الالمام بأهم الجوانب المتعلقة بالمقياس.

المحور الأول:

طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي

وبالعلوم الأخرى

تمهيد:

تتعدد المفاهيم لعلم الاقتصاد، التي تصب في مجملها في تعريف شامل وواسع لمختلف العناصر التي تحكم الاقتصاد وتطويره بما يخدم مصلحة الفرد والمجتمع والدولة والعالم.

نتطرق في هذا المحور الى بعض المفاهيم الكلاسيكية والجديدة لعلم الاقتصاد، مع تحديد العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى من خلال العناصر التالية:

- مفهوم علم الاقتصاد
- علاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى.

أولا: مدخل عام حول علم الاقتصاد:

الاقتصاد هو علم من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك البشري والرفاهية كعلاقة بين المقاصد والأهداف التي لها استعمالات بديلة ومنه الموارد المتاحة المحدودة والنادرة .

1- تعاريف علم الاقتصاد:

أصل الكلمة من اللغة اليونانية القديمة " واكونوميا " الذي يتألف من "واكوس"، بيت، و"نوموس"، وتعني الحكم او القانون فكلمة الاقتصاد تعني علم مبادئ تسيير المنزل.

تعريف علم الاقتصاد لغة: لغة، الاقتصاد من القصد بمعنى التوسط والاعتدال[1]. أي" القوانين والنظريات التي تنظم اقتصاد الاسرة"، وفي العصر الحديث كنتيجة للتطور الفكري أصبح مفهومه القوانين التي تنظم اقتصاد الدولة غير أنه لا يوجد تعريفا شامل وكامل يغطي كل مجالات علم الاقتصاد.

تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا شاملا وجامع لكل الموضوعات التي يعالجها مما نشأ عنه تعدد واختلاف التعريفات له وهذا مرده إلى[2]:

- اختلاف المقاصد والأهداف من مفكر لآخر، كاختلاف العوامل المؤثرة في هؤلاء المفكرين كالبيئة والثقافة والدين وغيرها مما يجعل زوايا النظر والفهم تتعدد.
- عامل تطور الزمن مما يعرض هذه المفاهيم الى تطور تاريخي.

ومن بين التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد ما يلي:

فقد عرفه أدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم بأنه " العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الامة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها"، وقد ركز هذا التعريف على مفهوم الثروة وأهمل دور الانسان.

كما عرفه "ألفرد مارشال" بأنه دراسة لأحوال البشر فيما يتعلق بالشؤون العادية لحياتهم، وعلم الاقتصاد في مفهومه وهو دراسة الثروة من ناحية، كما أنه يكون جزءا من دراسة الإنسان من ناحية أخرى[3].

---

[1] مجيدي العربي، محاضرة المدخل لعلم الاقتصاد، سنة أولى علوم إسلامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2018 ص08

[2] نفس المرجع أعلاه، ص08

[3] ادم سميث، ترجمة حسني زينة، ثروة الأمم، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1 ، 2008 ، ص05.

ووفقا لتعريف ميلتون فريدمان " فالاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع في حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناه الواسع"

وبالرجوع الى "بيجو" في كتابه اقتصاديات الرفاهية فقد أكد بأن علم الاقتصاد هو" العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية".

في حين عرف "بول ساموبلسون" علم الاقتصاد بأنه: " العلم الذي يهتم بدراسة كيفية اختيار الفرد والمجتمع الموارد في انتاج السلع والخدمات وللطريقة التي يستخدمونها في الاستهلاك "

وبالاستناد على مختلف هذه التعاريف يتضح لنا أن المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية:

أ- علم الاقتصاد علم الثروة:

وفقا لهذا التعريف فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي، وعليه فأي مجهود يقوم به الانسان لا يهدف الى تحقيق الثروة لا يعتبر اقتصاديا، فموضوع الاقتصاد بحسب هذا التعريف هو البحث عن الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق الثروة[4]. وفي هذا الاتجاه شرح أب الرأسمالية، أدم سميث Adam Smith في كتابه الشهير " ثروة الأمم 1976 ، بعنوان " التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الاقتصاد بالعلم الذي يفسر العوامل التي تحدد ثروة البلاد ونموها، وأن الهدف الكبير للاقتصاد لكل دولة هو زيادة غنى وقوة الدولة"[5]

وذهب " دافيد ريكاردو" أحد رواد الفكر الكلاسيكي إلى اعتماد نفس تعريف أستاذه "أدم سميث" تقريبا، ففي كتابه الصادر سنة 1817 بعنوان:" مبادئ في السياسة الاقتصادية والضريبة" اعتبر أن علم الاقتصاد يهتم بإنتاج الثروة إلى غاية توزيعها، لاسيما بتحديد قانون صحيح يحكم وينظم هذا التوزيع.

أما الفرنسي " جون باتيست ساي" نظر في الاقتصاد على أنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها.

طبقا لهذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها. ويؤخذ على هذا التعريف أنه تعريف غير جامع، ذلك أن تركيزه على الأسباب المادية للرفاهية يخرج عديدا من الأنشطة الإنسانية من نطاق علم الاقتصاد كخدمات التعليم والصحة.

ب- علم الاقتصاد علم الندرة:

يعود هذا التعريف الى الاقتصادي "ريمون بار" الذي يرى بأنه علم الاقتصاد هو" علم إدارة الثروات النادرة في المجتمع، فهو يدرس الأشكال التي يأخذها سلوك الانسان في تخصيص موارده، وهو يحلل ويفسر الطرق التي عن طريقها يخصص فرد ما أو مجتمع ما مواردا محدودة لتلبية حاجات متعددة ولا متناهية"[6].

ونجد تعريف "روبنس"، والذي عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، فيمتاز الانسان بحاجته المتعددة والمتزايدة باستمرار، إلا أن الوسائل النادرة، فيمتاز الانسان بحاجته المتعددة والمتزايدة باستمرار،

[4] سكينة بن حمودة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ، ص11.

[5] عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013 ،ص04.

[6] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي-مدخل الدراسات الاقتصادية، ط1 ، دار الحداثة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص25

إلا أن الوسائل الضرورية لإشباعها إن وجدت محدودة ونادرة ومن هنا نشأة المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات الإنسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة. [7]

فيعتبر علم الاقتصاد على هذا الأساس بأنه علم تنظيم وإدارة الموارد نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار.

ت- علم الاقتصاد علم نشاط التبادل:

يأتي الاقتصادي الفرنسي " بيرو " في مقدمة الاقتصاديين الذين اعتبروا بأن علم الاقتصاد هو علم المبادلة، ذلك أن الانسان في المجتمع محكوم بمبدأ التخصص، فلا ينتج إلا قسما من حاجاته ولا يستطيع بذلك أن يشبع كل رغباته، لذا لابد أن يحصل على جزء مما ينتجه الغير فالمبادلات أساس النشاط الاقتصادي.[8]ومن هنا يعرف الاقتصاد بأنه " دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه" وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات[9].

ث- علم الاقتصاد علم طرق الإنتاج:

ضمن هذا الإطار يعبر علم الاقتصاد عن المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، ويكون في شكل علاقة مزدوجة، الأولى تربط الإنسان بالطبيعة والثانية تكمن في علاقة الإنسان بأخيه الانسان، فعلم الاقتصاد يعبر عن مجموع القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع في إطار مجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي[10].

ج- علم الاقتصاد علم تحقيق الرفاهية:

حيث يختص علم الاقتصاد بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد كما يقوم بتحليل الطرق تمكن الانسان من التحسين في ظروف معيشته، بالتركيز على أساليب حصوله على دخله وكيفية انفاقه له.[11]

ح- علم الاقتصاد علم تحليل المتغيرات الكلية:

يقوم علم الاقتصاد بتحليل التغيرات التي تحدث على مستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي ويحاول قياس واختبار التغيرات في حجم الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي، كما يبحث أيضا في مستوى الأسعار والعمالة، وعندما يتم دراسة اتجاه هذه المتغيرات الكلية، فانه يمكنه يمكن وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

وخلاصة لما سبق، وبشكل بسيط يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه دراسة كيفية تخصيص أو توجيه الموارد النادرة، لإنتاج سلع وخدمات.

---

[7] طويل رواء زكي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، الأردن، 2010، ص23.

[8]طويل رواء زكي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[9] G.Pirou, Introduction a L Economie Politique,Paris,Sirey,1946,pp91-93.

[10]دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2007،ص16.

[11]شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص04.

ثانيا: علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى

تقسم العلوم إلى ثلاثة أقسام: علوم أساسية، وعلوم تطبيقية، وعلوم إنسانية ... والاقتصاد في حد ذاته هو علم يعالج جانبًا من جوانب السلوك الإنساني، فهو يفسر ويشرح سلوك الإنسان ولهذا ينتمي الى مجموعة العلوم الاجتماعية، التي تتشابك وتترابط مع بعضها البعض، وبالتالي يتأثر بالظروف البيئية المحيطة.

ولذلك لا يمكن للباحث في علم الاقتصاد أن يهمل الظواهر الاجتماعية الأخرى، ذلك كون السلوك الإنساني يخضع لعوامل مختلفة منها الاقتصادية، ومنها غير الاقتصادية سواء اجتماعية أو سياسية أو تاريخية، فعلى سبيل المثال لا يمكن تحليل مشكلة البطالة بمعزل عن الأحوال السياسية الداخلية والخارجية، أو بمعزل عن الظواهر السكانية، أو بمعزل عن ظاهرة الخصخصة، وعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى المرتبطة بها، حيث يختص علم الاقتصاد بدراسة العديد من القضايا التي تهم الفرد والمجتمع.

وعليه سوف نتناول العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، سواء كانت علوم اجتماعية، أو علوم تطبيقية.

1- علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

تهدف دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي إلى إيضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بينها وبين علم الاقتصاد. وعليه يلاحظ المرء أن هناك تداخلا كبيرا بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل علم الاجتماع، والقانون، وعلم السياسة، والتاريخ، وعلم النفس.

أ- علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

تبحث العلوم السياسية طبيعة السلطات العامة ووظائفها والعلاقات بينها ومبادئ الحكم والمهام التي تقوم بها السلطة الحاكمة للجماعة، ومما لاشك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق الصلة، ذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثرا بها ومؤثرا فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف لمدة طويلة "بالاقتصاد السياسي" كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية عندما يتخذون القرارات السياسية[12].

ب- علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع

هناك علاقة تربط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع فعلم الاقتصاد يدرس جزءا الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية وسلوكيات الأفراد أو المجتمع من أجل فهم ودراسة المشكلات الاقتصادية، أي أنه يركز على عنصر واحد مؤثر من عناصر المجتمع ألا وهو عنصر الاقتصاد والتحكم الأمثل في الموارد المالية والثروات والممتلكات وقضاء الاحتياجات والاستثمار[13].لذا فإن عالم الاقتصاد لكي يفهم النظام الاقتصادي ومشكلاته في مجتمع ما لا بد وأن يدرس حال الأفراد في هذا المجتمع، سلوكياتهم، أثر المشكلات الاقتصادية عليهم وكيفية تعاملهم معها، يرصد المشكلات الاقتصادية وأثرها في المجتمع مثل: البطالة والفقر، يدرس أثر رفاهية العيش في المدن وكذلك أثر الحياة البسيطة في الريف في أي بلد، فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم وحل مشاكلهم.

---

[12] ضرار العتيبي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية النشر والتوزيع، عمان، 2018، ص33

[13] أمل حسين، علاقة علم الاقتصاد بمختلف العلوم الأخرى، الباحثون المصريون 2016، https://mawdoo3.com اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/4.

بَيَّنَ الأستاذ Joseph A. Schumpeter العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، فقال أن "التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه".

يلتقي علم الاقتصاد وعلم الاجتماع في أكثر من موضوع، فالثروة التي هي بؤرة علم الاقتصاد لا توجد إلا في مجتمع ولا تنتج إلا عن طريق الأيدي العاملة ولا تتناول إلا بين أفراد تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال، والذي أصبح قوة اجتماعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع منذ القدم، ومن هنا نشأت النظريات الاشتراكية التي مهدت لقيام نظم سياسية واجتماعية تستند على أسس اقتصادية.

ت- علاقة الاقتصاد بالقانون

يعرف القانون بأنه مجموعة القواعد التي تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض أو بين الأفراد والسلطات العامة أو بين السلطات العامة داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة وكل ذلك عن طريق تشريع النصوص القانونية[14]

ولأن الوضع الاقتصادي مرتبط بالقانون، والقانون مرتبط بالوضع الاقتصادي كان لا بد أن توجد علاقة تربط علم الاقتصاد بعلم القانون، وعلم الاقتصاد يرتبط بعلم القانون من جهة أن النشاطات الاقتصادية تحتاج إلى إطار قانوني يجعل لها شرعية في الوجود ويحمي حقوقها.[15]

حيث لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء...الخ من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات بين الأفراد والجماعات، والدول. وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالاعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

ث- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

لعلم الاقتصاد ارتباط وثيق بعلم التاريخ لمعرفة ماضي المجتمعات المعاصرة، وذلك بقدر احتياج الاقتصاديين للتعرف على تطور النظم والأفكار الاقتصادية المختلفة ومعالم كل من هذه النظم. فعالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية، وأن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية. كما دعت أهمية علم التاريخ المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية. والتحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الاجتماعي من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين[16]

ج- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر.

---

[14] مجيد العربي، محاضرة مدخل الاقتصاد، سنة أولى علوم إسلامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة

[15] علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى"، موسوعة العلوم https://mawdoo3.com تاريخ الاطلاع 2022/2/4.

[16] محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، اليازوري، الأردن، 2007، ص30.

والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الانسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية[17].

ح- علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق:

يقصد بعلم الأخلاق بذلك العلم الذي يهتم بدراسة أخلاق الفرد والجماعة، الذي يسمح بتوجيه الحياة على سطح الأرض الى مسارها الصحيح، من خلال تصحيح وتعديل التصرفات الصادرة من الأفراد، بغرض القضاء على الآفات والتصرفات السيئة التي تعيق الحياة والأنشطة المختلفة، حيث تتسبب هذه التصرفات في إحداث مشاكل وأزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية تعيق استمرار الدولة، ولا نجد الاهتمام بعلم الأخلاق من طرف التفكير الوضعي باعتبار أن هذا الأخير يركز على الجانب المادي فقط وعلى تحقيق الثروة والسلطة في الدولة، وفي العالم حيث يرى الفكر الكلاسيكي أنه لعلم الاقتصاد بعلم الأخلاق، باعتبار ان هذا الأخير ما هو إلا دراسة ما يجب أن يكون بمعنى الجانب المعنوي (ما يتحلى به الأفراد من سلوك أخلاقي)، في حين أن الإنتاج، الذي يحافظ على البيئة وعلى الطبيعة، كذلك ظهر مصطلح الاستدامة والذي يركز على الاستهلاك الرشيد ضمن المحافظة على ثروات الأجيال اللاحقة، فاتباع النظم الأخلاقية في وظائف النشاط الاقتصادي من الإنتاج والبيع والاستهلاك، يسهم في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية المستدامة، وتحقيق التوزيع العادل للثروات بين أفراد المجتمع، ومثال على علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق ما يلي: هيئات محاربة الفساد ومحاربة الرشوة، والتنظيمات المحلية والإقليمية والدولية للأخلاقيات في مختلف الأنشطة الاقتصادية[18]

2- علاقة الاقتصاد بالعلوم التطبيقية

بالإضافة إلى التداخل الكبير بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، يعتمد كذلك علم الاقتصاد بشكل كبير ومتزايد على بعض العلوم التطبيقية كالمنطق، والإحصاء، والرياضيات.

أ- علم الاقتصاد والمنطق

يستفيد علم الاقتصاد بما يقدمه المنطق من مناهج بحث مختلفة لتفسير الظواهر الاقتصادية، فيستفيد الاقتصاد بما يقدمه له المنطق من أدوات استنباط واستقراء، لفهم وتفسير الظاهرة والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ظاهرة اقتصادية ما. ومن ناحية أسلوب البحث العلمي المتبع يرتبط علم الاقتصاد بعلم المنطق ارتباطا وثيقا، صعوبة يواجهها أي دارس للاقتصاد إن لم يكن قد سبق له التعرف على قواعد علم المنطق، أو إن لم تكن له على الأقل تلك القدرة الطبيعية على استيعاب المناقشات المنطقية المبنية على استخراج وترتيب الأسباب والنتائج.

إن النظريات العلمية الاقتصادية لا تكون صحيحة إلا إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات، ويبني عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج. لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة، فإذا لم يكن هناك فعلا مشكلة اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية.

---

[17] ضرار العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[18] نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح وآخرون، القيم في الظاهرة الاجتماعية، اعمال الدورة المنهجية في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية، دار النشر والثقافة والعلوم القاهرة، 2010، ص312

ب- علم الاقتصاد والإحصاء

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بدراسة الإحصاء، وذلك لأن تحليل الظواهر الاقتصادية يستدعي جمع البيانات عنها، فإن توافر البيانات في شكل عددي والجداول الإحصائية ومختلف أنواع الحسابات تعتبر بمثابة المادة الأساسية التي يعتمد عليها أي باحث اقتصادي. وجدير بالذكر هنا أن نقرر أسلوب الوصف في الاقتصاد أقل دقة وتحديداً من مجموعة العلوم الطبيعية.

نفهم مما سبق، أن طبيعة علم الاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية يختص بالتصرفات الإنسانية والاجتماعية والتي تعد في غاية التعقيد. وهذا بالطبع عكس علم الإحصاء الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، وقد ساعد التقدم المستمر في جمع البيانات الإحصائية والقدرة على تصنيفها وعرضها بطريقة علمية على جعل أسلوب الوصف في الاقتصاد أكثر دقة. فهنا يظهر الربط حيث أنّ دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها. ولكن الاقتصاديين بالخصوص في الدول النامية ما زالوا يعانون إمّا من عدم وجود البيانات الإحصائية المطلوبة أو من عدم دقتها، مما يؤثر بلا شك عل دقة الوصف العلمي للظواهر الاقتصادية[19].

ت- علم الاقتصاد والرياضيات

يستخدم علم الاقتصاد الأساليب الرياضية لقياس معدل النمو، أو تتبع نمو الدخل وغيره من الظواهر الاقتصادية، ليتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية توضح درجتها بشكل مفهوم وعليه، يعتمد الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك، ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي، وكذلك الاقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء.

فالرياضيات كما لا يخفى على القارئ الذي درس مبادئها تنتمي لعلم المنطق، واستخدام الأسلوب الرياضي في الاقتصاد يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمراً سهلاً كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة في شكل كمي ومن خلال دراسة علم الاقتصاد سوف يتضح للقارئ أن اللجوء إلى الأسلوب الرياضي في بعض الأحيان يسهل الوصول إلى النتائج المتوقعة.

ثالثا: أهمية وأهداف علم الاقتصاد.

1- أهمية علم الاقتصاد:

- يدخل علم الاقتصاد في أدق تفاصيل حياة الانسان كالعمليات التجارية مثل الشراء والبيع، فضلا عن النشاطات الاجتماعية المختلفة.
- يساعد علم الاقتصاد على دراسة العالم من حولنا، خاصة من الناحية الاقتصادية، وعلى فهم الأحداث التي تحدث في شتى بقاعه بطريقة أفضل، فإن الاقتصاد له علاقة كبيرة بكل ما يحدث من أحداث سياسية، واجتماعية، اذ أن كثيرا من هذه الأحداث تكون مدفوعة عادة بالقرارات الاقتصادية.

[19] معين امين السيد، محاضرات في مدخل الاقتصاد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016، ص49

- يساهم علم الاقتصاد في وضع الخطط الاقتصادية التي يؤدي تطبيقها إلى النهوض بالمجتمعات الإنسانية، وإحداث نقلة نوعية فيها، وتحقيق الرفاهية لكافة الناس.
- يساعد علم الاقتصاد على التنبؤ بشكل أكبر، بناء على المعطيات الحالية، والأوضاع الراهنة، مما يساهم بشكل رئيسي وكبير في تجنب بعض الأزمات الممكن حدوثها، عن طريق وضع خطط، وسيناريوهات البديلة لتجاوزها.

2- أهداف علم الاقتصاد:

من خلال التعريفات السابقة لعلم الاقتصاد، يمكن القول أن علم الاقتصاد يهدف إلى[20]:

- المساعدة في فهم واقع الاقتصاد الذي نعيش به من خلال معرفة نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات،
- المساعدة في التعامل مع القضايا الاقتصادية، التي تهم الفرد أي على المستوى الجزئي، وتلك التي تتعلق بالمجتمع كوحدة واحدة أي على المستوى الكلي،
- المساعدة في فهم الظواهر الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية،
- المساعدة في توزيع مكتسبات التنمية بين أفراد المجتمع بعدالة،
- المساعدة في تحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية وترشيد القرارات الاقتصادية،
- المساعدة في التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية المتوقعة من أجل تعظيم الاستفادة منها أو العمل على مواجهتها من خلال وضع الحلول المناسبة لها،
- المساعدة في تعظيم الرفاه على مستوى الفرد والمجتمع،
- المساعدة في تنظيم العملية الإنتاجية من خلال تحديد نوعية الإنتاج وطريقة الإنتاج وآلية التوزيع،
- المساعدة في دفع عملية التنمية الاقتصادية بحيث تلائم التطور الحاصل في أسواق السلع والخدمات وسوق العمل والسوق النقدي.

وعموما يسعى علم الاقتصاد إلى دراسة السلوك الاقتصادي بما يضمنه من ظواهر جزئية وكلية ومشكلات كما هي في الواقع وكما ينبغي أن تكون عليه، والذي يرتبط بدراسة الكفاءة الاقتصادية في استغلال وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة بشكل عقلاني، دراسة النمو الاقتصادي أي زيادة في كمية الإنتاج المبني على تطوير القدرات الإنتاجية، الاستقرار أي ثبات الأسعار والحد من ارتفاعها بشكل غير طبيعي، كما يدرس العدالة في توزيع الدخل سواء كان قبل الإنتاج أو بعده، بما يضمن تحقيق العدالة ويجعله محفزا على النشاط وبذل جهد أكثر.

[20] إيهاب مقابلة وأخرون، تعريف علم الاقتصاد وأهدافه، https://almerja.com/more.php?idm=72248 تاريخ الاطلاع 2024/01/23 .

المحور الثاني:

الأنظمة الاقتصادية في مواجهة المشكلة الاقتصادية

تمهيد:

تتعدد مواضيع علم الاقتصاد بتزايد وتطور الحياة الإنسانية في جميع المجالات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد تعترض الإنسان في نشاطه اليومي عراقيل ومعوقات، لا بد عليه من مواجهتها، ومنها قلة الموارد والوسائل اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا ما يسمى "المشكلة الاقتصادية". ولمواجهتها والحصول على السلع لتلبية حاجيات الإنسان، فهو يقوم بنشاط اقتصادي. والمشكلة الاقتصادية تدور حول ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان. وقد حاولت العديد من الأنظمة الاقتصادية إيجاد حل المشكلة "الاقتصادية"، ومن خلال هذا الدرس نحاول التعرف أولا على مفهوم النظام الاقتصادي، ثم نحاول إلقاء نظرة على مختلف الأنظمة الاقتصادية الوضعية (النظام الرأسمالي، الاشتراكي، المختلط) لنعرج بعدها على النظام الاقتصادي الإسلامي، مع توضيح طريقة معالجة وحل كل نظام منها المشكلة الاقتصادية.

أولا: ماهية المشكلة الاقتصادية وعناصرها.

إن أساس دراسة علم الاقتصاد مستنبط من تواجد مشكلة اقتصادية تواجد المجتمعات، فكل فرد يريد أن يحقق حاجته الاقتصادية يصطدم عادة بعدم توفر السلعة أو الخدمة، كما يصطدم بعدم توافق سعرها مع قدرته الشرائية.

1- تعريف المشكلة الاقتصادية:

لقد قدم الباحثون تصوراتهم الكثيرة حول وصف وتعريف المشكلة الاقتصادية، وإن اختلفت الالفاظ إلا أن المضامين مشتركة تقريبا، فمن أبرز تعريفات المشكلة الاقتصادية ما يلي:

إنها:" محدودية الموارد وكثرة الحاجات، التي تفرض على المجتمع الاختيار ووضع الأولويات، ومن ثم التضحية، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معين بالمقارنة بحاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة والمتنوعة والمتجددة عبر الزمن.

لذلك على المجتمع أو الاقتصاد الوطني أن يختار ويضع الأولويات، ويضحي بأشياء مقابل إشباع حاجات معينة من خلال توجيه أو تخصيص الموارد المتاحة على استخداماتها المختلفة بحيث يتم استخدام هذه الموارد كاملة، ومن ثم توزيع السلع والخدمات المنتجة بأفضل طريقة ممكنة على أفراد المجتمع أي بالطريقة التي تحقق أقصى إشباع ممكن.

ويمكن أيضا أن تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها: " عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج[21].

وهي كذلك على مستوى الفرد، حيث تنشأ المشكلة لدى الفرد في حالة محدودية الدخل وكثرة الحاجات، وبالتالي هناك أمام المستهلك عملية الاختيار ووضع الأولويات، والتضحية ببديل آخر عندما يختار أحد البدائل، أي التضحية بحاجة أو حاجات أخرى عندما يختار إشباع حاجة معينة. أما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها أو حدة هذه المشكلة وأثارها السلبية[22]

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت احجامها فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار[23].

---

[21] محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص30.

[22] محمود يونس، اساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1989 ، ص39

[23] إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصاد، دار وائل، عمان، 2005 ، ص32 .

2- خصائص المشكلة الاقتصادية:

برزت هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، هذه العوامل والأسباب اتفق علماء الاقتصاد على أنها هي الأركان الرئيسية في المشكلة الاقتصادية. مع اختلاف التسمية فالبعض يطلق عليها الأسباب والآخر أركان أو عوامل. هذه الأركان هي سبب ظهور المشكلة الاقتصادية ولا يمكن علاج المشكلة الاقتصادية إلا من خلال التعرف على هذه الأركان وذلك لفهم طبيعة المشكلة الاقتصادية.

ويمكن استخراج هذه الخصائص من تعريف علم الاقتصاد والذي يعرف بأنه:" ذلك العلم الذي يختص بدراسة وتنظيم استغلال الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق توزيع الموارد المحدودة لإنتاج السلع بالشكل الذي يضمن الوصول برغبات المجتمع إلى أقصى حد ممكن من الاشباع[24].

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن خصائص المشكلة الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

- الندرة النسبية للموارد،
- الحاجات والرغبات غير المحدودة،
- الاختيار والتضحية[25].

فالإنسان يلجأ إلى إشباع رغباته غير المحدودة بموارد الأرض المحدودة، لذلك يلجأ إلى عملية التضحية والاختيار ليحصل على ما يسمى " بالفرصة البديلة"، وذلك لعدم القدرة على إشباع كل حاجاته.

أ- الندرة النسبية للموارد:[26]

يقصد بالندرة هنا الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة، فالموارد متوفرة وليست نادرة الوجود، ولكن نظرا لزيادة الحاجات فإن هذه الموارد تصبح نادرة بالنسبة للحاجة إليها، كما وأن تزايد الحاجات وتعددها مع محدودية الموارد يضع حدودا أمام ما يمكن للفرد الحصول عليه من سلع وخدمات مما يجعل عملية الاختيار أمرا لا مفر منه.

وهي عبارة عن معنى نسبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها، فقد تكون الكميات الموجودة من موارد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادرا من حيث كمية عرضه المتاح قياسا بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات). ومعناه بالمجمل "أن حاجات الانسان أكثر من الموارد نسبيا"، وتعتبر الندرة النسبية أساس علم الاقتصاد.[27]

ب- الحاجات والرغبات غير محدودة:

- **تعريف الحاجة:** هي " شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان وبعدم الرضا، الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها"[28]، حيث أن أهم أسباب وجود المشكلة الاقتصادية

[24] علي هارون، أسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت، 2001 ،ص59 .

[25] عبد الرحمن حسن توفيق، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار صفاء، عمان، 2005، ص27.

[26] طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء، عمان، 1990 ، ص16 .

[27] رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، 1973،ص20.

[28] بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010، ص130.

هي الحاجات والرغبات الكثيرة والمتنوعة والمتعددة والمتجددة والمتنامية للإنسان، فمن طبيعة الانسان أنه كلما أشبع رغبة تنشأ في نفسه رغبات أخرى.

- **خصائص الحاجات:** أما خصائص الحاجات البشرية من الناحية الاقتصادية فهي:

✓ **كثيرة لاحد لها:** بحيث تفوق القدرة على تحقيق إشباعها.

✓ **متعددة ومتنوعة:** فالحاجات الإنسانية في الأصل عديدة ومتنوعة وتتنوع باستمرار تبعا لتقدم الحضارة وتتغير العادات في المجتمعات. ويمكن إرجاع تعدد الحاجات وتزايدها مع الزمن لعدة عوامل من أهمها:

❖ الزيادة السكانية السريعة التي تؤدي مع افتراض ثبات أنواع الحاجات على حالها إلى زيادة كمية الحاجات المطلوب إشباعها.

❖ التقدم التكنولوجي الهائل التي تعرفه البشرية خاصة منذ مطلع القرن العشرين حيث أن زيادة معدلات التقدم التكنولوجي وسرعته أدت الى ظهور حاجات جديدة لم تكن معروفة قد أدت إلى جعل الكثير من الحاجات التي كانت في وقت سابق تعتبر كمالية أصبحت ضرورية.

❖ عامل الاعلان والاشهار التي أدت إلى خلق حاجات جديدة وذلك عن اتفاق الحاجة مع القيم الاجتماعية ومصلحة المجتمع وعدمه.

❖ قابلية الحاجة الإنسانية للتكرار مع مرور الزمن مما يعني دورية الحاجة فالحاجة الواحدة إذا ما تم اشباعها في وقت معين فإنها تعود وتفرض نفسها دوريا بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن.

❖ أثر المحاكاة والتقليد وذلك من خلال قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك قائمة لدى أفراد جماعات أو دول أخرى ومرد هذا التطور وسائل الاعلام بأنواعها.

✓ **القابلية للإشباع:** فكل حاجة قابلية للإشباع، وإن اختلفت عملية الاشباع من شخص إلى آخر[29]. أي أن هناك قدرا محددا من الموارد والأموال يكفي لإشباعها، ويقل حدة الشعور بالحاجة كلما تلقت قدرا من الإشباع، فكلما زادت نسبة الإشباع تناقص الشعور بالحرمان والألم كالشعور بالجوع أو العطش فكلاهما يعطي الشعور بالحرمان والألم ومن ثم فإن تناول كميات متتالية من الطعام أو الشراب يؤدي إلى زوال الشعور بالجوع أو العطش تدريجيا ، وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بقانون تناقص المنفعة الحدية، مما يجعل الحاجة قابلة للانقسام والتجزؤ فقد يقوم الفرد بإشباع قدر من الحاجة ويظل قدرا آخر دون إشباع وهذا كون الإنسان محدود القدرة في دائرة الإشباع أي يمكن للإنسان حسب إمكانياته أن يشبع حاجته إشباعا جزئيا فمثلا حاجة الإنسان للمأوى تخف حدتها قليلا لو وجد منزلا صغيرا وإن لم يشبع كل حاجته في اقتناء منزل كبير.

✓ **القابلية للاستبدال:** وهذا يعني إمكانية الاستعاضة عن قضاء حاجة معينة، بقضاء حاجة أخرى، أو الاستعاضة بسلعة أخرى[30].

✓ **الحاجات والرغبات غير محدودة (لا نهائية):** أي عدم وجود نهائية لرغبات الانسان، فهي قابلة للزيادة على مر الزمن.

✓ **القابلية للقياس وللانقسام:** أي ترتيبها حسب الأهمية تصاعديا أو تنازليا كما يمكن أن يصنفها حسب الظروف والاولويات

- **أنواع الحاجات:** تنقسم الحاجات الإنسانية الى:

[29] رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص71.

[30] نفس المرجع أعلاه، ص74 .

- ✓ **الحاجات المادية والحاجات المعنوية:** يعد الغذاء واللباس من الحاجات الإنسانية المادية، في حين حاجة الانسان إلى الصحة والتعليم والصداقة من الحاجات المعنوية، فالحاجة المادية يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، والحاجات التي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية.
- ✓ **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:** لا تقف الحاجات الإنسانية جميعها على قدر من المساواة من حيث ضرورة إشباعها، بل تتفاوت أهميتها من فرد الى آخر ومن زمان الى آخر، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الانسان، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته ويمكنه الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته.
- ✓ **الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:** إن العبرة في فردية إشباع الحاجات أو جماعية هذا الاشباع ليست بانفراد الفرد أو اشتراك الجماعة في عملية الاشباع، ولكن بمدى تنظيم الدولة لهذا الاشباع، فتظهر أهمية هذا التقسيم أساسا في وجوب تدخل الدولة في تحديد الأنشطة التي يترك أمرها لها وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد.

ت- الاختيار:

نتيجة لتعدد الحاجات وتطورها وندرة الموارد يجد الانسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشبع أولا، والاختيار يواجه الفرد والمجتمع معا لأن مشكلة الاختيار واحدة، إذ تدعوه ندرة موارده وتعدد استعمالاتها إلى ضرورة توجهها نحو اشباع بعض الرغبات على حساب الحرمان من اشباع الرغبات الأخرى، لذلك يجب عند استخدام الموارد مراعاة مبدأ اختيار وانتقاء طريقة الاستخدام المثلى التي تؤدي إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن للأفراد بأقل تكلفة ممكنة من الموارد.

ث- التضحية:

الموارد الاقتصادية بطبيعتها ذات استعمالات بديلة مختلفة، فلكل مورد من الموارد منافع عدة، وعليه فإذا واجهنا أي مورد نادر الاستعمال فلابد أن نضحي في سبيل ذلك بكل الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد. [31]

3- عناصر المشكلة الاقتصادية:

هناك ثلاثة أسئلة رئيسية تواجه أي نظام اقتصادي وتختلف طريقة الإجابة عليها تبعا للمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي، وتقاس الكفاءة الاقتصادية لهذه الأنظمة الاقتصادية تبعا لطريقة اجابتها على هذه الأسئلة وبمدى فعاليتها في ذلك، وسنعرضها بإيجاز فيما يلي:

أ- ماذا ننتج؟ أي ماهي المنتجات والخدمات المرغوبة في مجتمع معين وبأي كمية يطلبها ذلك المجتمع وكيف يرتبها وفقا لأهميتها النسبية، فعملية اختيار السلع وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية يطرح مستوى الفرد والمجتمع على السواء..

- **على مستوى الفرد:** فهو يختار هذه السلع وفقا لمنافعها ومدى تحقيقه لمستويات الاشباع التي يحصل عليها من هذه السلع.
- **على مستوى المجتمع:** يفاضل بين السلع الإنتاجية والاستهلاكية بين ما يحتاجه حاضرا أو مستقبلا، فهو يرتبها وفقا لسلم أولوياته فيحدد ما يمكن التضحية به وفقا لفكرة تكلفة الفرصة البديلة والتي تعرف بأنها التكلفة الخاصة بالحصول على قدر محدد من سلعة ما مقاسة بدلالة ما يجب التنازل عنه من السلع الأخرى في مقابل الحصول على هذه السلعة،

[31] محمد طاقة وآخرون، أسياسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009، ص26.

أو أنها ما يجب التضحية به من سلع أخرى في مقابل الحصول على قدر معين من السلعة محل الدراسة[32]، وهذه المشكلة يحللها الاقتصاديين بما يعرف بمنحنى أنه التمثيل البياني الذي يبين لنا قدرة مجتمع ما على القيام بإنتاج سلع وخدمات متنوعة ومتباينة باستخدامه الكامل لموارده المتاحة.

ويشترط وضع هذا المنحنى توفر مجموعة من الافتراضات وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم1 : منحنى حدود الإنتاج:

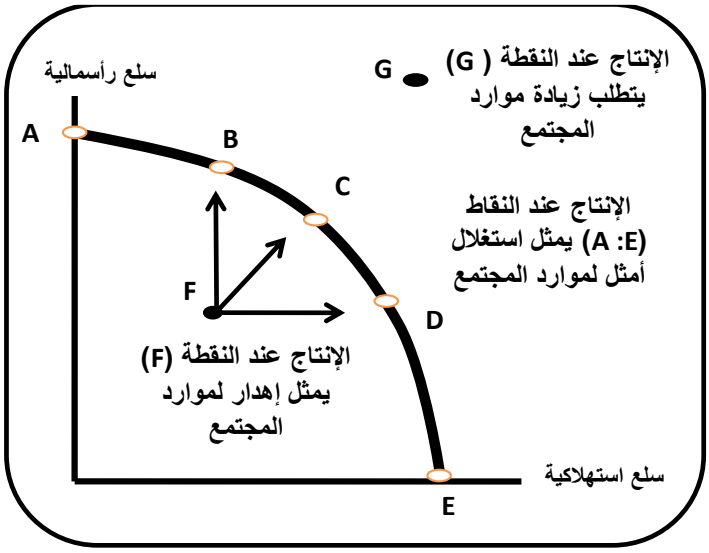

المصدر: عامر علي سعيد، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص25

- وجود كميات محدودة من الموارد الاقتصادية للبلد، حيث يمكن استخدامها في أكثر من استخدام بديل ثبات المعرفة الفنية في الأجل القصير،
- قيام المجتمع بإنتاج مجموعتين من السلع استهلاكية وانتاجية توظيف المجتمع لموارده توظيفا كاملا وإذا تم التوظيف الامثل للموارد المحدودة يساهم في تخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية.

ب- كيف ننتج؟ أي ماهي طرق وأساليب إنتاج السلع والخدمات المرغوب فيها من قبل المجتمع؟

حيث نجد تعدد طرق وأساليب تقديم المنتجات والحصول عليها، فالسلع الزراعية مثلا يمكننا الحصول عليها باستخدام مساحات زراعية صغيرة من الأرض باستخدام البذور ذات النوعية الجيدة والاسمدة، كما يمكننا الحصول على نفس القدر من الإنتاج باستخدام مساحة أكبر من الأرض وبالاعتماد على وسائل وأدوات تقليدية.

ت- لمن تنتج؟ أي كيف تقوم بعملية توزيع تلك السلع والخدمات وهذا ما يتطلب منا إجراء دراسات تسويقية لمعرفة الأسواق ذات الطلب الفعال للإنتاج لها في مجتمعات ما.[33]

[32] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص31.

[33] عامر علي سعيد، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص25.

ثانيا: الموارد الاقتصادية كوسيلة لإشباع الحاجة الإنسانية.

الموارد بالمفهوم الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء نافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية وتعتبر المنفعة مفهوم خاص في لغة الاقتصاد ، فالشيء النافع في الاصطلاح الاقتصادي هو كل ما يلبي حاجة أو رغبة عند المرء، ويؤدي في النتيجة إلى اشباعها، بغض النظر عما إذا كان يلبي حاجة أو رغبة عند المرء، ويؤدي في النتيجة إلى إشباعها، بغض النظر عما إذا كان هذا الشيء نافعا أو ضارا في حد ذاته، فقد يكون المال المطلوب ضارا من الوجهة الصحيحة، كالتبغ والخمر مثلا، ولكنه يعتبر نافعا من الناحية الاقتصادية عندما يقوم بقضاء الصحيحة، كالتبغ والخمر مثلا، ولكنه يعتبر نافعا من الناحية الاقتصادية عندما يقوم بقضاء حاجة لدى طالبه، ومن هنا كان تقدير منفعة الأشياء ومدى هذه المنفعة أمرا شخصيا يختلف باختلاف الأشخاص وميولهم وحاجاتهم.

ويمكن التمييز بين الموارد الحرة والموارد الاقتصادية، فالأولى ليس لها سعر لأنها متوفرة دون تكلفة كالهواء، الماء، الشمس...الخ. وتصبح موارد اقتصادية (سلع اقتصادية) عندما يدخل في إنتاجها عناصر الإنتاج بتكلفة معينة، أما الموارد الاقتصادية يدخل في إنتاجها عناصر الإنتاج المختلفة ويكون لها سعر معين[34]

ثالثا: الأنظمة الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية.

1- ماهية النظام الاقتصادي وأهدافه:

الاقتصاد كنظام يشير إلى الطريقة التي يتبعها المجتمع في تنظيم حياته الاقتصادية وحل مشاكله. فالنظام الاقتصادي هو ذلك التنظيم الذي يرضى به المجتمع لتوجيه نشاطه الاقتصادي بهدف اشباع حاجات أفراده، وتحديد الأسلوب الملائم لإنتاج الموارد وتوزيعها عليهم تحقيقا لهذا الهدف، وعلى هذا الأساس فالنظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في المجتمع ما في زمان بعينه[35].

ويوجد فرق بين الاقتصاد كعلم والنظام الاقتصادي، فعلم الاقتصاد يدرس مختلف الظواهر الاقتصادية، بينما الاقتصاد كنظام فهو يشير إلى الطريقة التي تتبعها الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع وحل مشاكله الاقتصادية.

ويعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية لمجتمع ما كما يتضمن أساليب سيرة هذه الحياة في حل مشكلاتها، أساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، أساليب الإدارة الاقتصادية والتخطيط تطبيقا لتلك الأسس والمبادئ ويهدف الى:

- الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع.
- انتاج الثروة (المنافع) لتلبية رغبات المجتمع.
- تحقيق النمو الاقتصادي (نماء الثروة)
- تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه القضاء على التبعية
- تحقيق فوائض تجارية

[34] علي خالفي، المدخل العام لعام الاقتصاد، دار أسامة للطباعة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص20

[35] عبد العزيز صبري، النظم الاقتصادية المعاصرة، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2005، ص4

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية في مراحل تطورها أنظمة اقتصادية عديدة، سنتعرف الى بعض منها فيما يلي:

أ- النظام الاقتصادي الرأسمالي:

- تعريف وخصائص النظام الرأسمالي:

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من إنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع الى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الإنتاج سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات، الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها، لان ليس لأفرادها وسائل انتاج ورأس مال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص[36].

- **خصائص النظام الرأسمالي:**
  - مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج،
  - مبدأ حرية التعاقد والعمل،
  - مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،
  - مبدأ المنافسة الحرة،
  - مبدأ حافز الربح لمالك وسائل الإنتاج،
  - مبدأ سيادة المستهلك،
  - مبدأ جهاز الثمن كألية للتأثير في النشاط الاقتصادي.

ب- النظام الاقتصادي الاشتراكي:

هو تنظيم اقتصادي يقصد به اشتراك أفراد الشعب في عملية انتاج الثروة وتوزيعها بطريقة عادلة، وهو بذلك يجعل الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي بملكية وسائل الإنتاج وتسيير ثرواتها وتوزيع المنتجات وفقا لرؤيتها في ذلك محاولة لتحقيق المصلحة العامة للأفراد.

- **خصائص النظام الاشتراكي:** يتسم النظام الاشتراكي بالخصائص التالية:
  - الملكية العامة لوسائل الإنتاج،
  - التخطيط المركزي،
  - العدالة في توزيع المداخيل.

يهدف النظام الاشتراكي إلى تحقيق المصلحة العامة للأفراد ولا يهدف إلى تحقيق الأرباح.

ت- النظام الاقتصادي المختلط:

هو ذلك النظام الذي يمزج بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي حيث أخذ بفكرة التخطيط في جزء منه وفكرة آلية السوق في الجزء الآخر، فهو يأخذ بمحاسن النظامين السابقين وفقا لما يراه ضروري صالح لتحقيق توافق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة.

- **خصائص النظام الاقتصادي المختلط:**
  - المرونة في الإجراءات حيث يسمح بشراكة الخواص مع الدولة في إنشاء المشاريع الاقتصادية،

[36] الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص789.

- احتكار الدولة للمشاريع الضخمة التي لا يمكن للأفراد الشراكة فيها نظرا لمحدودية امكانياتهم المادية،
- تطبيق النظام الاشتراكي على نوع خاص من الملكية الخاصة بحيث يحافظ على النمو الاقتصادي للدولة

ث- النظام الاقتصادي الإسلامي:

هو نظام اقتصادي مستشف من الشريعة الإسلامية في مبادئه وأحكامه، ويختلف عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية في أفكاره.

- **تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:**

هو ذلك النظام الاقتصادي المستخلص من القرآن والسنة النبوية حيث نبني قواعد وأسس اقتصادية واجتماعية مبنية على الحرية والتفسير وفقا لمقياس الحلال والحرام.

- **خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:** تتمثل خصائص النظام الإسلامي فيما يلي:
  - السماح بالملكية الخاصة،
  - مبدأ الملكية العامة،
  - مبدأ احترام العمل،
  - مبدأ عدم التفاوت الشديد في الثروات،
  - تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحل المشكلة الاقتصادية.

2- حل المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة الاقتصادية:

إن فكرة المشكلة الاقتصادية اختلفت نظرة الأنظمة الاقتصادية لها مما جعلها تنظر كل واحدة منها بزاوية معينة لها، فنظرة الأنظمة الاقتصادية الوضعية (النظام الاشتراكي، الرأسمالي والمختلط) ترى أنها عدم توافق بين موارد البلد وحاجاته، بينما يرى النظام الاقتصادي الإسلامي بأنها مشكلة أفراد وليست مشكلة موارد، نظرا لهذه الاعتبارات اختلفوا في كيفية معالجتهم لها وفقا لمبادئ كل نظام اقتصادي.

أ- حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي:

تقوم فلسفة النظام الرأسمالي على أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة فردية تخص الفرد نفسه، وبالتالي عليه أن يحل مشكلته بنفسه معتمدا على ما يوفره له هذا النظام من أجواء مناسبة لذلك. عن طريق جهاز الثمن "المحرك الفعال والقادر على حل جميع أركان المشكلة الاقتصادية بالنسبة للفرد أي كان موقعه في النشاط الاقتصادي من خلال[37]:

- **توجيه المنتجين:** نحو إنتاج السلع التي يفضلها المستهلكين حيث أن هذا الجهاز وعن طريق اكتشافه لرغبات وتفضيلات المستهلكين في السوق يتحدد لدى المنتجين بوضوح سلم التفضيل الجماعي للسلع والخدمات من خلال الإجابة على ماذا ننتج؟

كما يترتب عن معرفة السلع والخدمات عن طريق سلم التفضيل الجماعي التمكن من توجيه الموارد الإنتاجية نحو استخداماتها المثلى من بين الاستخدامات المثلى لها.

[37] عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 41.

- **اختيار الأسلوب الإنتاجي**: الأفضل في الرأسمالية، فيتم هذا عن طريق جهاز الثمن أيضا، الذي يحدد الاثمان النسبية للعناصر الإنتاجية في السوق، وهذا الاختيار يتوقف على ثمن العناصر الإنتاجية في السوق (عن طريق ثمن العناصر الإنتاجية في السوق)، أي أن المنتج الذي يركز في الأسلوب الذي يتضمن تخفيضا في التكلفة وزيادة في الأرباح. وباختصار فان الاثمان النسبية للعناصر الإنتاجية تحدد بقانون العرض والطلب (جهاز الثمن).
- **جهاز الثمن**: هو الذي يحدث التوازن التلقائي في الرأسمالية ويعيد الأمور إلى نصابها، فحدوث بطالة مثالا تؤدي إلى انخفاض في الأجر، مما يؤدي إلى تشجيع أصحاب العمل على زيادة إنتاجهم في مثل هذه الظروف، وهذا بدوره يؤدي إلى إعادة تشغيل أكبر قدر ممكن من العمال، وبالتالي إعادة حالة التوازن التلقائي لسوق العمل.

كما أن جهاز الثمن يضمن حدوث الزيادة المستمرة وتحقيق معدل النمو المطلوب في موارد المجتمع، بما أن الفرد حر في كيفية توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار، فسعر الفائدة المرتفع، يغري هذا الفرد على الادخار، فسعر الفائدة المرتفع يغري هذا الفرد على الادخار، ليتمكن من استثمار هذا الجزء المدخر، طمعا في الحصول على زيادة في دخله. هذا الاستثمار الناجم عن التضحية بعدم الاستهلاك لجزء من دخله مما يؤدي في النهاية إلى زيادة معدل النمو المطلوب.

إن دافع القيام بنشاط الإنتاج في ظل النظام الاقتصادي هو الربح وعليه فهو يسعى لإنتاج المنتجات التي تحقق ربحا فقط دون غيرها، وبناء على ذلك فإن مؤشر الثمن هو ذلك الذي يحدد السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها بما يتوافق وتحقيق الربح، فالكميات المطلوبة تتبع الثمن أي أن المنتج في هذا النظام يخضع للثمن وفقا لآلية العرض والطلب في سوق معينة، في عمليات الإنتاج والتوزيع وتحديد الأساليب المناسبة.

ب- حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي:

إن المشكلة الاقتصادية في هذا النظام هي مشكلة جماعية ويعتمد حلها على[38]:

- **التخطيط**: الذي يضمن الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، فالخطة تقوم على مبدأ التناسق والتكامل بين أجزائها من خلال المسح الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة والعمل على استيعابها، بحيث لا ترتك أي موارد عاطلة عن الاستخدام من خلال توازن العرض والطلب.
- **ملكية الدولة لعناصر الإنتاج**: تقوم الدولة بوضع الخطة القومية الشاملة بتحديد أوليات المجتمع من السلع والخدمات. ومن ثم يتم توزيع موارد المجتمع توزيعا يتناسب وهذه الأولويات الجماعية.
- **تحديد الموارد**: كذلك حجم الإنتاج المطلوب. التي توجه للأغراض الاستهلاكية والاستثمارية.
- **تقرير الأسلوب الإنتاجي المستخدم**: الاعتماد على العنصر الإنتاجي "العمل"، الذي هو أكثر وفرة من رأس المال.
- **توزيع الناتج الوطني**: الدولة هي التي تحدد ذلك حيث أن وسائل الإنتاج من ثروات طبيعية ورأسمال هي ملك للدولة، فإن عنصر العمل هو المشارك الوحيد في العملية الإنتاجية من خارج الملكية العامة لذا تقوم الدولة بتحديد نصيب الأجور في الدخل الوطني، بعد أن تكون قد قامت بتحديد لحجم العمالة في العملية الإنتاجية كذلك معدل الأجر في تلك العملية.

[38] نفس المرجع أعلاه، ص 48-49.

يقوم بتقييد حرية المستهلك والمنتج، نظرا لكون دافعه هو تحقيق المصلحة العامة، وعليه يلجأ لحل المشكلة الاقتصادية عن طريق جهاز التخطيط المركزي على مستوى الدولة، فهو الذي يتولى تحديد المنتجات الواجب انتاجها وكيفية توزيعها وفقا لحاجات المجتمع كما يتولى تحديد الأساليب التي يراها مناسبة لذلك.

ت- حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي المختلط:

يتميز هذا النظام أساسا بالملكية الفردية لعناصر الإنتاج كما في النظام الرأسمالي، ولكن مع تدخل الدولة في أمور معينة مثل ملكية الدولة لبعض عناصر الإنتاج. وبعض المشاريع الإنتاجية والتي يطلق عليها مشاريع القطاع العام.

كما تعاجل المشكلة الاقتصادية أساسا في هذا النظام عن طريق نظام السوق كما في النظام الرأسمالي، ولكن الدولة تتدخل بشكل متزايد وذلك لأسباب مختلفة، مما يؤدي إلى نتائج مغايرة التي تتحصل عليها من النظم الأخرى.

ففي هذا النظام يتم حل المشكلة الاقتصادية بجمع خصائص النظامين الرأسمالي والاشتراكي، أي بين الحرية للمنتج والمستهلك والتوجه الكامل حيثما يراه مجديا، فيتم حلها جزئيا عن طريق جهاز الثمن، جزئيا عن طريق إدارة التخطيط المركزي، فهو نظام مطور للنظام الاشتراكي تجعله مرن في التخفيف من تقييد المنتجين والمستهلكين.

ث-حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي:

أي علاج المشكلة الاقتصادية وفقا لما أقره الله سبحانه وتعالى في الدين الإسلامي، فالنظام الإسلامي يرى بأن المشكلة الاقتصادية لا تكمن في محدودية الموارد وتعدد الحاجات كما هو الحال في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ولا في النظام المختلط، إنما تكمن في الأفراد المسيرين في حد ذاتهم، كما أنه لا يتفق مع النظامين في فكرة الملكية الجماعية لدى النظام الاشتراكي للدولة ولا في الملكية الفردية لدى النظام الرأسمالي بل أخذ بفكرة الملكية المزدوجة، فلقد أخذ بفكرة آلية السوق ولكن بمنهج خاص يختلف عن الرأسمالي في عدم أخذه بالاحتكار والكارتل، كما ترك الحق في تطبيق فكرة التخطيط متى لاءمت المصلحة العامة.

ولقد أنكر هذا النظام فكرة الندرة حيث يرى بوجود الاختيار أما بالنسبة للحاجات اللانهائية، فلقد تناولها بالتهذيب، فلم يتركها لأهواء الأفراد بل نظمها في شكل يتلاءم مع البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأشخاص.

المحور الثالث: عناصر الإنتاج

تمهيد:

أساس علم الاقتصاد هو المشكلة الاقتصادية، ومن الحلول الرئيسية لمشكلة الإنتاج، الذي يسهم في توفير أكبر كمية من السلع والخدمات، لتلبية الحاجات والرغبات المتزايدة، وحل مشكلة ندرة الموارد من خلال صناعة الثروة (البحث عن الثروات وتحويلها إلى سلعة نهائية)، كذلك بفضل الإنتاج يتم تفعيل باقي أنشطة الاقتصاد، التي تنطلق بمرحلة الإنتاج وتنتهي بمرحلة الاستهلاك، نتناول في هذا المحور تحديد عناصر الانتاج.

العمل والأرض (الموارد الطبيعية) ورأس المال والتنظيم وهو ما يسمى بالمنهج التوظيفي القائم على النظر إلى الخدمات الإنتاجية لعناصر الإنتاج، وكل ما هو ضروري للإنتاج، وما يترتب عليه من مشاكل اقتصادية، والاختيار بين عناصر الإنتاج ينطوي على نوع من التضحية، كما تقول النظرية الاقتصادية بقصد ضبط وتنظيم المعرفة بالنشاط الاقتصادي ، فكل عنصر يشتمل على مجموعة غير متجانسة من الوحدات والأنواع ، ولكن جرى هذا التصنيف والتقسيم لمجموعات عناصر الإنتاج بقصد فهم العملية الإنتاجية والبنيان الاقتصادي الذي يقوم عليها.

وتتمثل مشكلة أي مجتمع في كيفية استخدام عوامل الإنتاج الاستخدام الأمثل الذي يعود بأكبر منفعة على المجتمع، ومن هنا فإن النظر إلى عوامل الإنتاج إنما يكون على أساس ما تقدمه هذه العوامل من خدمات في العملية الإنتاجية، بخلاف ما إذا كنا بصدد التخطيط الاقتصادي لتوزيع الموارد في الدولة، فإننا يجب أن ننظر إلى عوامل الإنتاج ذاتها، حيث يمكن استخدامها بطرق مختلفة حسب خطة الدولة .والواقع الذي لا جدال فيه أن العمل هو العنصر الأكثر إيجابية في عملية الإنتاج، ولذا به نبدأ الحديث عن عوامل الإنتاج.

أولا: العمل.

لا شك أن للعمل جوانبه المتعددة الاجتماعية والنفسية والسلوكية والقانونية وغيرها وهو يشكل جانباً أساسيا في حياة الإنسان يحدد مستوى معيشته وبدونه كجهد إنساني لا يتم الإنتاج[39]، ومن هنا سنركز على العمل من الناحية الاقتصادية أي في علاقته بالإنتاج من حيث: طبيعته وخصائصه وأنواعه وكفاءة العمل في الإنتاج.

أ- طبيعة العمل بالمعنى الاقتصادي:

العمل كل نشاط يبذله الإنسان عن وعي وإرادة، ويشعر بالألم حين يبذله بهدف خلق المنافع ويقصد إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات، وهذا هو العائد أو الكسب من العمل .ويتضح من هذا المعنى أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية للعمل من الناحية الاقتصادية وهي[40]:

- **الجهد والنشاط الواعي والإرادي للإنسان** .وهذا ما يجعله قابلاً للقياس الاقتصادي على أساس من النفقة أو التضحية التي يتحملها من يقوم بالعمل والعائد منه.

[39] كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، المؤسسة اللبنانية للكتاب الاكاديمي، بيروت،2014،ص37.

[40] أحمد فوزي ملوخية، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009 ، ص149 .

- **أن يكون هذا الجهد مصحوباً بالمشقة**، وإن ترتب عليه الإحساس بالراحة والسعادة بعد ذلك. وقد تكون هذه المشقة في شكل جسماني عضلي أو عصبي، أو في شكل معنوي نفسي يحس به العامل حين يقوم بالعمل .وكلاهما أمر نسبي يختلف من شخص إلى آخر ومن عمل إلى آخر.
- **إنتاجية العمل** : العمل بالمعنى الاقتصادي الدقيق لا بد أن يؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تساهم في إشباع الحاجات، فالإنتاجية أو إنتاج الأموال هي إحدى الخصائص الأساسية للعمل الاقتصادي، ومن ثم فهي تعني قدرة العمل على إحداث التغيرات التي تجعل الأشياء صالحة لإشباع الحاجات، وهو ما اصطلح عليه الاقتصاديون المعاصرون من أن العمل المنتج هو خلق أو زيادة المنفعة، على عكس ما كان يراه الطبيعيون من قصر ذلك على العمل الزراعي وحده، وغيره من الأعمال الآخرى عقيمة وغير منتجة، وعكس ما كان يراه آدم سميث ومن بعده كارل ماركس من قصر ذلك على الإنتاج المادي دون الخدمات.

وتتوقف إنتاجية العمل على عاملين هما :مقدار العمل المبذول ومقدار العائد أو المقابل المتحصل. وكلما زاد العمل كمياً أو كيفياً دون أن يزيد المقابل قلة إنتاجيته بالنسبة لمن يقوم به، ولذلك فإن مقياس إنتاجية العمل بالنسبة لمن يقوم به هو :النسبة بين مقدار العمل المبذول ومقدار المقابل المتحصل. وبالنسبة لصاحب العمل فإن الاقتصاديين يميزون بين طريقتين لقياس الإنتاجية هما:

- الإنتاجية المادية للعمل أي مقدار ما ينتجه العامل من سلع في وقت معين،
- الإنتاجية النقدية أي نسبة قيمة ما ينتجه العامل من سلع في وقت معين إلى ما يحصل عليه من أجر عن هذا الوقت . وهناك بعد ثالث في تقدير إنتاجية العمل،
- إنتاجية العمل بالنسبة للمجتمع، على أساس ما يؤدي العمل بطريق مباشر أو غير مباشر من الإكثار من الأشياء النادرة التي تشبع حاجات المجتمع.

ب- خصائص العمل :العمل كعنصر من عناصر الإنتاج يتميز بعدد من السمات والخصائص الاقتصادية من أهمها ما يلي :

- **صعوبة تحديد نفقة إنتاج العمل**: فالحصول على عمل من نوع معين يتطلب تربية وتعليما وتدريبا للفرد، وما ينفق على كل ذلك يصعب حسابه بدقة، لذلك فإن نفقة الإنتاج لا تدخل بصورة فعالة في تحديد ثمن قوة العمل في الأسواق التي تطلب فيها، مثل ما يحدث بالنسبة لعناصر الإنتاج الآخرى كالأرض ورأس المال .
- **عدم استجابة عرض العمل للطلب عليه في بعض الأحيان** :فالعمل ليس كأي سلعة آخرى يمكن إنتاجها عند الطلب بسهولة، وما يترتب على ذلك من انعكاسه على الأجور، وكيفية تحديدها، وعلى ضرورة التخطيط طويل الأجل بالنسبة للقوى العاملة، حتى يأتي المعروض منها ملائماً للطلب عليها .
- **الصعوبات التي تواجه قدرة العمل على التنقل بالنظر إلى عناصر الإنتاج الآخرى** :ترجع هذه الصعوبات إلى القيم والعادات السائدة أحيانا، وارتباط العامل ببيئته وأهله والى الموانع القانونية والسياسة وما يترتب على ذلك من تفاوت في الأجور .

يبقى أن نذكر أن من أهم خصائص العمل أن يصدر عن إنسان، أو يمثل جهد إنسان له من المشاعر والأحاسيس والكرامة الإنسانية ما يميزه عن غيره من عناصر الإنتاج، وإن كانت تدخل في التحليل الاجتماعي أكثر منها في نطاق التحليل الاقتصادي، ويكفي أن هذا الجهد صادر عن الإنسان الذي يسعى كل نشاط اقتصادي إلى إشباع حاجاته.

ت- أنواع العمل:

يختلف العمل ويتنوع باختلاف الفروع الإنتاجية التي يبذل فيها من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات وأعمال تتطلب جهداً ذهنياً أكثر، وآخرى تتطلب جهداً عضلياً أو جسمياً أكثر، وفي إطار الأعمال الذهنية هناك أعمال الإدارة وأعمال التنظيم.

- **كفاءة العمل في الإنتاج** :كفاءة العمل في الإنتاج أو الكفاءة الإنتاجية للعمل تعتمد بدرجة كبيرة على مجموعة من العوامل من أهمها:

❖ **مدى الجهد المبذول**: مدى الجهد المبذول خلال ساعات العمل المحددة، ومدى يقظة وانتباه العامل في أداء عمله، ولقد أثبتت الدراسات المعاصرة أن زيادة عدد ساعات الراحة للعامل تؤدي إلى زيادة وجودة إنتاجه، وأن درجة ويقظة انتباه العامل يعتمد على مدى رغبة العامل في العمل نفسه ومن ثم أدائه .

❖ **التعليم والتدريب**: من وسائل رفع كفاءة العامل التعليم المصحوب بالتدريب العملي، وهذا يجنب العمل مغبة أخطاء جسيمة على العمل، ومما ينبغي التأكيد عليه أن التدريب عملية مستمرة حتى يكون العامل على علم دائم بالتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

❖ **التنظيم العلمي للعمل**: ويقصد بالتنظيم العلمي للعمل وضع القواعد اللازمة لتنظيم العمل بغرض الوصول إلى أفضل الوسائل لاستخدام عنصر العمل، بحيث ترتفع كفايته الإنتاجية، أي الوصول إلى الطريقة المثلى لأداء العمل .ومن ثم فلا ينبغي الاقتصار على الوسائل المادية التي تزيد من إنتاجية العامل، بل ينبغي أيضاً البحث عن أفضل الشروط والظروف التي يتم فيها العمل، بحيث تتحقق إنسانية العامل وكرامته.

ومن هنا أصبحت إدارات العلاقات العامة من أهم واجباتها الاهتمام بتوفير أفضل الشروط والظروف المناسبة للعمل بما فيها الظروف النفسية للعامل .ولقد ارتبط بالتنظيم العلمي للعمل التخصص وما يترتب عليه من تقسيم للعمل أو العملية الإنتاجية وما يؤديان إليه من زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل، وإتقان العمل أيضاً، وزيادة الخبرة والمهارة فيه.

❖ **التنظيم القانوني للعمل**: يعتمد التنظيم القانوني للعمل في الاقتصاد الوضعي على مبدأ حرية العمل، والاعتراف بسلطان الإرادة ومدى قدرتها على ترتيب الآثار القانونية، ومن هنا أصبح عقد العمل هو أساس العمل.

وفي الاقتصاد الإسلامي فإن العمل إلى جانب أنه واجب فإنه حق للعامل أيضا يهيئه له ولي الأمر مباشرة أو بطريقه غير مباشرة عن طريق توفير الوسائل والأدوات المؤدية إليه.

ثانيا: الأرض (الموارد الطبيعية).

المقصود بالطبيعة هنا كعنصر من عناصر الإنتاج الموارد وقوى الطاقة التي يجدها الإنسان دون جهد من جانبه، وتلزم لقيامه بالإنتاج، ومن ثم تشمل المواد الأولية والقوى المحركة والأرض. ولقد حظيت الأرض باهتمام الاقتصاديين منذ القدم ومن ثم فهي أكثر الموارد الطبيعة ضرورة للإنتاج[41].

وتتمتع الأرض عن غيرها من عوامل الإنتاج بعدد من الخصائص من أهمها:

- أنها في الأصل بالمعنى العام من خلق الله سبحانه وتعالى وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بقولهم إن الأرض هبة الطبيعة. والأرض محدودة المساحة ومن ثم يؤثر هذا في سعرها بالزيادة كلما زاد الطلب عليها على نحو أكثر من تأثير تغير الطلب في أسعار السلع الآخرى التي يمكن زيادة عرضها [42].

ويذكر الاقتصاديون أن تطور المجتمعات ونمو السكان وتقدم الصناعة لا بد أن يؤدي إلى زيادة مستمرة في الطلب على الأرض ونظراً لثبات عرض الأرض فإن ثمنها وإجارها يتجهان نحو الزيادة باستمرار وهذا يعكس خاصية الثبات النسبي لكمية هذا العنصر الإنتاجي. ولعل هذه الخاصية وما ترتب عليها من آثار اقتصادية هي التي دعت الكثيرين من علماء الاقتصاد إلى دراسة ظاهرة " ريع الأرض " ووضع النظريات المختلفة له.

- عدم تجانس الأرض كمورد طبيعي فهي متنوعة الخصوبة والموقع وما يترتب على ذلك من أهمية ترتيبها ترتيبا تنازلياً بحسب مقدار ما تحقق من فائض ومن ثم وضع حد مميز للفصل بين ما يجب استغلاله اقتصاديا منها وما لا يجب بحسب مقدار ما تحققه وحداتها من فائض. وكذلك الأمر عند بحث توزيع وحدات الأرض غير المتجانسة التي تقرر استخدامها بين الاستعمالات المختلفة .هذا ولموقع الأرض تأثير هام في قيمة الأرض فهناك الأرض القريبة من الأسواق التجارية ومن وسائل المواصلات والمخصصة للبناء وهكذا تظهر أهمية موقع الأرض من الناحية الاقتصادية لعدم إمكان نقلها.
- تفاوت توزيع الثروات الطبيعية بين الدول وتفاوت أهميتها بتغيير الأساليب الفنية للإنتاج والتقدم التكنولوجي المعاصر. فالدول البترولية أصبحت أكثر قوة من الناحية الاقتصادية من الدولة المالكة للفحم مثلاً ...

ثالثا: رأس المال.

يعتبر رأس المال في الوقت الحاضر الركيزة الأساسية في الحياة الاقتصادية، وهو في الواقع لا يطلق على نوع واحد من الأموال وإنما يختلف معناه تبعا للموضوع الذي يستخدم فيه.

أ- أهمية رأس المال في الإنتاج: يؤدي رأس المال في الوقت الحاضر دوراً جوهريا في الحياة الاقتصادية للمجتمع فهو المؤثر الفعال في حجم الإنتاج في أي مجتمع بل إلى وفرته وعدمها يرجع ارتفاع وانخفاض مستوى المعيشة في المجتمع ولذلك تعتبر دراسة رأس المال من أدق موضوعات النظرية الاقتصادية ومع ذلك سنكتفي ببيان المقصود به وأنواعه وعوامل كفاءته الإنتاجية والتكوين الرأسمالي.

[41] رجب عزمي، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985، ص50.

[42] أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص147.

ب– المقصود برأس المال :رأس المال هو مجموعة من الموارد غير المتجانسة والتي يمكن إعادة إنتاجها يمكن القول والتي يؤدي استخدامها عن طريق إطالة العملية الإنتاجية إلى زيادة إنتاجية العمل ويجد وحدته ووجوده في استخدامه لغرض معين ومن ثم فهو يرتبط بخطط وأهداف الوحدات الاقتصادية وعلى ذلك فإن قيمة رأس المال ترتبط بقيمة الدخل الذي يستطيع أن يولده في المستقبل.

وارتباط رأس المال بالدخل لا يعني اتفاقهما إذ أن هناك اختلافاً جوهريا بينهما فإذا كان الناتج هو تيار السلع والخدمات في فترة معينة، فإن الدخل هو التيار النقدي المقابل والذي تحصل عليه عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في العملية الإنتاجية .أما رأس المال فهو رصيد بمعنى أنه كمية الموارد المقاسة في لحظة معينة؛ فالتيارات ذات بعد زمني والرصيد ذو بعد زمني، ومن ثم فإن رأس المال هو مجموعة السلع الإنتاجية التي تستخدم في الإنتاج والتي توجد في لحظة معينة.

ت– أنواع رأس المال:

يمكن أن نميز عدة أنواع من رأس المال، أهمها:

- **رأس المال المحاسبي:**

فهو عند المحاسبين الذين تقومون على الإدارة المحاسبية للمشروعات مجموعة القيم النقدية التي تحتفظ بقيمتها ثابتة نتيجة خصم الاستهلاكات لحماية قيمة رأس المال ثابتة، فجميع أموال المشروعات تفقد جزءاً من قيمتها سنويا بسبب ما يصيبها من تلف نتيجة القدم والاستعمال أو التقدم التكنولوجي. ولمواجهة ذلك يلجأ أصحاب المشروعات إلى اتباع طريقة " الاستهلاكات " فيخصمون من ناتج الاستغلال السنوي المبالغ اللازمة للمحافظة على قيمة رأس المال وتسمى بأقساط الاستهلاك وتحدد على أساس قيمة رأس المال والمدة التي ينتظر أن يبقى فيها صالحاً للعمل والاستعمال، ويقال في مثل هذه الحالة أن المجتمع يحافظ على رأس ماله سليما.

- **رأس المال القانوني :**

ويتمثل في جميع الحقوق أو الأصول المالية التي تدر لصاحبها دخلاً، مثل الأسهم ولهذا يسميها من حيث تمكن مالكه من الحصول على دخل دون أن يشترك في العملية[43] البعض رأس المال الكاسب الإنتاجية، كالقرض الممنوح بقصد الاستهلاك مقابل فائدة، وهي محرمة في الاقتصاد الإسلامي، وينسب النظام الرأسمالي كقاعدة عامة إلى رأس المال بهذا المعنى بجانب المعنى الفني لرأس المال، حيث تؤدي الملكية الخاصة للأموال عادة الدور البارز بل والحاسم في هذا النظام الاقتصادي.

- **رأس المال بالمعنى الفني:**

ويقصد به مجموعة الأموال غير المباشرة أو الوسيطة التي تستخدم في الإنتاج، أي مجموعة الآلات والأدوات المادية المستخدمة في الإنتاج، والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، وعلى هذا الأساس فرق الاقتصاديون بين أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج، وهي التي تستخدم لإنتاج أموال آخرى .وهذا النوع هو المقصود عندما نتحدث عن رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج، ويدخل فيه عدة تقسيمات آخرى أهمها رأس المال الثابت، ورأس المال المتداول، وهي تفرقة تستند عند الاقتصاديين[44] المعاصرين إلى التغير في شكل رأس المال.

❖ **رأس المال الثابت** :هو الذي يتدخل في أكثر من عملية إنتاجية دون أن يفقد خصائصه الفنية مثل الآلات والمباني.

❖ **رأس المال المتداول:** هو الذي يتغير خلال العملية الإنتاجية مثل المواد الأولية.

[43] عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي،مرجع سبق ذكره، ص 288

[44] عادل أحمد حشيش، نفس المرجع أعلاه، ص ص 160-173.

وتبدأ أهمية التفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول فيما يتعلق بنفقة الإنتاج، فرأس المال المتداول يحسب بكامل قيمته في نفقة إنتاج السلعة أما الثابت فيحسب منه جزء فقط هو مقابل الاستهلاك.

ث- تكوين رأس المال :

تكوين رؤوس الأموال يحتاج إلى رؤوس أموال سابقة حتى يمكن تكوين رؤوس. أموال جديدة، ولذلك فإنه يلزم أن يقوم الأفراد بالادخار حتى يمكن تكوين رؤوس أموال والإنفاق على الاستثمار.

- **الادخار:** يعني التضحية بجزء من الإشباع الذي كان من الممكن لأفراد المجتمع أن يحصلوا عليه في الحاضر، وتأجيله للمستقبل، وترتبط القدرة على الادخار بصفة أساسية بحجم الدخل المتاح، فكلما زاد الدخل أمكن زيادة الادخار والعكس صحيح والسبب في ذلك أن هناك حدوداً للاستهلاك يصعب ضغطها، كذلك تتوقف القدرة على الادخار على مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية فكل هذه العوامل تؤثر في مدى رغبة الأفراد وقدرتهم على التضحية بالاستهلاك الحالي.
- **الاستثمار** :لا يكفي الادخار وحده لتكوين رؤوس الأموال، وإنما توجد رؤوس الأموال إذا استخدمت في الاستثمار بقصد الحصول على العناصر اللازمة للإنتاج وإجاد رأس مال إنتاجي جديد، ومن هنا يختلف الاستثمار عن توظيف النقود في الحصول على دخول .ونظراً لضعف الدخول في الدول المتخلفة، ومن ثم ضعف الاستثمارات والتكوين الرأسمالي وهنا من الممكن أن تؤدي التجارة الخارجية دوراً هاماً في تكوين رؤوس الأموال، فعن طريق تصدير مواد أولية تستطيع الدولة أن تستورد سلعاً استثمارية من آلات وأدوات، قد لا تتمكن من تصنيعها داخليا، ومن ثم فحجم الاستثمار لا تتوقف في الدول المختلفة على مستوى الدخل وحده وإنما على حجم الصادرات أيضاً.

وتتوقف قدرة رأس المال في الإنتاج على مجموعة عوامل من أهمها:

كميته وكفاءته الإنتاجية .وتتوقف كمية رأس المال أساساً على زيادة كمية الاستثمار فضلاً عن كفاءته الإنتاجية، وتعتمد الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على عوامل عديدة من أهمها:

نوعيته من حيث كونه وفق آخر التطورات التكنولوجية، ومن ثم حداثته وكيفية صيانته واستخدامه وفق الغرض الذي صنع من أجله، وتوزيعه على فروع الإنتاج المختلفة بشكل متوازن. وكذلك تعتمد الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على كفاءة الموارد المستخدمة معه، ككفاءة العمال الذين يستخدمونه، وكفاءة الإدارة ومدى توافر المواد الأولية وهكذا .حتى يمكن للإنتاج أن يبدأ لا بد من تجميع عناصرها وإعدادها للعمل وتحمل المخاطر .هذا الدور في الاقتصاد الحديث يقوم به المنظم وهذه الوظيفة من الأهمية بحيث يرى الاقتصاديون أنها ترقى لأن تكون عاملاً من عوامل الإنتاج ، وإن كان المنظم وهو يقوم بهذا الجهد إنما يدخل في عنصر العمل من الوجهة الاقتصادية، ولكن من وظيفته الأساسية وهي اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستخدام الأرض والعمل ورأس المال، وتحديد العلاقة بينهما، والتنسيق أيضاً ، ومن ثم تقع عليه مسؤولية التنظيم الداخلي والخارجي الذي يتحمل مخاطر الإنتاج وبخاصة تلك المخاطر التي لا يمكن حسابها لعدم خضوعها لقانون المتوسطات، للمنشأة، وكذلك مسؤولية الإدارة، وهو في كل ذلك يتحمل المخاطرة وهذا من أهم ما يميز المنظم، فهو يعتمد فقط على حاسة وحساسية القدرة على التنبؤ دون إخضاعه للاحتمالات الرياضية، ومن ثم توجد دائماً درجة من عدم التأكد، وهذه تتضمن مخاطرة يجب أن يتحملها المنظم الذي يتخذ قرار ماذا ننتج ؟

رابعا: التنظيم.

يعتبر العنصر الرابع الذي يقوم عليه الإنتاج، وبدونه يصبح الإنتاج الحديث مستحيلا.

أ- **تعريف التنظيم:** التنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج يقوم به المنظم الذي يقوم بإدارة وتنظيم العملية الإنتاجية، وذلك بتجميع عناصر الإنتاج الآنفة الذكر (الطبيعة، رأس المال، العمل)، والتأليف بينهما بالنسب التي يستوجبها الإنتاج، وذلك من أجل الحصول على إنتاج معين، بغرض تحقيق الربح[45].

ب- خصائص التنظيم: تتميز التنظيم بخصائص معينة تختلف عن تلك التي تميز عنصر العمل، ومن أهم هذه خصائص ما يلي:

- **عنصر المخاطرة:** فالمنظم يتحمل تكاليف الحصول على خدمات عوامل الإنتاج الأخرى، وذلك بأمل الحصول على عائد نتيجة لبيعه وما انتجته هذه الخدمات من منتجات، إلا أن العائد المتوقع لا يكون محددا ولا مؤكدا، بل إنه عائدا احتمالي فحسب.
- **عنصر الإدارة (اتخاذ القرارات):** فالمنظم مسؤول عن اتخاذ القرارات الكبيرة والمؤثرة في سير النشاط بالمشروع، كما أنه مطالب بالإشراف على تنفيذها.
- **اختلاف طبيعة العائد:** إن ما تحصل عليه كل عناصر الإنتاج الأخرى مقابل خدماته، تعتبر عوائد إيجابية في صورة ربح يجنيه، وإن لم يكن فإنه قد يكون إيجابيا في صورة ربح يجنيه، وإن لم يكن الامر كذلك، كان العائد سلبيا في صورة خسارة يمنى بها.

[45] أحمد أبو إسماعيل، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص114.

المحور الرابع: الأعوان الاقتصاديون

تمهيد:

النشاط الاقتصادي يتم بفضل وجود أعوان اقتصاديين يتميزون عن بعضهم البعض بوظائفهم الاقتصادية الرئيسية، لكنهم يرتبطون فيما بينهم بعلاقات يمكن تمثيلها بواسطة دارة اقتصادية. ويعتمد النشاط الاقتصادي على تشارك مجموعة من الأعوان الذين يختلفون في نشاطهم لكن يساهمون في تنمية الحياة الاقتصادية من خلال أداء وظيفة اقتصادية رئيسية، ويرتبطون فيما بينهم بمجموعة من العلاقات التي تتولد عنها تدفقات اقتصادية في اتجاهات مختلفة.

أولا: الأعوان الاقتصاديين واصنافهم

يساهم الأفراد في الحياة الاقتصادية بأوجه متعددة، فمثلا يقوم الحرفي بنشاط إنتاجي خلال عمله اليومي وبنشاط استهلاكي طيلة حياته وبنشاط استثماري عند تجهيز ورشته، إن تعدد الأعوان الاقتصاديين وتنوع أنشطتهم يفرض تصنيفهم ضمن أصناف أو مجموعات.

1- تعريف العون الاقتصادي:

الأعوان الاقتصاديون هم الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين لهم تأثير على الحياة الاقتصادية ويمارسون النشاط الاقتصادي بطبيعة إنتاجية أو استهلاكية أو مبادلة. [46]

العون الاقتصادي هو شخصية حقيقية أو معنوية (اعتبارية) تمتلك بعض أو كل عناصر الإنتاج المختلفة أو تقوم باستئجارها، كما يتمتع العون الاقتصادي باستقلالية اتخاذ القرار الاقتصادي من خلال ممارسة نشاط اقتصادية محدد.

- العون الاقتصادي هو مركز القرارات والنشاطات الاقتصادية ذات استقلالية.
- إن جموع الأفراد الذين يقومون بالاستثمار، الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، والتبادل مع الخارج يصنفون إلى فئات متشابهة ومتجانسة من حيث السلوك الاقتصادي، إذن فالمتعامل الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمهام اقتصادية تتولد عنها تدفقات اقتصادية.

ثانيا: تصنيف الأعوان الاقتصاديون

يمارس النشاط الاقتصادي من طرف عدد كبير من الأعوان الاقتصاديين، حيث كل عون يمارس عمليات متنوعة، ولتسهيل دراسة هؤلاء الأعوان تتولى المحاسبة الوطنية جمع مختلف الأعوان الاقتصاديين في خمس مجموعات هي: العائلات، المؤسسات(المشروعات)، الهيئات المالية، (الإدارة العمومية)، وأخيرا العالم الخارجي.

1. قطاع العائلات:

- **الأسر: (العائلات)**

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، تتكون من شخصين أو أكثر، تجمعهم رابطة عائلية ويسكنون تحت سقف واحد، ولهم الإرادة في العيش سويا، أي لهم مداخيل ومصاريف مشتركة. وبشكل عام تمثل مجموع الأسر المجتمع ككل ويطلق عليهم السكان.

فالعائلات تتشكل من:

[46] أحمد ضيف، مطبوعة علمية بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجلفة، 2018-2019، ص 80.

- **العائلات العادية:** وتضم شخص أو أكثر تربطهم أواصر القرابة والدم.
- **العائلات غير العادية:** وهي مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون مع بعضهم البعض وتحت سقف واحد.

ويتمثل نشاط العائلات في:

- استعمال جزء من دخلها في الانفاق الاستهلاكي (السلع والخدمات).
- تدخر الجزء المتبقي من دخلها.
- تدفع الضرائب والرسوم للإدارات (الدولة).
- تستثمر مدخراتها.

ويصنف السكان إلى:

– حسب الحدود الجغرافية:

– **مقيمين:** أي القاطنين داخل الحدود الجغرافية للدولة،

– **غير مقيمين:** أي القاطنين خارج الحدود الجغرافية للدولة

– حسب النشاط:

– **ناشطين:** وهم أولئك الأفراد الذي يقدمون عمل يساهم في خلق قيمة مادية "ملموسة"، ونقصد هنا بالقيمة المادية والتي تمتاز بالملموسية أولئك الأفراد الذين ينتجون وحدات إنتاجية مثل: عمال الحديد والصلب وشركة الكوابل والزيت والسكر.... الخ.

– **غير ناشطين:** وهم أولئك الأفراد الذي يقدمون عمل يساهم في خلق قيمة معنوية "ملموسة"، ونقصد هنا بالقيمة المعنوية والتي تمتاز بالملموسية أولئك الأفراد الذين يقدمون خدمات غير حقيقية.مثل المتقاعدون، الأساتذة، البطالين، الطلبة...الخ.

2. قطاع الاعمال (المؤسسات الاقتصادية):[47]

المؤسسات الاقتصادية عبارة عن شركات تقوم على أساس تجميع الوسائل المادية والبشرية مع التنسيق فيما بينها بغرض إنتاج السلع والخدمات (خلق المنافع) من أجل بيعها قصد تحقيق الربح.

وتعرف المؤسسة أنها كل هيكل تنظيمي مستقل ماليا، ويخضع لكلا من الإطار القانوني والاجتماعي، وهدفها دمج جميع عوامل الإنتاج من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج أو تبادل السلع أو تبادل الخدمات المختلفة، وإن المؤسسة باعتبارها منظمة تعتبر في ذات الوقت هيكلا اجتماعيا واقعيا ومتعاملا اقتصاديا، وتتبع خصائص تنظيمية.

وتهدف المؤسسة إلى تحقيق كل من: رفع مستويات الإنتاج ويقصد بها استغلال جميع الموارد العملية والموارد المالية والموارد البشرية بجميع أشكالها، لتحقيق أكبر منفعة سواء استهلاكية أو خدماتية، ضمن القيود الموضوعة في هيكلية المؤسسة والمعروفة بحدود الطاقة الإنتاجية وتحقيق البيع أو توزيع الخدمات، لأن المؤسسة تحاول تعظيم إنتاجها تبعا الكفاءات الفنية والاقتصادية وتقسيم لأهداف المؤسسة وفقا لطبيعة الحقل الذي تنتج فيه وهي على النحو التالي:

- **الأهداف الاقتصادية:**
- تحقيق أكبر قدر من الربح، لرفع رأس المال وتوسيع العمل ومنافسة المؤسسات الأخرى.

[47] أحمد ضيف، نفس المرجع أعلاه، ص 81

- العمل على تغطية جميع احتياجات السوق من السلع.
- توظيف عوامل الإنتاج بشكل فعال.
- **الأهداف الاجتماعية:**
- توفير مستوى مناسب من الأجر،
- تطوير ورفع مستوى المعيشة لجميع العمال،
- منع العاملين التأمينات وحقوق عمالية ورفع مستوى التلاحم بين العمال،
- توفير مناصب مختلفة من الأشغال.

ويمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية إلى:

- ❖ مؤسسات خاصة،
- ❖ مؤسسات عمومية،
- ❖ مؤسسات مختلطة.

يتلخص نشاط المؤسسات الاقتصادية في:

- إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج الوسائل المادية والبشرية وبيعها في السوق.
- تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها.
- تدفع الضرائب والرسوم للدولة.

3. قطاع المال (المؤسسات المالية):

عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديين الآخرين مقابل فوائد وتحقيق من وراء عملياتها المالية أرباحا.

وهي عبارة عن وحدات أين يجتمع العمال مشكلة من هيئات متخصصة في العمليات النقدية والمالية في السوق سواء النقدية أو المالية مثل: البنوك، شركات التأمين، الخزانة العمومية .... الخ.

ويتلخص نشاطها في:

- تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الآخرين،
- تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل الفوائد،
- تستهلك السلع والخدمات.

4. القطاع العام غير الاقتصادي (الإدارات العمومية):

عبارة عن هيئات تقوم بتقديم خدمات عامة (غير سوقية) مجانا للعائلات مثل التعليم، الامن، العدالة، ...الخ، وتغطي نفقاتها عن طريق عائدات الضرائب.

وهي عون اقتصادي مشكل من أشخاص معنوين يساهمون في الحياة الاقتصادية، بتقديم جملة من الخدمات المختلفة والمتنوعة.

تصنف الإدارة العمومية إلى:

- الأجهزة المختلفة كالشرطة، الجيش إضافة إلى الهيئات والسلطات الأساسية في الدولة " السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية.
- الجماعات المحلية: وهم ممثلي الدولة على المستوى المحلي والإقليمي مثل: ·البلديات، الدوائر، الولايات.
- المؤسسات الإدارية: مثال على ذلك المدارس والجامعات والمستشفيات ... الخ.
- نظام الضمان الاجتماعي: وهي صناديق الضمان للعمال الأجراء وغير الأجراء، وكذا أصحاب المعاشات.

ويتخلص نشاطها في:

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع،
- تتحصل على إيرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين،
- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية،
- تقوم بالاستثمار في المجالات المختلفة.

5. الخارج (العالم الخارجي)[48]:

يمثل مختلف الأعوان الاقتصاديين (غير المتجانسين) المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين في الدولة المعينة، ويطلق على هذا القطاع أيضا مصطلح باقي العالم.

ويتلخص نشاط العالم الخارجي في:

- تصدير واستيراد السلع والخدمات،
- انتقال رؤوس الأموال من والى العالم الخارجي.

ثالثا : التدفقات الحقيقية والنقدية

- **تعريف التدفقات الاقتصادية:**

هي التيارات السلعية والنقدية التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين التدفق الاقتصادي عبارة عن حركة مجموعة السلع أو الخدمات أو النقود التي تنتقل من عون اقتصادي إلى عون آخر.

أنواع التدفقات:

- **التدفقات الحقيقية:** هي حركة (او انتقال) السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين.

التدفقات النقدية: هي حركة النقود بين الأعوان الاقتصاديين في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي.

[48] فرد أم الخير، مطبوعة في مقياس الاقتصاد الكلي، موجهة لطلبة السنة ثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة2018، ص72.

الشكل رقم 2: التدفقات النقدية والحقيقية بين القطاعين الأساسيين في النشاط الاقتصادي (قطاع العائلات وقطاع الأعمال)

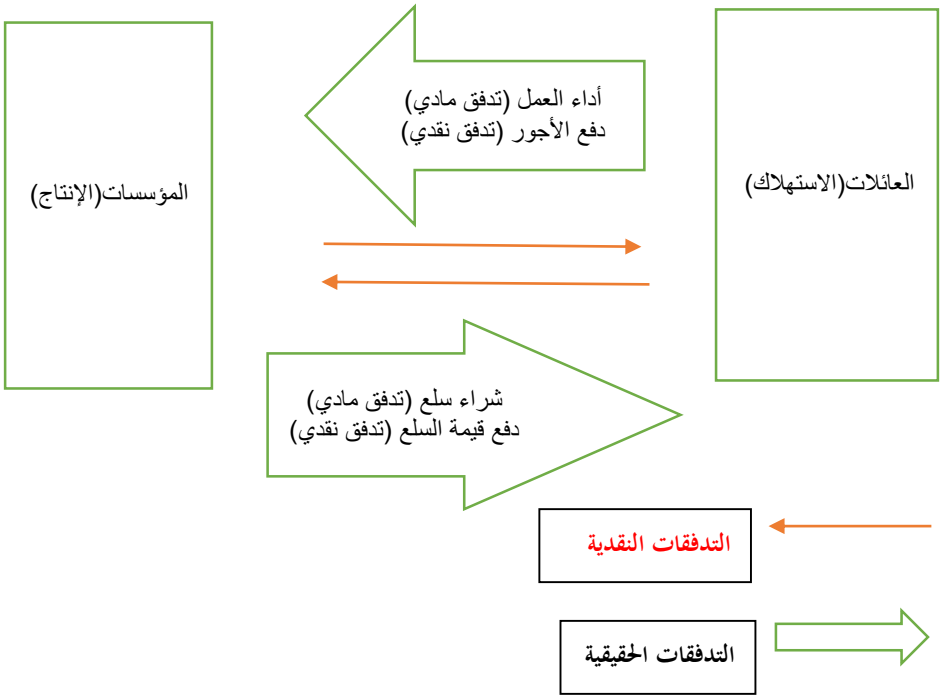

المصدر: فرد أم الخير، مطبوعة في مقياس الاقتصاد الكلي، موجهة لطلبة السنة ثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، سنة2018 ، ص72

المحور الخامس:

الأنشطة الاقتصادية والعمليات الاقتصادية

تمهيد:

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجهود الذي يبذله الأفراد بهدف تلبية الرغبات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو من أجل كسب الأموال، وتوفير السلع الإنتاجية المختلفة والخدمات، حيث يمتاز هذا الجانب بصفتين هما: الصفة الاجتماعية، والصفة الفردية، وتتمثل الصفة الاجتماعية في العلاقة المتبادلة بين الفرد وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم البعض باعتبارهم منتجين للسلع والخدمات، أما فيما يتعلق بالأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم البعض باعتبارهم منتجين للسلع والخدمات، أما فيما يتعلق بالأفراد فتجمعهم رابطة التبعية على أنهم مستهلكين لمخرجات النشاط الاقتصادي.

أولا: مفاهيم حول النشاط الاقتصادي.

1- تعريف النشاط:

النشاط يعبر عن مجموعة من الأفعال المنسقة لها أهداف معينة وتجري في إطار اجتماعي معين مثلا: نشاط فني، نشاط رياضي، نشاط سياسي...

2- مفهوم النشاط الاقتصادي:

النشاط الاقتصادي هو مجموعة الأفعال والمبادرات التي يتخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الاقتصادي فيما يخص كل من الإنتاج المبادلة، التوزيع، والاستهلاك.[49]

- يمكن ترتيب النشاط الاقتصادي في إطار فروع وقطاعات اقتصادية (زراعية، صناعية، خدماتية، تجارية...)
- **تعريف القطاع الاقتصادي:** يتكون القطاع الاقتصادي من مجموع من الفروع الاقتصادية التي لها نفس النشاط الرئيسي.
- **تعريف الفرع الاقتصادية:** يتكون الفرع الاقتصادي من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي لها علاقة تكاملية فيما بينها.
- **تعريف الوحدة الاقتصادية:** الوحدة الاقتصادية هي المؤسسة الاقتصادية تقوم بنشاط اقتصادي معين: إنتاج، تقديم خدمة، تجارة...
- **القطاعات الاقتصادية الرئيسية:**
  - القطاع 1: يضم الزراعة، الصيد والغابات.
  - القطاع 2: يضم الصناعة، البناء والاشغال العمومية.
  - القطاع 3: يضم النقل، التجارة، الخدمات والإدارات العمومية.

ثانيا: عناصر النشاط الاقتصادي.

وهنا سنتطرق باختصار لبعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية لاهم عناصر النشاط الاقتصادي: الإنتاج، المبادلة، التوزيع، الاستهلاك.

1- نشاط الإنتاج:

لقد تطور مفهوم الإنتاج كغيره من المفاهيم الاقتصادية، فوفقا للفكر الاقتصادي السائد، فيشير الفكر الاقتصادي القديم في تعريفه لمفهوم الإنتاج بأنه: أي نشاط إنساني يمارس في النشاط الزراعي، إلى أن جاء مذهب الفيزيوقراطية لتعريفه على أنه: ذلك النشاط الإنساني الممارس لغاية إيجاد ناتج مادي صاف كما هو الحال بالناتج الزراعي. أما في الفكر الاقتصادي الحديث فأشار

[49] لكحل شهرزاد، مفهوم النشاط الاقتصادي وأنواعها، مجلة الحوكمة والقانون الاقتصادي، المجلد 02، 2022، ص 67

الاقتصادي (ادم سميث) إلى أن الانتاج، عبارة عن مجموعة من الجهود والنشاطات التي يمارسها لغايات الحصول على أموال مادية وخلقها، ويشمل التعريف هذا المنتجات الزراعية والصناعية. أخيرا يمكننا تعريف الإنتاج كما يلي:

أ- مفهوم الإنتاج

- **تعريف الإنتاج:** مصطلح الإنتاج مشتق من فعل نتج، ونتج أي ظهور شيء ما بعد مزج عوامل مختلفة، أعطت شيء ملموس أو غير ملموس، بذلك يكون الإنتاج العملية التي تسمح بتحقيق أشياء لم تكن موجودة من قبل بعوامل مادية وبشرية، تتصف هذه الأشياء بالقابلية لدى الخاص والعام. الإنتاج هو كذلك كل محاولة يقوم بها شخص طبيعي أو معنوي لتحويل أو تكييف الموارد الطبيعية في الكون (بما في ذلك الخبرة والمعرفة) تمكن من إشباع الحاجات الإنسانية.
- **المفهوم الاصطلاحي للإنتاج:** يعتبر ذلك النشاط الذي يولد السلع والخدمات بفضل مزج عناصر الإنتاج[50]. الإنتاج عبارة عن خلق المنفعة أو زيادتها، والإنتاج يتضمن أية فعالية تجعل السلع والخدمات متوفرة للناس، إذن فهي العملية التي تملأ الفجوة بين الموارد الطبيعية وحاجات المستهلك[51]. وعملية الإنتاج هي وظيفة في إطار مؤسسة من أجل الحصول على سلع وخدمات تستند وتعتمد على عوامل الإنتاج[52]. فالإنتاج هو اللحظة الأولى في العملية الاقتصادية.

وبأنه: ذلك الناتج المادي الناجم عن مجموعة من الممارسات تؤدي لغايات خلق منفعة سواء كانت مادية أم معنوية غير مسبوقة الوجود أو زيادة قدر معين من المنفعة الى منفعة موجودة مسبقا، وذلك لإشباع حاجات الأفراد.

ومن هنا يمكن إطلاق مفهوم الإنتاج على العمليات والأنشطة التالية[53]:

- التي تغير في شكل المادة أو السلعة من شكل إلى آخر يكسبها مواصفات شكلية تجعلها صالحة أو أكثر صالحة لإشباع الرغبات أو الحاجات الإنسانية، والمنفعة المحققة من هذه العمليات تسمى **المنفعة الشكلية**.
- نقل سلعة من مكان إلى آخر الذي يعتبر عملا منتجا مادام هذا النقل يزيد من منفعتها أو يخلق لها منفعة، فإذا نقلت السلعة من مكان توجد فيه بكثرة غير أنها ليست مطلوبة فيه بكميات المتوفرة إلى مكان آخر يكثر فيه الطلب عليها، فإن هذا النقل يعتبر عملا منتجا ويطلق على المنفعة التي تضاف إلى السلعة نتيجة نقلها من مكان إلى آخر **بالمنفعة المكانية**.
- تخزين السلعة الذي يعتبر عملا نافعا ومنتجا، وبالتالي يضيف إلى تلك السلعة منفعة، فبعض المنتجات الزراعية توجد بوفرة في زمن إنتاجها فيكون المعروض منها أكبر بكثير من الطلب عليها في هذه الفترة مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها، ومن الواضح أن تخزين هذه السلع يعتبر عملا نافعا ومنتجا لأنه لو لم يخزن الفائض منها عن حاجة الطلب عليها لأصحابه التلف وأصبح عديم النفع، ويطلق على منفعة التخزين **المنفعة الزمنية**.

---

[50] إسماعيل محمد هاشم، مدخل أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973، ص205.

[51]- SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris, décembre 2011, p. 8. Disponible en linge sur: www.institutcoppet.org (Consulter le: 05/05/2020).

[51]- ANGAUT Jean-Christophe, Un Marx feuerbachien?. Renault, Emmanuel; Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008. In: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00359259 Submitted on12 May 2010 (Consulter le: 14/05/2020). p. 36.

[52] عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 67.

[53] محمودي مليك، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةو علوم التسيير، السنة الجامعية 2021-2022 ،ص75

- أنشطة الوسطاء والتجار الذين يقومون بعملية التبادل أي نقل ملكية السلع بين الأفراد، فهم يخلقون منافع عندما يقومون بنقل ملكية السلع من المنتجين إليهم ثم إلى المستهلكين، فعمل الوسطاء والتجار عمل منتج يؤدي إلى نقل السلع من الأفراد الذين ليسوا في حاجة إليها إلى المستهلكين الذين هم في حاجة إليها، فإذا انتقلت ملكية هذه السلع عن طريق التبادل إلى الشخص الذي ينتفع بها في اشباع حاجته أضيفت لها منفعة تسمى **المنفعة التملكية (التبادلية)**.
- الخدمات التي تقدم للمجتمع وليس لها علاقة بتغيير شكل المادة أو نقلها أو تخزينها أو نقل ملكيتها، والتي لا غنى عنها في تسهيل جميع العمليات الإنتاجية بما توفره للمنتجين من صحة وعلم وثقافة... (كخدمات الطبيب، المعلم، المحامي، ....)، وتسمى المنفعة في هذه الحالة **بالمنفعة الخدمية (الشخصية)**.

أي هناك نوعان من الإنتاج:

- **الإنتاج المادي**: يتخذ هذا النوع من الإنتاج عدة أشكال كالإنتاج الزراعي، وصناعة الآليات والملابس والطائرات والقطن وغيرها، أي بشكل عام أنه أي شيء ملموسة يمكن الاستفادة منها.
- **الإنتاج المعنوي**: أو المعروف بالإنتاج غير المادي، ويشمل كافة السلع المنتجة سواء كانت استهلاكية أم إنتاجية لإشباع الرغبات والحاجيات الإنسانية البحتة، كالتعليم والعلاج والتجارة.

ومن أهم عناصر الإنتاج العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم التي تم التطرق لها في المحور الثالث وسوف نتطرق لدور عناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي

- **العمل**: يعتبر العمل العنصر الأساسي والرئيسي لكل نشاط اقتصادي وهو عبارة عن القوى الفكرية، الجسدية والعصبية التي يبذلها الشخص خلال قيامه بنشاط اقتصادي.
- **رأس المال**: هي تلك الأشياء المكتشفة (التي اكتشفها الانسان) من أجل القيام بعملية الإنتاج واستعمل الانسان وسائل عديدة طورها بفضل عمله الفكري والثقافي والفني وتعبر هذه الوسائل عن المستوى التقني والتكنولوجي للمجتمع.
- **الأرض**: تحتوي على المواد الخاضعة للتحويل أي كل المواد الخام والمواد الأولية: الغاز، البترول، الحديد.
- **التنظيم**: يقصد بالتنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج تلك العملية أو ذلك النشاط الاقتصادي الذي يتمثل في التركيب والتأليف أو التنسيق بين عوامل الإنتاج الثلاثة السابقة (العمل، الأرض، رأس المال) في شكل علاقة منظمة، هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة من أجل إنتاج سلعة أو خدمة معينة والشخص الذي يقوم بهذه المهمة يطلق عليه في علم الاقتصاد " المنظم"، إذ يقصد ذلك الشخص الذي يقوم بدراسة المشروع من المشروعات وتنفيذه وتحمل نتائجه[54]

العلاقة الموجودة بين هذه العناصر أن الانسان بفضل عمله الاجتماعي وأثناء عملية النشاط الاقتصادي يستعمل وسائل عمل من أجل تحويل مواضيع العمل والمواد الأولية، ليتحصل على سلع تلبي حاجاته وهذه العناصر، وسائل العمل، مواضيع العمل تسمى" القوى الإنتاجية الاجتماعية"

2- التبادل:

إذا كان الإنتاج نشاط اقتصاديا من الأهمية بمكان في حياة المجتمعات واستقرار الدولة فإن الانتفاع بالمخرجات إنما يتم عبر "المبادلة" أو "التبادل"، وهو الآخر نشاط اقتصادي له دوره ووظيفته.

[54] عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، مطابع البيان، دبي، 2002، ص119.

أ- **مفهوم التبادل:** هي العملية الأساسية في النشاط الاقتصادي التي تمكن المنتجين من بيع السلع والخدمات للحصول على مداخيل مختلفة لتغطية نفقات العملية الإنتاجية وتمكن المستهلكين الحصول على هذه السلع والخدمات لإشباع مختلف الرغبات. وهي عملية الحصول على الأشياء مقابل أشياء أخرى قد تكون سلع وخدمات أخرى أو مقابل نقود.

ويقصد بالمبادلة تنازل شخص عن شيء ما لشخص آخر مقابل شيء آخر يماثله ويعادله في القيمة من وجهة نظر أطراف التبادل، أي هو عملية تبادل المنافع بين الأشخاص، ونشاط التبادل يمثل حلقة مهمة تصل بين الإنتاج والاستهلاك.

إن تقسيم العمل والاتجاه نحو التخصص هو الذي ولد التبادل التجاري بين الأشخاص وبين الدول حيث لا يستطيع الشخص أن ينتج كل ما يحتاجه وهذا ما يؤدي به إلى التخصص في إنتاج نوع معين، وهذا يحتم عليه مبادلة ما لديه من فائض بما لدى الآخرين من فوائض، ومن هنا تظهر ضرورة التجارة في تحقيق مبدأ التخصص، وعليه يمكن القول أن كلا من التخصص والتجارة متكاملين ولا يمكن لأحدهما أن يقوم من دون الآخر.

وقد عرف هذا النشاط تطورات مهمة تبعا لتطور نشاط بداية كنتيجة للتخصص وتقسيم العمل بين الأشخاص في شكل نظام المقايضة التي تقوم على مبادلة سلعة بسلعة أخرى، ليتطور بعدها وتحت ضغط اتساع المبادلات التجارية وتنوعها وتعدد الحاجات البشرية إلى نظام البيع والشراء بالاعتماد على وسيط التبادل الذي يحظى بقبول لدى جميع الأطراف، ليطرأ عليه هو تطورات وتحولات انتقل على إثرها من النظام السلعي القائم على اعتماد سلعة ذات قيمة كوسيط للتبادل إلى استخدام المعادن النفيسة باعتبارها تحظى بقبول عام، لتظهر بعدها النقود المعدنية ثم النقود الائتمانية وأخيرا وسائل الدفع الالكترونية.

ب- عناصر التبادل:

إن نشاط التبادل يتطلب وجود شخصين أو أكثر مع وجود حيز يمكن طرفي التبادل (البائع والمشتري) من القيام بعملية التبادل، ومع وجود أشياء ذات قيمة لدى الطرفين يرغب كل منهما في مبادلتها بالشيء الذي بحوزة الآخر، وانطلاقا من هذا فإن عملية التبادل تقوم على مجموعة من العناصر يمكن إيضاحها فيما يلي:

- **أطراف التبادل:**

فأي عملية تبادل لابد أن تتم بين طرفين يرغب كل منهما في التنازل عن شيء يملكه مقابل الحصول على شيء آخر هو ملك للطرف الآخر، يعتقد أنه مناسب لتلبية حاجاته ورغباته، ويسمى الطرفان بالبائع والمشتري، حيث يعتبر البائع الشخص الذي يملك الشيء الذي يرغب في التنازل عليه بمقابل، أما المشتري فهو الشخص الذي يرغب في شراء شيء موضوع التبادل مقابل دفع قيمته للبائع.

- **حيز التبادل:**

الذي يعرف على أنه الإطار الذي يتم من خلاله البائع ببيع منتجاته للمشتري، أي الحيز الذي يمكن من القيام بعملية البيع والشراء بين البائع والمشتري وتتم في إطاره عملية التبادل، والذي يتمثل في السوق، سواء كانت تتمثل في مكان معين، أو وسائل اتصال معينة تستخدم لعملية عرض المنتجات وإتمام عملية البيع والشراء كوسائل الاتصال الالكتروني والهاتف وغيرها.

- **وسيط التبادل:**

وهو الشيء الذي بحوزة المشتري والذي يرغب فيدفعه للبائع مقابل الحصول على الشيء الآخر، والذي يتمثل في عصرنا هذا بالنقود التي تعتبر وسيط للتبادل وتحمل مقياسا للقيم وتحضي بالقبول العام.

ت- بعض الأنشطة المرتبطة بالتبادل:

- **النقل:** يقصد به الحركة المادية للمواد التي تمكن من نقل المواد من مكان لآخر، أي نقلها من مواطن الإنتاج إلى مواطن الاستهلاك والاستخدام.
- **التخزين:** وهو عملية الاحتفاظ بالمواد ضمن شروط السلامة إلى غاية أن يحين وقت استخدامها، أي هو مختلف العمليات التي تمكن شخص أو مؤسسة بالاحتفاظ بالمواد مع توفير لها شروط وظروف التخزين المثلى إلى غاية وقت استخدامها.
- **العرض والطلب:** يقصد العرض الكمية من سلعة ما المعروضة في السوق خلال فترة زمنية معينة، أما الطلب هو كمية الطلب على سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، شريطة أن يقترن ذلك بوجود الرغبة والقدرة على الشراء، ويمكن التمييز بين العرض والطلب الفردي والعرض والطلب الوطني في السوق.

3- الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك استعمال السلع والخدمات في إشباع الحاجات والرغبات، وهو ضروري لحماية وجود الإنسان وبقائه على وجه الأرض، وتحقيق رفاهيته وسعادته، كما يعكس الاستهلاك مفهوم الادخار اعتبارا من أن الأول يمثل استهلاكا حاضرا والثاني يعتبر تأجيلا للاستهلاك إلى وقت آخر، وذلك أن الدخل يقسم إلى قسمين قسم مخصص للاستهلاك وقسم مخصص للادخار.

- **تعريف الاستهلاك:**

الاستهلاك هو إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات ويعني الاستهلاك عادة الإنفاق الاستهلاكي على السلع.

ويعرف أيضا بأنه" ذلك الفعل الشخصي الذي يقوم في جوهره على الانتفاع والاستخدام الاقتصادي للسلع[55]والخدمات متضمنا عدد من العمليات المترتبة على تحقيق القرار لذلك الفعل.

يعرف الاستهلاك على أنه استخدام السلع أو التمتع بالخدمات لغاية إشباع الحاجات والرغبات لدى الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا أفراد مستهلكين نهائيين أم مؤسسات إنتاجية أم هيئات رسمية أو شبه رسمية، ويعتبر الاستهلاك المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية.[56]

أما المعنى المحاسبي للاستهلاك فهو تخصيص مبالغ نقدية مقابل النقص الذي يطرأ على قيمة الأصول خلال عمرها الاقتصادي، والاستهلاك أثناء حياة الأصل العملية، يجب أن يكون مساويا لتكلفته الأصلية ناقصا ثمنه في نهاية حياته عندما يباع كنوع من السلع القديمة[57].

أ- أنواع وأشكال الاستهلاك:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاستهلاك وذلك حسب عدة معايير كما يلي:

من حيث اعتماده على الدخل :يمكن التمييز هنا بين نوعين من الاستهلاك وهما:

[55]ثامر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى 2006، ص. 168

[56]فيصل بشرول، تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2011/2010، ص1.

[57]خالفي علي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص123

- **الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل** :ويدعى بالاستهلاك التلقائي، وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك، والذي لا بد أن يحصل عليه الفرد حتى وإن كان دخله معدوما، أي يمثل الحد الأدنى من الاستهلاك الضروري لبقاء الشخص على قيد الحياة.
- **الاستهلاك المعتمد على مستوى الدخل** :وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك، فكلما زاد دخله زاد مستوى الاستهلاك، والعكس إذا انخفض الدخل ينخفض مستوى الاستهلاك، فهو يأخذ علاقة طردية مع الدخل.
- **الاستهلاك العائلي أو الفردي** :وهو استهلاك القطاع العائلي، فهو يأخذ النزعة الفردية في إشباع الحاجات والرغبات، كالغذاء، واللباس.
- **الاستهلاك العام** :وهي الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة لأفراد القطاع العائلي بدون مقابل أو مقابل ثمن رمزي حيث نميز بين ثلاثة أنواع من الخدمات، أي هو ذلك النوع من الاستهلاك الذي يخص الجماعات أو المجتمع ككل بشكل عام، حيث تشترك فئة كبيرة أو جميع أفراد المجتمع في هذا النوع من الاستهلاك، مثل الأمن، الصحة، والتعليم وغيرها .
  - ✓ **الخدمات التنظيمية** :وهي خدمات تهتم بها الحكومات لتنظيم النشاط الاقتصادي للحفاظ على كيان المجتمع كالأمن، العدالة، الدفاع...إلخ
  - ✓ **الخدمات المباشرة** :وهي الخدمات التي يستفيد منها الأف ا رد بصورة مباشرة كالصحة والتعليم.
  - ✓ **الخدمات غير المباشرة** :وهي الخدمات التي يستفيد منها الأفراد بطريقة غير مباشرة كالطرق والجسور والمرافق العامة.
- **الاستهلاك الخاص** :وهو استخدام الأفراد للسلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة والخاصة بغض النظر عما كانت عملية إفناء السلع قد تمت أم تم الاحتفاظ بها.
- **حسب الغرض من الاستخدام** :ونميز بين الاستهلاك النهائي والوسيط:
  - ✓ **الاستهلاك النهائي** :وهو استخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات والرغبات بشكل مباشر، أي الاستهلاك غير إنتاجي، كاللباس، والأكل.
  - ✓ **الاستهلاك الوسيطي** : وهو ما يعبر عنه بمستلزمات الإنتاج والمقصود به استعمال السلع والخدمات بقصد إنتاج أخرى كاستعمال الأسمدة في إنتاج المحاصيل الزراعية[58]

ب- العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الاستهلاك وبالتالي تؤدي إلى زيادة وانخفاض الاستهلاك. وأهم هذه العوامل هي: الثروة، مستوى الأسعار، معدلات الفائدة، ميول المستهلك وتوقعاته، ويضيف بويز وملفن(Boys and Melvin) إلى هذه العوامل عاملي البعد الديمغرافي وكذلك أثر الضرائب[59]

- **الثروة** :وتعبر عن الفرق بين الممتلكات والالتزامات، وهي تختلف عن الدخل في كونها مفهوما تراكميا بينما الدخل هو مفهوم تدفقي، وللثروة تأثير إيجابي على الاستهلاك، أي أنها كلما زادت الثروة زاد الاستهلاك.

[58] عيبس محمد يسري إبراهيم، الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه، دار المعارف، الإسكندرية، 1992، ص10.

[59] حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان،2016، ص46

- **التوقعات** :يعتمد الاستهلاك أيضا على توقعات الأفراد المستقبلية حيال ثروتهم ودخولهم، فأي تغير في مستوى التوقعات سينجم عنه تغير في مستوى الدخل.
- **الضرائب** :ولها تأثير سلبي على الاستهلاك من حيث أنها تأثر على ثروة ودخل الأشخاص مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الجزء المخصص للاستهلاك، وتنقسم إلى قسمين :ضرائب على الاستهلاك وهي ثابتة، وضرائب على الدخل التي تزداد بتزايد الدخل.
- **مستوى الأسعار**: تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، وهذا الأثر هو ما يطلق عليه أثر بيجو. فاتجاه الأسعار على الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة (القوة الشرائية للثروة)، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل التي تخصص للاستهلاك وهذا سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى والعكس صحيح عند ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- **معدلات الفائدة**: قبل النظرية العامة اعتبر سعر الفائدة المحدد الأول للادخار ومن ثم للاستهلاك، وكان من المعتقد أن المدخرات ترتبط إيجابيا مع سعر الفائدة أي أن القطاع العائلي يرفع بمحض رغبته من معدلات الادخار مقابل عائد أعلى لسعر الفائدة. إلا أن معظم الاقتصاديين الآن لا يوافقون على هذه العلاقة، ومع ذلك فجلهم يعترفون بأن سعر الفائدة ربما يؤثر في الاستهلاك عن طريق تغيير تكلفة الاقتراض أو القيمة الجارية للثروة أو الاثنين معا.
- **درجة التحضر والتمدن** :فالمعلوم أنه كما زادت درجة التطور التكنولوجي والحضاري للإنسان كلما تغيرت أنماطه وميولاته الاستهلاكية،
- **تغير عمر الإنسان** :حيث تختلف متطلبات واحتياجات الإنسان مع تغير عمره ظهور سلع استهلاكية جديدة.
- **حجم وخصائص الأسرة** :كميولات أفراد الأسرة، المستوى المعيشي للأسرة.
- **العادات والتقاليد** :تخضع عملية الاستهلاك إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.
- **الأذواق** :حيث أنه كلما كانت الأذواق لصالح سلعة معينة كلما زاد استهلاك هذه السلعة والعكس اذا كانت الأذواق في غير صالحها.

ثالثا نشاط الاستثمار والادخار.

1- لاستثمار:

يعتبر الاستثمار نشاط اقتصادي مهم في استحداث وتوسيع القدرات الإنتاجية للبلد، وقدرته على إنتاج وسائل إشباع الحاجات والرغبات المختلفة، فهو النشاط الذي يمكن من توظيف فوائض الأموال والمدخرات في أنشطة منشئة للقيمة.

أ- مفهوم الاستثمار:

بداية لابد من توضيح معنى كلمة الاستثمار والتي يقصد بها " التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية"[60] ويرتبط هذا التعريف ببعدين أساسيين هما المؤمن والخطر، فالتضحية تأخذ مكانها في الخطر وهي مؤكدة، أما العائد فيأتي في المستقبل، وهو عادة غير مؤكدة. أما **عند الاقتصاديين**: يقصد به زيادة الموجودات المالية من خلال توظيف الأموال في عملية الإنتاج بهدف إضافة منفعة في شكل سلع وخدمات (زيادة الثروة).

وهناك من يقصد بالاستثمار على أنه النفقات الحالية التي تنتج إيرادات مستقبلية.

ب- أهداف الاستثمار:

[60] محمد صالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوي، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص17

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية:

- **تحقيق عائد أو ربح:** فهدف المستثمر من توظيف أمواله هو تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملا على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة، من هنا نجد أن الشغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيدا عن الخسارة.
- **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:** وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.
- **استمرارية الدخل وزيادته:** يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطرابات والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاستثماري.
- **ضمان السيولة اللازمة:** لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل لا سيما للمصروفات اليومية تجنبا للعسر المالي الذي قد يعترض المشروع.

ت- تصنيف الاستثمار:

لقد قسمت تصنيفات الاستثمار من عدة نواحي والتي سوف نتطرق لها في:

- **على حسب نوعه:**
  - الاستثمار في مجال الأبنية ويشمل المباني السكنية والمؤسسات المدنية كالمستشفيات والمدارس وغيرها.
  - الاستثمار في وسائل النقل سواء لأغراض إنتاجية أو خدمية عدا تلك التي تتخذ للأغراض الخاصة.
  - الاستثمار في مجال الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وشبكات المياه والكهرباء وأنابيب نقل النفط ومشاريع إصلاح الأراضي وغيرها.
  - الاستثمار في المعدات التي تستخدم في القطاعات الاقتصادية، الصناعية، الزراعية، التجارية.
- **على حسب طبيعته:**
  - الاستثمار الإنتاجي ويشمل الزراعة، الصناعة، التشييد والبناء، الصيد.... الخ.
  - الاستثمار الخدمي ويشمل السياحة، الخدمات الاجتماعية، الإدارة.... الخ.
  - الاستثمار التجاري ويشمل تجارة الجملة أو التجزئة بالإضافة للاستيراد والتصدير.... الخ.
- **من حيث درجة التكامل أو الاحلال:**
  - **الاستثمارات المكملة:** وهي عبارة عن مؤسسات تنتج منتجات تستخدمها مؤسسات أخرى (منتجات نصف مصنعة).
  - **الاستثمارات المستقبلية:** وهي القابلة للتوسع في المستقبل إلى عدة فروع.
  - **الاستثمارات البديلة:** وتتمثل في تغيير مجال النشاط إلى نشاط جديد ومغاير.
  - استثمارات التطورات والتحسينات التي تهدف إلى تخفيض التكاليف.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم تقسيمها من جهة أخرى إلى:

- **الاستثمار العام والاستثمار الخاص:** فالاستثمار العام هو الذي تقوم به الدولة والهيئات الإقليمية والمحلية والمؤسسات العامة (أشخاص القانون العام)، وقد تقوم هذه الهيئات بتمويل هذه الاستثمارات من فائض مواردها أو حصيلة قروضها الداخلية أو الخارجية أو من مصادر إيرادات الإيرادات الأخرى غير العادية.
- **الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي:** الاستثمار المحلي هو الذي يوجه فيه أطراف النشاط الاقتصادي في الداخل (الأفراد، المشروعات، الدولة) مدخراتهم نحو الحصول على رأسمال إنتاجي يستخدم في الداخل، فأموال هذا الاستثمار تعد من مصادر داخل الدولة، ويمتلك الوطنيون أغلبية رأسمال المشروع الاستثماري، ولكن أن امتلك الأجانب جزء يسير من هذا الرأسمال لا ينفي صفة المحلية عنه، وذلك لان تملك الأجانب هذا الجزء اليسير لا يخولهم حق الإدارة مما يبقى هذا الاستثمار محليا.

أما الاستثمار الأجنبي فهو الاستثمار الذي يسيطر عليه الأجنبي أو يمتلك معظم رأسماله، فالاستثمارات الأجنبية ترد من مصادر خارج الدولة المضيفة له، فالاستثمار الأجنبي يقصد به ما يجري خارج النظام النقدي والمالي والاقتصادي والقانوني للدولة المستثمرة.

كما أن هناك العديد من الاستثمارات التي صنفت إلى:

- الاستثمارات الاستراتيجية.
- الاستثمارات الاجتماعية.
- الاستثمارات في الموارد البشرية.
- استثمارات المنفعة العامة.

ث- مجالات الاستثمار:

يقصد بمجالات الاستثمار هو ذلك النشاط الاقتصادي الذي يرغب المستثمر أن يستثمر أمواله فيه بغرض تحقيق عائد، ويمكن تصنيف مجالات الاستثمار المتعارف عليها الى قسمين هما:

- **المجال الجغرافي:** وقد تطرقنا له في الأنواع متمثلا في الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- **المجال النوعي:** يمكن تصنيف مجالات الاستثمارات وفقا لنوع الأصل حمل الاستثمار على استثمار حقيقي أو اقتصادي على استثمار مالي:

- **الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي):** يسمى الاستثمار استثمارا حقيقيا إذا ما وفر للمستثمر حقا في حيازة أصل حقيقي كالسلع، الذهب، العقار، وهنا يمكن أن نتساءل ما هو الأصل؟ ونعني بالأصل الحقيقي هو ذلك الأصل الذي له قيمة اقتصادية في حد ذاته وإذا ما استخدم فإنه نتيجة استخدامه ينتج منفعة اقتصادية إضافية تظهر في شكل سلعة أو خدمة.
- **الاستثمار المالي:** يركز هذا النوع من الاستثمار على توظيف الأموال في سوق الأوراق المالية، فالاستثمار يتجه نحو حيازة المستثمر لأصول مالية يعبر عنها بالأوراق المالية القابلة للتداول والتي تتخذ شكل سهم أو شهادة إيداع أو سند ...الخ، وبالتالي فإن هذا الاستثمار يعطي للمستثمر حقه في الحصول على جزء من عائد الموجودات الحقيقية التي تملكها الشركة المصدرة للورقة المالية.

ج- **العوامل المؤثرة على الاستثمار:** يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار في النقاط التالية:

- **معدل العائد على الأموال المستثمرة ودرجة الخطورة:** يؤثر معدل العائد المتوقع على الأموال المستثمرة على الاستثمار بشكل إيجابي، ومن جهة أخرى تؤثر درجة المخاطرة بشكل سلبي، ولكلاهما دور في توجيه الأموال نحو أنواع معينة من الاستثمارات.
- **أسعار الفائدة:** فغالبا ما تساهم أسعار الفائدة في رفع تكلفة الأموال المستثمرة، ولهذا فإن رفع هذه الأسعار له أثر سلبي على الاستثمار.
- **الدخل والادخار:** يعتبر الدخل والادخار مصدرا مهما وأساسيا لتمويل الاستثمارات. حيث يتولد لدى الأشخاص فائض من الدخل وهذا ما نطلق عليه الادخار وفي حالة توظيف هذا الجزء الذي تم ادخاره فيتم تسميته بالاستثمار.

فالاستثمار بالإضافة إلى رأس المال أو إضافة الطاقة الإنتاجية ومن هنا يمكن القول أن:

الدخل = الاستهلاك + الادخار

وفي حالة مساواة الادخار بالاستثمار فإن:

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار

أما إذا كان دخل الشخص مساويا لتلبية احتياجاته المعيشية دون توفر فائض لديه ففي هذه الحالة يكون الدخل مساويا للاستهلاك.

الدخل = الاستهلاك

وفي بعض الأحيان نلاحظ أن الدخل لا يكفي لتوفير الاحتياجات الأساسية للشخص ففي هذه الحالة يضطر هذا الشخص للجوء إلى عمليات الاقتراض سواء كان عن طريق شخص آخر أو عن طريق المؤسسات والمصارف التمويلية وفقا لشروط الهيئة المقرضة.

وفي هذه الحالة يصبح الدخل مساويا للاستهلاك ناقصا المبالغ التي تم اقتراضها، ويتبين مما سبق أن علاقة الاستثمار بالاستهلاك والادخار تتم عن طريق الدخل ففي بعض الأحيان ما يكون الدخل مساويا للاستهلاك والادخار تتم عن طريق الدخل ففي بعض الأحيان ما يكون الدخل مساويا للاستهلاك والادخار أو مساويا للاستهلاك والاستثمار وفي بعض الأحيان ما يكون الدخل أقل من الاستهلاك حيث يعتبر الدخل في هذه الحالة مساويا للاستهلاك.

2- الإدخار:

أ- **مفهوم الادخار:** يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع والخدمات الاستهلاكية، لذا يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض، لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن الادخار، فلم يجمع المختصون حول تعريف واحد.

حيث **عرف الادخار** بأنه " الاحتفاظ بجزء مما يحوزه الانسان احتياطا للظروف المستقبلية، وحتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار والأمن في يومه وغده" وكما اعتبر الادخار بأنه " تلك الحصة من الدخول التي توجه للاستهلاك وكما يقصد بالادخار بأنه " تلك الحصة من الدخول التي توجه للاستهلاك وكما يقصد بالادخار بأنه " الجزء من الدخل الجاري غير الموجه مباشرة للاستهلاك الجاري خلال فترة معينة."[61]

ب- **أنواع الادخار**: هناك العديد من المعايير وسنتعرض اليها بإيجاز فيما يأتي:

- **الادخار الاختياري والادخار الاجباري**: إن الادخار الاختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار، دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به، أما الادخار الاجباري هو الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.

- **الادخار المحلي والادخار الوطني**: الادخار المحلي هو مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها، أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.[62]

- **ادخار العائلات وادخار المؤسسات وادخار الدولة**: يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار، بأنه يوضع في صناديق التوفير، أو بوليصة التأمين، أو الودائع الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات. أما ادخار المؤسسات فيمثل ادخار المؤسسات (قطاع الاعمال الخاص والعمومي) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة استثمارها.

في حين ادخار الدولة على اعتبار أن الحكومات تعمل دائما على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة ونقصد بالعجز زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار العمومي، ويتحقق الادخار العمومي بالفرق بين الإيرادات العمومية الجارية والنفقات العمومية الجارية وتتمثل أهم الإيرادات العمومية في حصيلة الضرائب التي تمثل اقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة[63]

ج- العوامل المؤثرة في الادخار: نظرا للعلاقة بين الادخار والاستهلاك فإن هناك بعض العوامل التي من شأنها التأثير على الادخار وهي:

- **السعر**: أسعار السلع والخدمات التي يقتنيها الشخص تؤثر بالإيجاب أو بالسلب على نسبة الادخار بالنسبة للأفراد لأنها تؤثر على قدرتهم الشرائية، أما من ناحية المؤسسات فهي تؤثر من جانبين، جانب أسعار المواد الأولية وكذلك جانب أسعار منتجات المؤسسة.
- **الدخل**: قيمة الدخل تؤثر على نسبة الادخار في حالة ارتفاع وانخفاض الدخل.
- **سعر الصرف (العملة)**: تقلبات العملة وقيمتها في أي دولة تؤثر على المدخر خاصة إذا كانت الدولة نفسها.

[61] رياض إسماعيل، الادخار في المجتمع الاشتراكي، دار المحامي للنشر، مصر، 1966، ص27.

[62] رياض إسماعيل، نفس المرجع أعلاه، ص34

[63] الصعيدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص24.

- **السياسة الاقتصادية المنتهجة:** سياسة أي دولة تؤثر على مستوى الادخار داخل اقتصادها بالنسبة للأشخاص وكذلك المؤسسات.
- **الوعي الاجتماعي والمستوى الثقافي:** إن مدى ثقافة ووعي المجتمعات والأفراد تؤثر على نسبة ادخارهم ومدى أهميته لدى أنفسهم.

المحور السادس: المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعد المؤسسة الاقتصادية الهيكل القائم والمحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي باعتباره النواة الأساسية فيه، حيث تمارس نشاطها وسط محيط تختلف مميزاته من مجتمع إلى آخر ومن وقت لآخر، وبذلك تتسم بعدم الاستقرار نتيجة لجملة من المتغيرات السريعة التي تمس مجالات مختلفة، وبالتالي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن السيطرة عليها وهي تشكل تهديدا مستمرا عليها لذى تسعى دوما إلى محاولة التكييف معها واستثمارها لصالحها من خلال العمل المستمر على التنبؤ بالمستقبل والترصد بالتقلبات التي قد تطرأ على محيطها، والذي تشكل الدولة أحد أهم عناصره لكونه تتحكم في طبيعة أنشطة المؤسسات بصورة مباشرة وغير مباشرة عن طريق إعادة النظر في تنظيم الاقتصاد انطلاقا من تحديد معالمها بشكل عام ووصولا إلى تهيئة الظروف المحيطة بها.

أولا: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وتصنيفاتها.

تختلف المفاهيم حول المؤسسة باختلاف وجهات النظر، حيث يعتبرها البعض مكسب لأرباح وقد يعتبرها البعض الآخر مكسبا للرزق وقد ترى لبعض الأطراف كمصدر لازدياد ثروة الأمم. ومن خلال هذا المنظور تتحدد الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة.

ويمكن إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة ولكن أهمها يمكن في تلك التي تعتبرها تنظيما يجمع بين وسائل الإنتاج والانسان.

1- مفهوم المؤسسة:

يعرفها علي محمد عبد الوهاب بوصفها وحدة اجتماعية فنية تضم مجموعة من الأفراد يؤدون وظائف معينة الزمة لبلوغ الهدف.وبطريقة أخرى بوصفها وحدة اجتماعية فنية تتكون من مجموعة من الأمور المتداخلة اللازمة لتحقيق هدف معين، ويعني ذلك أن لها جانبين، أحدهما إنساني والآخر فني أو تكنولوجي، ويلعب كل فرد في المؤسسة دورا محددا بتفاعل مع الأدوار الأخرى لتحقيق الهدف المشترك[64].

تعريف شين" : هي عبارة عن تنسيق عقلاني للنشاط يقوم به عدد من الأشخاص لتحقيق أهداف مشتركة محددة، وذلك بواسطة نظام لتقسيم العمل، وهيكلة السلطة"[65]

تعريف ناصر دادي عدون: المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل حاليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي توجد فيه، تبعا لحجم ونوع النشاط[66].

المؤسسة هي وحدة اجتماعية مستقلة أنشأت بطريقة مقصودة، تتكون من مجموعة من الأفراد يعملون في إطار نسق تنظيمي تعاوني، وتحت رعاية ورقابة إدارة وصية، بغية تحقيق أهداف مسطرة.

أ- تحديد مصطلحات المرتبطة بالمؤسسة الاقتصادية:

- **الشركة:** هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا الموضوع من ربح أو خسارة.
- **المنظمة:** هي مجموعة من الأفراد يتبعون منطق منظم للوصول إلى هدف محدد.
- **المنشأة:** مشروع أو جزء من مشروع، له موقع ثابت داخل حدود المربع، يقوم بأداء نوع أو أكثر من الأنشطة الاقتصادية تحت إدارة واحدة، وقد يكون حائز المشروع شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو جهة عمومية.

[64] علي محمد عبد الوهاب، استراتيجيات التحفيز الفعال، نحو أداء بشري متميز، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر،2000، ص.25.

[65] فريد زاعف ومحمد النجار، السياسات الإدارية واستراتيجيات الاعمال، مؤسسة دار الكتب، الكويت، 1976، ص145.

[66] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر،1998، ص18

- **المشروع**: يقصد به من الناحية الاقتصادية أي تنظيم يعمل على الانتاج والمبادلة أو يرمي إلى تداول الأموال والخدمات بهدف الحصول على ربح.

ب- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

- **المؤسسة مركز للتحويل**: وهي الموارد (المواد الأولية، رؤوس الأموال، المعلومات) عن طريق الأفراد الى سلع وخدمات.
- **المؤسسة مركز للتوزيع**: المؤسسة مكان يتم فيه توزيع الأرباح المتأتية من بيع السلع (الرواتب والأجور، مستحقات الايجار، تسديد الضرائب، تسديد فوائد البنوك، دفع مستحقات الموردين، اقتسام الأرباح بين الملاك، أقساط الضمان الاجتماعي).
- **المؤسسة مركز الحياة الاجتماعية**: المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعيا من أجل الوصول الى تحقيق أهداف المؤسسة، وفي المؤسسة ترسخ العديد من مظاهر منها: التعاون، الصراع، الرضا الوظيفي، الاستياء الوظيفي...الخ.
- **المؤسسة شبكة للمعلومات**: إن اتخاذ قرارات رشيدة يتطلب نظام معلومات من مصادر مختلفة داخل المؤسسة وخارجها[67].

ثانيا: تصنيفات المؤسسة.

1- تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعيار الحجم:

يتم تقسيم المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بينها استنادا لحجم المؤسسة حيث تأخذ المؤسسة الاقتصادية وفق المعيار الاشكال التالية: مؤسسة مصغرة، مؤسسة صغيرة، مؤسسة متوسطة، مؤسسة كبيرة. ويعتمد في وضع الحدود الفاصلة بين مختلف الاحجام على معيارين رئيسيين: معايير كمية ومعايير نوعية.

أ- المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية: حيث يتم تصنيف المؤسسات إلى مؤشرات كمية ذات طابع إحصائي ومن بين أهم المعايير الشائعة الاستخدام هي:

- معيار عدد العمال (حجم العمالة).
- المعيار المالي أو النقدي والذي يضم معيار رأس المال المستثمر ومعيار حجم المبيعات.
- معيار عدد العمال أو حجم العمالة: يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعا واعتمادا على الاطلاق في العديد من الدول، حيث يتم تصنيف المؤسسة ويتم الأخذ بهذا المعيار في العديد من الدول نظرا للخصائص الذي يتميز بها وهي[68]:
- الثبات النسبي حيث لا يتأثر هذا المعيار بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة عامل التضخم.
- كذلك توافر البينات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المؤسسات.

لكن هذا المعيار من جهة أخرى له سلبياته وقد وجهت له عدة انتقادات أهمها:

- أن العمالة المؤقتة تؤدي إلى تغير حجم المؤسسة من وقت لآخر،
- كذلك نوعية التكنولوجيا والمعدات المستخدمة ومدى تطورها يؤثر على حجم العمالة.

كذلك يعاب على هذا المعيار أن استخدام العمالة وحدها قد لا يعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة.

---

[67] محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة أم البواقي، http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/pluginfile.php تاريخ الاطلاع يوم 2023/07/24

[68] بورايس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، دراسة ميدانية حالة مؤسسة FERTIAL عنابة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة عنابة، 2005-2006، ص06

فعلى سبيل المثال هناك صناعات كثيرة تتطلب استثمارات مالية كبيرة ولكنها توظف عدد صغير من العمال. وبالتالي يمكن اعتبارها صغيرة وهي في الحقيقة العكس. وكذلك هناك صناعات تتطلب استثمارات مالية صغيرة لكنها توظف عدد كبير نسبيا من الأيدي العاملة، وبالتالي يمكن أن تقع في نفس الإشكالية في عملية تصنيفها فيمكن اعتبارها كبيرة بالرغم من كونها صغيرة[69].

❖ **المعيار المالي أو النقدي:** يضم هذا المعيار ثلاثة معايير أساسية وهي:

- **معيار رأس المال المستثمر:** يتم تصنيف كل نوع من المؤسسات ووضع الحدود الفاصلة فيما بينها على ألا يتجاوز رأس المال المستثمر في كل نوع حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة ولا يتم الاعتماد على هذا المعيار كثيرا وهذا راجع إلى أنه يتطلب إجراء تعديلات مستمرة تبعا لمعدلات التضخم، كذلك اختلاف دلالته من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من قطاع إلى آخر ومن فترة لأخرى.
- **المعيار الثنائي أو المزدوج (العمالة ورأس المال):** نظرا لأن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية حيث هناك العديد من العناصر الأخرى مثل رأس المال المستثمر فهناك بعض الدول تستخدم خليط من المعيارين " معيار حجم العمالة ومعيار رأس المال" في تصنيف المؤسسات الاقتصادية.
- ويعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسات المختلفة على الجمع ما بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ورأس المال معا في معيار واحد، وذلك عن طريق وضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين لرأس المال المستثمر.
- **معيار حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو رقم الاعمال:** هناك بعض الدول تستخدم هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة، حيث كلما كبرت نسبة مبيعات المؤسسة كبر حجمها، حيث تستخدم حجم الإنتاج إذا كانت المؤسسة تتحصل على إيراداتها من مصدر واحد، وتستخدم رقم الأعمال إذا كانت على إيراداتها من مصادر مختلفة كذلك يعاب على هذا المعيار أنه يتطلب تعديلا مستمرا وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

ب- **المعايير النوعية لتصنيف المؤسسة الاقتصادية:** نتيجة لبعض العيوب التي تتصف بها المعايير الكمية في تصنيف المؤسسة الاقتصادية هناك من يعتمد على المعايير النوعية في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات وهذه المعايير تركز على الخصائص الرئيسية التي تتميز بها المؤسسة. وأهم هذه المعايير المستعملة هي: الاستقلالية، الحصة السوقية، طبيعة الصناعة.

- **الاستقلالية:** والمقصود بها استقلالية الإدارة والعمل، وعدم تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة. وصاحب أو أصحاب المؤسسة يتحملون المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المؤسسة تجاه الغير، حيث نجد في المؤسسات الكبيرة أن الوظائف الخاصة بالإنتاج والإدارة توزع وتتجزأ على عدة أشخاص. أما في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة غالبا ما يؤدي صاحب المؤسسة الوظائف وحده وينفرد في اتخاذ القرارات.[70]
- **الحصة السوقية:** يعتبر السوق المال النهائي لإنتاج المؤسسة وعليه فإن حصة المؤسسة من السوق قد تعطي صورة عن قوتها ومدى تحكمها فيه، حيث تعتبر المؤسسة التي تملك حصة كبيرة في السوق قد تعطي صورة عن قوتها ومدى

[69] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص15.

[70] سعاد نايف برنوطي، إدارة الاعمال الصغيرة: أبعاد الريادة، دار وائل للنشر والاشهار، الأردن، 2005، ص137

تحكمها فيه، حيث تعتبر المؤسسة التي تمتلك حصة كبيرة في السوق تعتبر كبيرة وأما تلك التي تنشط في حدود معينة تعتبر صغيرة أو متوسطة ذلك أنه من خصائص هذه الأخيرة صغر حجم إنتاجها وضآلة حجم رأس مالها ومحدودية نشاطها ويكون انتاجها موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن أن تفرض حالة من الاحتكار لضخامة رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية[71].

- **طبيعة الصناعة:** يتم كذلك تصنيف المؤسسات اعتمادا على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في العملية الإنتاجية فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة. في حين تحتاج بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال، الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة[72].

2- **تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا للمعيار القانوني.**

أ- **المؤسسات العمومية:** وهي المؤسسات التي يعود رأس مالها للقطاع العام، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالإنشاء أو التأميم، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية وينقسم هذا إلى قسمين[73]:

- **مؤسسات تابعة للوزارات:** تسمى أيضا " المؤسسات الوطنية " فهي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات وهي صاحبة إنشاءها، والتي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيينها، تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.
- **مؤسسات تابعة للجماعات المحلية:** وتتمثل هذه المؤسسات في الولاية والبلدية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو منها معا، وتكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة ويشرف عليها منشئيها عن طريق إدارتها، وتحبذ عادة مجال النقل والبناء أو الخدمات العامة.

ب- **المؤسسات مختلطة:** وهي تلك المؤسسات التي تترك الدولة أو إحدى هيئتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها، مع العلم أن تنظم هذا النوع من المؤسسات يخضع كذلك لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة[74]إلى:

- **المؤسسات الفردية:** تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى" حيث تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال الذي يقوم بإنشاء هذه المؤسسة" ويأخذ هذا النوع من المؤسسات أنواع تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات تجارية أو خدمية ..الخ. وغالبا ما يكون عدد العاملين فيها منخفضا.

---

[71] رابح خوني، حساني رقية، أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي2003.

[72] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص19.

[73] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص72.

[74] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص17.

- **مؤسسات الشركات:** يعرف المشرع الجزائري الشركة على أنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك. [75]وتنقسم الشركات الى ثلاث أقسام رئيسية هي : شركات الأشخاص، الشركات ذات المسؤوليات المحدودة وشركات الأموال.
- **شركات الأشخاص:** وتعتبر امتداد للمؤسسات الفردية وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على ألا يتجاوز عدد الشركاء 20 شخصا ويتم اقتسام الربح والخسارة وتنقسم بدورها شركات الأشخاص على ثلاث أقسام: شركات التضامن، شركات التوصية وشركات المحاصة[76]

– **شركات التضامن:** تعد هذه الشركات من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة أو في طبيعة الحصة من شريك إلى آخر في حين التزام المؤسسة بواجباتها نحو المتعاملين معها يفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة وتعتبر هذه أهم ميزة في هذه الشركة. ويكون نشاطها في قطاعات اقتصادية مختلفة وغالبا ما تكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة، ويتقاسم فيها الشركاء فيها الأرباح بنسبة ما قدموه من حصص في رأسمالهم.

– **شركات التوصية البسيطة:** وتكون ملكية الشركة لفئتين فئة الشركاء المتضامنين وهم مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بنسبة ما يملكون، بالإضافة الى حصصهم في رأس المال.

وفئة ثانية هم شركاء موصين يساهمون بقسط من رأس مال الشركة وتنحصر مسؤوليتهم المالية في قيمة حصصهم في رأس مال الشركة، ولا يحق لهم إدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة.

– **شركة المحاصة:** هي شركة مستترة فيما بين الشركاء أنفسهم وهي تفتقد إلى وجود الشخصية المعنوية حيث تتميز عن الشركات التجارية الأخرى لأن كيانها منحصر بين المتعاقدين، وبانها غير معدة للاطلاع عليها. فشركة المحاصة لا وجود لها إلا فيما بين الشركاء ويقتصر العلاقة فيما بينهم على كيفية اقتسام الأرباح والخسارة.

- **شركة ذات المسؤولية المحدودة:** هي شركة تؤسس من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص وقد حدد المشرع الجزائري رأسمال الشركة بان لا تقل عن 100000 دج وينقسم إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية تقدر 1000 دج على الأقل كما لا يجب أن يتجاوز عدد الشركاء عشرين شريكا.
- **شركات الأموال:** كذلك تسمى شركات المساهمة وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص يساهمون بحصص في رأس مال الشركة، وتكون قيمة الأسهم متساوية وقابلة للتداول، وصاحب الأسهم لا يتحمل لخسارة إن وقعت إلا يقدر الأسهم التي يشارك بها، كذلك يتقاضى عائدات على أسهمه على شكل أرباح موزعة[77].

[75]المادة 416 من القانون المدني، القانون رقم 88-14 المؤرخ في 03مايو 1988.

[76] عبد الغفور عبد السلام وأخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001،ص24

[77]مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة،2000، ص151.

- **شركات التوصية بالأسهم:** تعتبر كشركة التوصية البسيطة من حيث ضمها فئتين من الشركاء متضامنين وموصين، غير أن الشركاء الموصين يمتلكون اسمها بقيمة مساهمتهم في رأس المال الشركة ولهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل، دون الرجوع الى الشركاء المتضامنين على عكس التوصية البسيطة.

3- **تصنيف المؤسسات الاقتصادية اقتصاديا:** توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار الى ثلاثة قطاعات رئيسية: قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات. ويضم كل قطاع ما يلي[78]:

- **مؤسسات قطاع الفلاحة:** وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواع ومنتجاتها، وتربية المواشي، بالإضافة الى أنشطة الصيد البحري، وغيره من النشاطات مرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة الى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم.
- **مؤسسات الصناعة:** وتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل الموارد الطبيعية على منتوجات، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحول المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة. وكذلك صناعات تحويل وتكرير الموارد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها. وهي ما تسمى بالصناعات الاستخراجية ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام، ومؤسسات صناعة التجهيزات ووسائل الإنتاج المختلفة، ونلاحظ أن توزيع هذه المؤسسات يمكن أن تجمع في فرعين رئيسيين:
  - **الصناعات الخفيفة:** وفي أغلبها استهلاكية وغير دافعة للاقتصاد بشكل واضح.
  - **الصناعات الثقيلة أو المصنعة:** هي مختلف الأنشطة الصناعية التي تعمل منتجاتها على دفع الاقتصاد أماميا، حيث تعتبر كمستعمل لموارد ومنتوجات القطاعات مثل الاستخراجية والطاقة، ومنتج لوسائل انتاج تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وهي بذلك دافعة إلى الأمام.

ثالثا: وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية.

يمكن تصنيف وظائف المؤسسة إلى ما يلي:

1- الوظيفة المالية: ترتبط الوظيفة المالية في المؤسسة بشكل كبير بالمعطيات المالية والتي تشكل الحياة المالية للمؤسسة، باعتبار أن كل نشاط اقتصادي يعتمد على الموارد المالية وتتمثل مهام الوظيفة المالية، في هذا الإطار، في التفاوض وفي اعداد برنامج لتمويل المؤسسة والإشراف على تنفيذها وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه الوظيفة في إدارة وتسيير الخزينة. من جهة أخرى، ترتبط الوظيفة المالية بوظيفة أخرى وهي مساعدة المديرية العامة للمؤسسة والتنسيق معها من خلال الخدمات التي يمكن أن تقدمها لها، بفضل الخبرة والمهارة التي اكتسبها القائمون على إدارة الوظيفة المالية، وهذا الدور المتميز للوظيفة المالية في علاقتها مع الإدارة العليا للمؤسسة اكسبها تأثير ونفوذ كبيرين في المؤسسة مقارنة بالوظائف الأخرى.

وتمثل مهامها في هذا الإطار، في التوفيق بين الموارد المالية للمؤسسة، وحاجياتها مع الأخذ في الحسبان إمكانياتها ومواردها الحقيقية وكذلك الملائمة بين أهداف المؤسسة وأهداف المساهمين فالهدف النهائي للمؤسسة هو تحقيق القدرة على تعظيم القيمة السوقية الأسهم وهو الهدف الاستراتيجي الذي تسعى لتحقيقه معظم المؤسسات وتدور حوله جميع القرارات المالية.

[78] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 70-71.

بصفة عامة الوظيفة المالية هي عبارة عن مجموعة من المهام والمسؤوليات والعمليات المرتبطة بالبحث عن الموارد المالية من مصادرها الممكنة، وفي إطار محيطها المالي، وهذا يعد تحديد الحاجات الضرورية، من خلال إعداد برامجها، وخططها الاستثمارية وكل ما يتعلق بالتمويل ثم يتم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تسمح بتحقيق برامجها وخططها ولضمان استمرار نشاطها بصفة عادية، وصولا إلى تحقيق أهدافها الإنتاجية والتوزيعية، وتعظيم أرباحها في ظل الظروف الاقتصادية المحيطة بها مع الأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني بغية تغطية احتياجاتها المالية بصفة دائمة. ولضمان فعالية الوظيفة المالية يجب تسجيل جميع العمليات التي تم تحقيقها كعمليات الشراء والبيع ثم تلخيص هذه العمليات المالية في نهاية السنة المالية في شكل قوائم مالية تتمثل في الميزانية، وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقة الأخرى، وهي عبارة عن مخرجات نظام المحاسبة في المؤسسة. تنحصر فيما يلي:

- تخطيط وتحديد الأهداف المالية وتهيئة البرامج والميزانيات.
- التنسيق لاتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق البرامج وتنسيق النشاطات.
- الرقابة لضمان تحقيق الأهداف والبرامج المسطرة.
- كما تتحدد الوظيفة المالية بمتغيرين أساسيين هما السيولة والربحية، والتي تنجم عن ضعفها في تسديد ما عليها من النزاعات، أما الربحية فهي انعكاس للكفاءة، ولفعالية الإدارة المالية في استغلال الأموال المستثمرة في خلق الأرباح ليتوج كل هذا الأداء بقدرة الإدارة المالية على تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم القيمة السوقية لإسهامها في السوق.

2- الوظيفة الإدارية: تقصد بالوظيفة الإدارية هيكلة المؤسسة، وتقسيم الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين مختلف أجزاء وأقسام المؤسسة، وكذلك تحديد العلاقات والقنوات التنظيمية المختلفة، من أجل بلوغ الأهداف المسطرة هناك تداخل بين الوظيفة المالية والوظيفة الإدارية بحيث الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة إنتاجية عالية والوفاء بالتزاماته المستحقة في المواعيد المحددة وبأقل تكلفة ويمكن حصر وظائف الإدارة فيما يلي:

- **التخطيط:** يقصد به عملية استشراف المستقبل، والتنبؤ به ووضع السياسات العامة التي يمكن للمؤسسة السير عليها في المستقبل.
- **التنظيم:** يعني التنظيم في الإدارة تحديد السلطات ومسؤوليات العاملين، وتصميم الهيكل التنظيمي والتنسيق بين مختلف أجزاء ومصالح المؤسسة المختلفة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.
- **الرقابة:** وهي عملية متابعة تنفيذ السياسات الموضوعة والعمل على تقييمها.

3- الوظيفة التموينية: تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية في المؤسسة وتشمل وظيفة الشراء ووظيفة التخزين. تظهر الأهمية التموينية من خلال تزويد المؤسسة باحتياجاتها الضرورية اللازمة للإنتاج وتعرف هذه الوظيفة في المؤسسة التجارية على أنها نشاط اقتصادي يستهدف الحصول على المنتجات من السلع والخدمات التي سوف يعاد بيعها.

وإن كان هذا التعريف متفقا عليه بالنسبة للمؤسسة التجارية، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمؤسسة الصناعية وهذا يعود إلى مفهوم التموين الذي يتميز بالشمولية، ويمكن النظر إليه من زوايا مختلفة، حيث يهدف التموين إلى تقديم المنتج ليستطيع القيام بخدمة معينة في المؤسسة بالكمية المحددة، وفي الآجال المحددة وبأدنى تكلفة، وبجودة عالية. فالتموين في المؤسسة الصناعية هو عملية تهدف إلى الحصول على منتجات سواء كانت سلع أو خدمات ضرورية لضمان السير العادي لعملية الإنتاج. ويمكن تحديد الوظائف الأساسية لإدارة التموين.

- تسيير التدفقات المادية والتدفقات غير المادية والمالية.

- تزويد المؤسسة بالكميات الضرورية والكافية في الوقت المناسب وبالجودة المرغوب فيها وبأدنى تكلفة لاحتياجات العملية الإنتاجية في المؤسسة.
- تزويد المصالح والوظائف المختلفة الأخرى في المؤسسة بالمعلومات المتعلقة بالمنتجات المتواجدة في السوق.
- دراسة ومعرفة السوق، بغرض إيجاد طريقة مثلى للتموين بالسلع والخدمات الأعلى جودة.
- التنسيق مع الإدارات الأخرى في المؤسسة مثل إدارة الإنتاج أو إدارة التسويق.
- إدارة المخزون وتحديد الحاجات اللازمة من أجل المراقبة اللوجستية.

4- **الوظيفة الإنتاجية:** من الناحية الاقتصادية، المؤسسة هي عبارة عن توليفة بين مجموعة من العوامل بغية إنتاج وتبادل السلع والخدمات مع الأعوان اقتصادية أخرى، يتمثل هدفها في تحويل السلع والخدمات المتاحة لها إلى منتجات موجهة للأعوان الاقتصادية الأخرى، فالنشاط الأساسي للمؤسسة قائم على الإنتاج والتبادل.

5- **الوظيفة التسويقية:** يعرف التسويق بأنه مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الشركات لترويج شراء أو بيع منتج أو خدمة ما، حيث يشمل التسويق الإعلان عن منتجات التي تقوم الشركات بعرضها. بيعها، وتسليمها على العملاء والمستهلكين أو إلى شركات أخرى. وعادة ما يتم القيام بالإعلانات عن طريق شركات متخصصة بالتسويق ومن قبل فريق ذي خبرة في هذا المجال ويتم تقديم هذه الإعلانات كعروض للشركات المسؤولية عن المنتج أو السلعة[79]. ويمكن تحديد بعض الوظائف الأساسية التي تعنى بها وظيفة التسويق[80]:

- **إيجاد أفضل قنوات التوزيع:** حيث تعنى مهمة التوزيع بطرق حصول المنظمة على المنتجات أو الخدمات التي تريد بيعها للزبائن، والوسائل التي سيتم من خلالها توصيل المنتجات إلى الزبائن.
- **تمويل المشاريع:** تتضمن مهمة التسويق الحصول على الأموال بطرق عدة، كالاستثمارات أو رأس المال والقروض. وذلك بهدف تمويل إنشاء المنتجات والخدمات والإعلان عنها.
- **التسعير:** في حال القيام بأبحاث السوق بالشكل الصحيح فإن ذلك سيساعدك في فهم آلية تسعير المنتجات والخدمات بناء على أسعار السوق والمنافسين، وذلك مع التأكد من أن الأرباح ستكون أعلى من النفقات أو المصاريف، فإن كان السعر منخفضا أو مرتفعا بصورة مبالغ بها، فإن ذلك سيؤثر بالطبع على سير الأعمال واستمراريتها.
- **إعداد القنوات الترويجية:** حيث يعد الترويج للمنتجات والخدمات أمرا ضروريا للمنظمة لتتمكن من جذب عملاء جدد، كما أنه وسيلة للحفاظ على الزبائن الحاليين، ويمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. إجراء أبحاث السوق التي تتضمن تجميع وتحليل وتفسير المعلومات عن العملاء المستهدفين والحاليين والسابقين، ودراسة المنافسين ومعلومات السوق والمنتجات والخدمات المعروضة للبيع في السوق، بالإضافة إلى البحث في الشؤون المتعلقة بعادات الانفاق واحتياجات الأسواق.

[79] محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، دار زهراء الشرق، القاهر،1996، ص136

[80] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1974، 136.

6- وظيفة الموارد البشرية: طبيعة إدارة الموارد البشرية تعتبر من الوظائف المساندة في المؤسسة، فهي تهتم بإعداد الخطط وكل ما يتعلق بتسيير الموارد البشرية في المؤسسة، وتقوم في نفس الوقت بتنفيذ جزء من البرامج والخطط التي تساهم في إعدادها وتصادق عليها إدارة المؤسسة. وتتمثل هذه المهام فيما يلي[81]:

- تحديد الواجبات المتعلقة بالعمل والمهام الجزئية التي يتكون منها.
- تحديد طبيعة العمل وأهدافه.
- تحديد ظروف العمل ومتطلباته من مؤهلات ذهنية وجسدية وهذا ما يعطي فهم جيد ودقيق للمهمات في المناصب ومنه تصنيف الأعمال، ربطها بالأجور والمكافأة الملائمة، تحسين طرق العمل والأداء وتبسيطها.
- قياس الكفاءة في المناصب، زيادة الخبرة للمعنيين، تسهيل عملية ربط الأعمال بسياسة الترقية في المؤسسة ومستلزماتها وطرق الانتقال من عمل إلى آخر في حالة الحاجة.
- تخطيط القوة العاملة وتحديد احتياجات المؤسسة من العاملين، بين ما هو معروض لتحديد العجز والفائض من القوة العاملة، ومنه تحديد كيفية مقابلة عدم التوازن.
- اختيار وتعيين والبحث عن العاملين في سوق العمالة.
- تصميم هيكل الأجور والحوافز حيث يتم تحديد الدرجات الأجرية والأجور بعدما يتم تحديد قيمة كل وظيفة، وتصميم هيكل الحوافز يعني منح مقابل عادل لكل أداء متميز.
- تقييم الأداء حيث يتم بأساليب معينة وهذا من طرف الرؤساء المباشرين، وفي هذا المجال يكون تعاون بين إدارة الأفراد والإدارات التنفيذية وهذا فيما يتعلق بتأسيس نظام التقييم ومراجعة نتائج التقييم.
- التدريب من أجل رفع كفاءة العاملين وإدارة الأفراد بالتعاون مع الإدارات التنفيذية في المؤسسة حيث تحدد احتياجات العاملين للتدريب وكذا الأساليب والطرق المناسبة لذلك.
- ضمان انسياب المعلومات العامة والخاصة داخل المؤسسة سواء بصورة عمودية بالاتجاهين، من أعلى الهرم إلى أسفله أو العكس، أو بصورة أفقية بين مختلف المصالح بنفس المستوى.
- تحسين ظروف العمل وتوفير الظروف الملائمة للعمل في بيئة مهنية مريحة وضمان تطبيق التشريعات المتعلقة بالنظافة والأمن وكذا تحسين ظروف العمل داخل المؤسسة.

رابعا: أهداف المؤسسة الاقتصادية.

تشتمل مجموعة من الأهداف ضمن نشاط المؤسسة الاقتصادية ويمكن تحديد الأهداف التالية للمؤسسة الاقتصادية:

1- الأهداف الاقتصادية: يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي:

- **تحقيق متطلبات المجتمع:** حتى تحقق المؤسسة نتائجها، يجب أن تقوم بعملية البيع لإنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، وعند قيامها بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع، سواء كانت على المستوى المحلي، الوطني، الجهوي

[81] عادل بومجان، محاضرات في مقياس اقتصاد المؤسسة، موجهة للطلبة الثانية ليسانس علوم التسيير، جامعة محمد خيدر بسكرة، 2019-2020، ص121.

أو الدولي. بمعنى آخر يعتبر الهدف الأساسي للمؤسسة الاقتصادية إشباع رغبات المستهلكين من سلع أو خدمات فالمؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت تغطية طلب المجتمع من جهة وتحقيق الأرباح من جهة أخرى.

- **تحقيق الربح:** إن استمرار المؤسسة عبر الزمن من الربح حتى يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها بهدف توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي، أو من أجل الحفاظ على مستوى معين من نشاطها ولكن قبل هذا يتم استخدام الربح لتسديد الديون، توزيع أرباح الشركاء، تكوين مؤونات لتغطية الخسائر، فالربح يعتبر من المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا.
- **عقلنة الإنتاج:** يتم بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، رفع الإنتاجية، التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، وكذا مراقبة عملية تنفيذ الخطط والبرامج وبذلك فان المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى. إذ في حالة وقوع المؤسسة في الإفلاس الناتج عن سوء استعمال عومل الإنتاج أو عن سوء تخطيطها فهي تكلف المجتمع عدم تلبية رغباتها، وحتى عند إعادة تمويلها من طرف الدولة إذا كانت مؤسسة عمومية، فإن المجتمع يتحمل هذه التكلفة.

2- **الأهداف الاجتماعية:** بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية التي تحاول المؤسسة تحقيقها فهي تسعى دائما إلى تحقيق أهداف أخرى ذات طابع اجتماعي، والتي تتمثل فيما يلي:

- **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور يتراوح بين الانخفاض والارتفاع وهذا حسب طبيعة المؤسسات، طبيعة النظام الاقتصادي، مستوى المعيشة في المجتمع، حركة سوق العمل وغيرها من العوامل وغالبا ما تحدده قوانين من طرف الدولة تضمن للعامل مستوى من الأجر يسمح له بتلبية حاجته وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون وبالتالي فهي عن طريق ضمان دخل لموظفيها فهي تساهم أيضا في خلق طلب فعال في المجتمع على السلع والخدمات.
- **تحسين مستوى معيشة العمال:** التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، جعل العمال في حاجة الى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، وهذا بظهور منتجات جديدة، ونتيجة التطور الحضاري لهم، تغير أذواقهم وتحسنها هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك، الذي يكون بتنوع وتحسين الإنتاج، توفير إمكانيات مالية ومادية للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.
- **إقامة أنماط استهلاكية معينة:** تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة التصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وهذا بتقديم منتوجات جديدة أو عن طريق التأثير في أذواقهم بواسطة الاشهار وهذا لمنتوجات قديمة أو جديدة، عادة ما تكون في غير صالح المجتمع وغالبا ما تكون في صالح المؤسسات.
- **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة، وهذه العملية لها دور فعال في خلق وتطوير العلاقات، باعتبار الأفراد في المؤسسة جزء مهم يؤثر فيها بمختلف الطرق والوسائل.

- **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** توفر المؤسسة بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد...الخ. كما أنها توفر مساكن سواء كانت وظيفية أو عادية، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك، المطاعم...الخ

3- الأهداف الثقافية: تعتبر المؤسسة متعامل اقتصادي مستقل ينشط في المجتمع وبالتالي فهي تتميز بسلوكات معينة قد تؤثر في الجانب الثقافي لهذا المجتمع وذلك من خلال تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى لأنه مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها، تجد المؤسسة نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد، بإعطائها إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح استغلالها بشكل عقلانيا.

4- الأهداف التكنولوجية: تتمحور الأهداف التكنولوجية أساسا حول عملية البحث والتنمية حيث تعمل المؤسسات على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ مهمة تصل إلى نسبة عالية من الأرباح وهذا حسب حجم المؤسسة إذ يتناسب معها طرديا.

5- **الأهداف البيئية:** وضع أنظمة خاصة للمحافظة على البيئة وذلك باستخدام آليات لتصفية الغازات المنبعثة من الورشات وتطبيق نظام الايزو 14000، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية اليوم ملزمة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، إقليميا، وعالميا.

المحور السابع: السوق

تمهيد:

إذا كانت المؤسسة تعتبر ركيزة أساسية من ركائز النظام الاقتصادي فإنها إطار معين يمارس فيه المنظم نشاطه الاقتصادي بالمزج بين عوامل الإنتاج بالنسب الفنية المثالية، على أن المؤسسة وإن كانت إطارا عاما لنشاط المنظم فإنها لابد وأن تكون موجودة في إطار أشمل هي الدائرة التي تتعامل فيها والتي تعرض فيها إنتاجها وتشتري منها ما يلزمها من خدمات عوامل الإنتاج، هذا الإطار العام الأشمل هو السوق.

أولا: مفهوم السوق وأنواعه.

يمكن تحديد مجموعة من المداخل التعريفية للنقود باختلاف وجهات نظر المفكرين فيما يلي:

أ- مفهوم السوق:

- **السوق في المفهوم العام:** هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات.
- **السوق في المفهوم الاقتصادي:** يعني إمكانية التقاء البائعين المشترين لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج دون اشتراط المكانية.
- ويقوم السوق بدور رئيس في الاقتصاد الرأسمالي من خلال العديد من القرارات التي يتخذها الأفراد مستهلكين ومنتجين (لتخصيص الموارد) في ظل تدخل حكومي محدود.
- ويؤثر شكل السوق وطبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة فيها على مستوى الأسعار وأسلوب تحديدها.

إذا كان السوق في الماضي يرتبط بمكان محدد فإنه في الوقت الحاضر، وبفضل التقدم الواسع في وسائل النقل والمواصلات ووسائل الاتصال بين أنحاء العالم، وأصبح بإمكان الاتصال بين المشترين والبائعين ومعرفة الأسعار السائدة بسرعة كبيرة وكذلك تتم عملية التبادل بينهما بدون الحاجة أن يرى أحدهم الآخر. والأسواق تختلف من حيث مداها ونطاقه، فقد تكون محلية أو إقليمية أو دولية. ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج ما يلي:

- لا يمكن أن يوجد سوق واحد لكافة السلع والخدمات وإنما يوجد سوق خاص لكل سلعة أو خدمة.
- يمكن أن يوجد فقط أسواق محلية تكون محصورة ضمن إطار جغرافي محدد داخل الدولة الواحدة بحيث أنه يعمل على إشباع رغبات وحاجات جزء من مدينة أو دولة.
- توجد الأسواق الإقليمية والتي تعمل على تسهيل تداول السلع والخدمات بين أبناء عدد من الاتحادات الدولية ذات صفات مشتركة وتقع ضمن إقليم واحد مثل السوق الأوروبية المشتركة.
- وجود الأسواق العالمية(الدولية) ضمن سهولة تداول السلع والخدمات ما بين جميع دول العالم دون استثناء ضمن اتفاقية دولية تؤمن آلية تطبيق هذه الإجراءات دون عوائق.
- يتفاوت عدد المتعاملين في السوق الاقتصادي وتختلف سياسة الدول فيما بينها في تطبيق القوانين المختلفة على أسواقها لتكون أحيانا أسواق تتمتع بالحرية الكاملة، بينمها أسواق أخرى تكون فيها الدولة المسيطر الوحيد في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ما تم ذكره من اختلافات فيما بين الأسواق فإن الأسواق جميعها تتفق في خاصية موحدة إلا أنها حلقة اتصال بين المستهلكين والبائعين تسمح بتبادل السلع والخدمات فيما بينهم.

ب- أنواع السوق:

لقد تعددت أنواع السوق وفقا لمعايير وعوامل مختلفة فقد يتم تحديدها وفقا للتقسيم الاقتصادي لها أو وفقا للتقسيم الجغرافي أو وفقا لطبيعة السلعة وتركيب السوق، وفيما يلي عرضا لكل منها[82]:

- **التقسيم الاقتصادي للسوق:**
  - **سوق المنافسة الكاملة:** تتسم بالخصائص الآتية:
    - المعرفة التامة بأثمان السلع.
    - حرية انتقال عناصر الإنتاج دون تكاليف.
    - تجانس السلعة المنتجة.
    - حرية الدخول والخروج من السوق.
    - وجود عدد كبير من البائعين والمشترين.

حيث يتحدد السعر بواسطة قوى العرض والطلب على السلعة في السوق خارج سيطرة المنشأة.

- **سوق المنافسة الاحتكارية:** تتسم بالخصائص الآتية:
  - كثرة عدد البائعين والمنتجين.
  - التمايز وعدم التجانس التام للسلعة المنتجة.
  - أثر الدعاية والإعلان في اتخاذ القرارات التسعيرية.
  - انخفاض القيود في الدخول إلى السوق والخروج منه.

وهذا النوع من الأسواق هو الأكثر واقعية.

- **سوق احتكار القلة:**
  - وجود عدد قليل من البائعين أو المنتجين.
  - تأثر كل منتج أو بائع بسياسة الآخرين التسعيرية.
- **سوق الاحتكار التام:**
  - ويقصد بها انفراد منتج وحيد قادر على فرض السعر الذي يريد، وعدم وجود سلعة بديلة لسلعته،
  - وتتوقف قدرة المنتج المحتكر في ظل هذه السوق على تحقيق أهدافه على ما يأتي:
  - قدرة المنتج المحتكر على منع دخول المنتجين الجدد لسوق سلعته.
  - درجة مرونة الطلب على سلعته.

- **التقسيم الجغرافي للسوق:**

يعتمد هذا التقسيم على التوزيع الجغرافي لسوق وأماكن تواجدها، وأحيانا ما يسمى السوق بإسم المنطقة أو القرية التي تتواجد فيها ومن أنواع تلك السوق:

- **سوق القرية:** غالبا ما تكون تلك السوق في قرية معينة وفي يوم محدد يوم الخميس أو السبت أو الجمعة ويكون معروفا للقرى المجاورة ويتم البيع والشراء في تلك السوق بكميات محدودة مقارنة بسوق أخرى.

[82] فوكراش زوبيدة، محاضرات مقياس السوق الرياضية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019-2020، ص07-10

- **سوق المركز:** يكون في المراكز وتكون أكبر حجما من سوق القرية وأكثر نشاطا وقد يحدد لها يوم معين أو تكون على مدار الأسبوع وتقام في مكان معين وقد يوجد أكثر من سوق داخل كل منطقة كما تتعامل مع سلع ومنتجات مختلفة.
- **سوق المدن:** حيث تتواجد تلك السوق داخل مدينة ما وتتعامل في سلع مختلفة وقد تتركز داخل عاصمة الدولة.
- **سوق دولية:** عادة ما تعكس أو تمثل مجموعة من الدول على المستوى العالمي ومنها السوق الاوروبية المشتركة أو غيرها من التكتلات التي تعكس شكل التجارة والأسواق في منطقة معينة من العالم.

- **تقسيم السوق وفقا لطبيعة السلع:**

حيث تقسم السوق وفقا لطبيعة السلع أو القطاع الإنتاجي لها إلى:

- **سوق السلع الزراعية:** تتخصص تلك السوق لتسويق السلع والمنتجات والمحاصيل الزراعية وغالبا ما يتعامل فيها العاملين في القطاع الزراعي، وأسواق الجملة ونصف الجملة للسلع الزراعية.
- **سوق السلع الاستهلاكية:** هي السوق المتخصصة في السلع والمنتجات التي تساهم في الإشباع المباشر للمستهلك النهائي، أي الاستهلاك الشخصي المباشر وتتصف تلك السوق بكبر حجمها وتعدد السلع والمنتجات فيها.
- **سوق السلع الصناعية:** عادة ما تكون تلك السوق متخصصة لتغذية صناعات بذاتها حيث يتم الشراء من تلك السوق للاستخدام في إنتاج سلع نهائية وكافة الأسواق المتخصصة في تسويق السلع نصف المصنعة أو المكملة لبعض الصناعات.

- **التقسيم التسويقي للأسواق:**

ويقصد به توزيع السوق وفقا لتركيب وطبيعة السوق ومنها[83]:

- **السوق المحلية:** وهي قريبة من مناطق الإنتاج وتكون صغرية الحجم وعددها كبير، وتباع فيها السلع والمنتجات لأول مرة حيث يتم تجميعها في تلك السوق يتم البيع مباشرة او عن طريق الوسطاء المحليين بالمنطقة، وتتميز تلك الأسواق بـ:
  - تيسير عملية البيع بسرعة وبأقل مجهود نظرا لتقابل المنتج والمستهلين مباشرة؛
  - سهولة تعرف المشترين على السلع ودرجة جودتها ونوعيتها نظرا لقلة الكمية؛
  - تجميع السلع والمنتجات في أقرب مناطق إنتاجها.
- **السوق المركزية:** وهي سوق كبيرة الحجم معدة لتوفير كافة التسهيلات، ومعدات الاتصال ووسائل التخزين ووسائل النقل وتوفير العبوات، وكافة المعلومات التسويقية من خلال دفاتر الصادر والوارد بتلك الأسواق لكافة السلع والمنتجات وسهولة التعرف على عدد كبير من التجار وكبار الموردين والوسطاء الكبار والموزعين بتلك الأسواق، تضاف العديد من المنافع للسلع ذلك عن طريق المنافع الزمنية من خلال

[83] نفس المرجع أعلاه، ص 11-12 .

التخزين والمنافع المكانية من خلال التجميع والنقل أو المنافع الشكلية بواسطة تغيير العبوات والتجهيز لبعض السلع والمنتجات ومن ثم تقترب أسواق الجملة من أسواق المنافسة التامة.

- **سوق التوزيع**: وظيفة تلك الأسواق تجميع السلع سواء من المنتجين أو أسواق الجملة ثم توزيعها على تجار التجزئة ومحلات البيع، وأسواق التجزئة الموجودة في المنطقة ومنه فيمكن اعتبار تلك الأسواق كأنها وسيط تسويقي يساهم ويساعد في سرعة وسهولة توزيع السلع والمنتجات.
- **سوق التصدير**: تتركز في المدن الساحلية حيث يتم من خلالها تصدير السلع والمنتجات إلى الأقطار الخارجية كما يتم استيراد السلع والخدمات من الدول الخارجية للاستهلاك والتصنيع المحلي، وتركز السوق على الأسعار العالمية في تلك السوق يتم إعادة تجهيز وتعبئة وفرز كل وتدريج السلع والخدمات وفقا لمواصفات وشروط كل دولة أو مستورد خارجي وتتوافر في تلك السوق وسائل الاتصالات النقل والمراسلات الحديثة وكافة التسهيلات الائتمانية والبنكية ووسائل، النقل والشحن وتتصف تلك الأسواق بسهولة التعرف على المعلومات التسويقية العالمية.

ثانيا: المتدخلون في السوق.

يمكن تقسيم المتدخلون في السوق الى فئتين:

1- المتدخلون في العرض: ويمكن حصرهم فيما يلي:[84]

أ- المنتجون أو العارضون:

تشمل مجموعة المنتجين في المؤسسة ومنافسيها في السوق ويسمى تحليل العرض للمؤسسة بالتموقع مقارنة بمنافسيها من حيث الحصة السوقية، نوعية الزبائن وقدرات الإنتاج والتقدم التكنولوجي والصورة والسياسة التسويقية (المنتج، السعر، التوزيع، قوة البيع، الاتصال).

ب- **الموزعون**: هي فئة وسيطة بين المنتجين والمستهلكين، تكون نظام التوزيع وتمارس ضغطا على المستهلكين باختيارها للمنتجات المباعة وترقية بعضها، وبالتالي وجب معرفة الموزعون من حيث عددهم وخصائصهم وأماكن تواجدهم وسلوكياتهم ومواقفهم اتجاه المنتجين والمستهلكين.

2- المتدخلون في الطلب: يمكن حصرهم فيما يلي:

أ- **الواصفون**: يؤثر الواصفون على خيارات المستهلكين، وتعتبر المواد الصيدلانية أفضل مثال على ذلك كونها لا تباع إلا من خلال وصفة الطبيب، وفي بعض المنتجات يعتبر دور الواصف محددا نهائيا لقرار الشراء لذلك يجب أن يتضمن تحليل الطلب دراسة ووصفا لسلوكهم وطرق تأثيرهم، كما يدخل ضمن فئة الواصفين قادة الرأي والذين يستطيعون بوساطة مهنهم ومعارفهم وشهرتهم توجيه الشراء (رجال الدين والسياسة الخ).

ب- **المشترون أو المستهلكون**: في أغلب الحالات لا يكون المشترون والمستهلكون نفس الأشخاص، لهذا السبب تظهر الأهمية البالغة للدراسة المفصلة للمستهلكين وسلوكياتهم في تحليل الطلب كون هؤلاء هم العنصر المحدد للسوق وإليهم

[84] شعباني مجيد وآخرون، دراسة السوق كأداة لتحقيق اليقظة الاستراتيجية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد03، 2015، ص127.

تتوج كل منتجات وخدمات المؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، هذا ويوجد متدخلون آخرون في السوق يلعبون أدورا مختلفة كالدولة والإدارات العمومية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وغير ذلك.

ثالثا: تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق.

1- العرض والطلب[85]:

أ- **السعر**: يعرف السعر بأنه المقابل النقدي لقيمة السلعة أو الخدمة، علما أن السعر يتأثر بعدة عوامل أهمها قوى العرض والطلب.

- **تعريف الطلب**: يقصد بالطلب الرغبة المدعمة بقدرة شرائية للحصول على سلعة أو خدمة خلال فترة زمنية معينة مقابل أسعار محددة، والطلب قد يكون مباشر كالطلب على الموارد الغذائية والملابس، كما قد يكون مشتقا كالطلب على النقود.
- **محددات الطلب**: تتمثل العوامل المؤثرة على الطلب فيما سنحدده في الشكل التالي:

الشكل رقم3: محددات الطلب

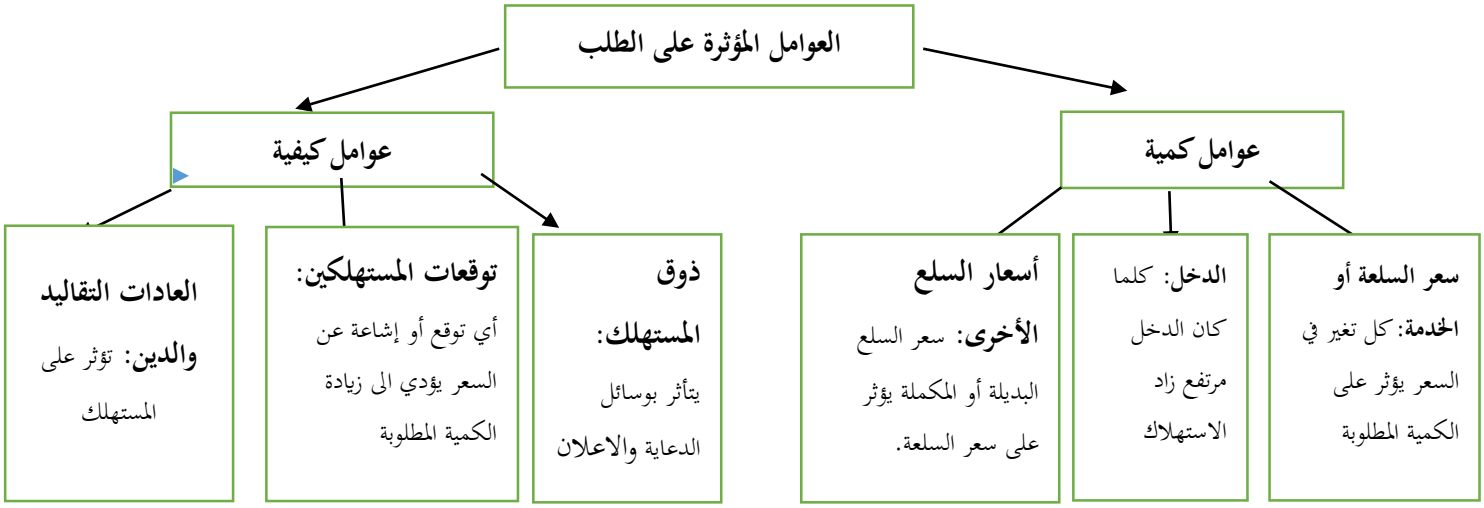

المصدر: من طرف الأستاذة استنادا الى محاضرات طويطي مصطفى، الاقتصاد الجزئي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، سنة2013-2014، ص24

- **تعريف العرض**: هي مجموع الكميات من السلع والخدمات التي يكون البائعون أو المنتجون على استعداد لبيعها عند كل سعر معين وفي فترة زمنية معينة محددة.
- **العوامل المؤثرة في العرض**: تتلخص العوامل المؤثرة على العرض فيما يلي:

- **سعر السلعة**: في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة يتوقع وجود علاقة طردية بين الكميات المعروضة من سلعة ما وسعرها، حيث كلما ارتفع سعر السلعة تصبح أكثر ربحية من وجهة نظر البائع، وهذا ما يدفعه إلى عرض كمية أكبر.

[85] طويطي مصطفى، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، سنة 2013-2014، ص24 .

- **أسعار السلع والخدمات الأخرى:** ترتبط الكمية المعروضة من السلعة بعلاقة عكسية مع سعر السلعة البديلة لها، وبعلاقة طردية مع السلعة المكملة لها.
- **أسعار عوامل الإنتاج:** توجد علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من سلعة ما، وأسعار عوامل الإنتاج، ذلك أن هذه الأخيرة تعتبر تكاليف بالنسبة للمنتج، حيث كلما ارتفعت أسعار عوامل الإنتاج تزيد التكاليف، مما يؤدي إلى انخفاض عرض السلعة.
- **المستوى الفني للإنتاج:** توجد علاقة طردية بين الكمية المعروضة والمستوى الفني للإنتاج فكلما ازداد التقدم التكنولوجي لإنتاج سلعة معينة أدى ذلك إلى انخفاض التكاليف، مما يؤدي إلى انخفاض عرض السلعة.
- **المستوى الفني للإنتاج:** توجد علاقة طردية بين الكمية المعروضة والمستوى الفني للإنتاج، فكلما ازداد التقدم التكنولوجي لإنتاج سلعة معينة أدى ذلك إلى انخفاض التكاليف، وبالتالي زيادة عرض السلعة.
- **عدد المنتجين:** كلما ارتفع عدد المنتجين من سلعة معينة، كلما ارتفع العرض منها والعكس صحيح.

كما أن فرض الدولة لضرائب على الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي تراجع كميات السلع المنتجة والمعروضة، أما في الحالة العكسية، أي أن تقدم الدولة للمنتجين، يؤدي ذلك على انخفاض التكلفة، ما يساعد على انتاج وعرض كميات السلعة.

رابعا: وظائف السوق.

للسوق عدة وظائف أساسية، تتمثل فيما يلي:

1- **تحديد الاثمان أو قيم المبادلة:** فالثمن (أو السعر) هو أساس اتخاذ القرارات من جانب العناصر المتقابلة في السوق. وتقاس كفاءة السوق بمدى التعادل بين الأثمان أو القيم النسبية، أي قيم مبادلة عناصر الإنتاج وقيم السلع والخدمات.

2- **تخصيص الموارد:** والذي يعني هنا تنظيم الإنتاج، وهو تنظيم الذي يعتمد على الاستخدام الأمثل، أي كيفية استخدام الموارد بالصورة التي تحقق أحسن نتيجة ممكنة.

3- **التوزيع:** والأمر يتعلق بداية بتوزيع الناتج أو المنتجات، والتوزيع هنا يتم من خلال السوق، ويرتبط بأسعار السلع وبالقوة الشرائية للمستهلكين. وإذا كانت قدرة المنتجين على تصريف منتجاتهم تتوقف على القدرات الشرائية للمستهلكين، فإن تلك القوة تتحدد على أساسه ما تلقوه مسبقا من دخول مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية. وفي بعض الأحيان لا يحقق هذا التوزيع دخولا كافية لإشباع احتياجات الأفراد، أو يؤدي الى التفاوت في توزيع الدخول. وعندئذ تكون السوق فقدت كفاءتها فيما يتعلق بوظيفتها التوزيعية.

4- **تحقيق التوازن بين العرض والطلب:** وما يترتب على ذلك من تحديد للأثمان، التي يجب أن تسود السوق، وكذلك للكميات التي يمكن إنتاجها واستهلاكها. ووظيفة السوق هذه ترتبط بكفاءة أدائه في وظائفه الثلاثة السابقة.

5- **مواجهة المستقبل(التنبؤ):** ففي السوق يتحدد الاستهلاك، كما يتحدد الاستثمار والفائض، أي احتياجات التجديد والتوسع في الطاقة الإنتاجية لموجهة زيادة الطلب المتوقعة، فوظيفة السوق هي التوفيق بين الطلب والعرض بالرغم من اختلاف المراحل الزمنية بينهما.[86]

[86] عادل أحمد حشيش، وزينب حسين عوض الله، مبادئ الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،1999، ص306.

المحور الثامن:

النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

تمهيد.

منذ القدم وحتى يومنا الحاضر عمل الإنسان على مواجهة المشكلة الاقتصادية حسبما يتماشى وتطور البيئة المعيشية ومتطلباتها، وكلما انتقل الانسان من مرحلة تاريخية إلى أخرى تتطور معه طبيعة حاجياته وطرق تلبيتها، وتبعا لذلك أنتجت لنا كل مرحلة تاريخية نظاما اقتصاديا معينا يختلف عن النظام الاقتصادي الذي يليه، سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى الحديث عن المفهوم النظري للنظام الاقتصادي، ونتعرف بعدها على ماهية السياسة الاقتصادية.

أولا: النظام الاقتصادية.

1- تعريف النظام الاقتصادي:

يعرف النظام الاقتصادي بأنه: مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، والتي تحكم سلوكياتهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، وتحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها.

ويعرف بأنه: مجموعة من الآليات والمؤسسات لصنع القرار، وتنفيذ القرارات المتعلقة للإنتاج والدخل والاستهلاك في نطاق منطقة جغرافية معينة.

ويمكننا تعريف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة القواعد الاقتصادية، التي تعتمد على أحكام قانونية، وتنظيم البيئة الاقتصادية في المجتمع، لذلك يهتم النظام الاقتصادي بالتأثيرات الخاصة بسلوك المستهلكين، استهلاك المواد المتاحة، وكيفية توفيرها لهم بالطرق التي تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية.

2- عناصر النظام الاقتصادي:

النظام الاقتصادي الذي يوجد في مكان محدد ووقت معين تكون له ثلاثة عناصر أساسية تشكل وتهيمن على النشاط الاقتصادي الذي يسود فيه هي: [87]هدف، فن وتنظيم.

أ- **الهدف:** يعتبر هدف النشاط الاقتصادي أحد عناصر النظام الاقتصادي، إذ يتجلى هذا الهدف في الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع في السعي المباشر لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل وقد يكون الدافع أيضًا هو البحث عن أكبر كسب نقدي ممكن.

ب- **الفن:** يستعان بأسلوب معين في تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادي للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق أي الفنون من نظام اقتصادي إلى آخر.

ت- **التنظيم:** لكل نظام اقتصادي تنظيم سياسي واجتماعي يهيئ المناخ اللازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الفن الموجود، وهذه التنظيمات لها تأثير حيوي على شكل ملكية قوى الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادلات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المحلي والوطني والعالمي.

3- أهداف النظام الاقتصادي:

تختلف الأهداف التي يمكن للنظم الاقتصادية تحقيقها أو السعي لتحقيقها من نظام لآخر، ومن هذه الأهداف:

- النمو الاقتصادي،
- الكفاءة؛

[87] دحو سليمان، محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020-2021، ص89-90 http://dspace.univ-ghardaia.dz:8080/jspui/bitstream تاريخ الاطلاع عليه في 2023/08/09

- العدالة؛
- تحقيق أهداف التنمية.

4- تصنيف النظم الاقتصادية[88]:

إذ هناك خمس نظم اقتصادية وهي: (النظام البدائي، نظام الرق، نظام الاقتطاع، النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام العالمي الجديد).

أ- **النظام البدائي**: يتميز بالخصائص التالية:

- تعد المشاعة البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في تاريخ البشرية، استخدم الإنسان في ظله وسائل إنتاج بدائية وكانت مهارات العمل لديه وخبرته قليلة جدا.
- ترابط علاقات الإنتاج، حيث لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها، فتجمعوا حينها وشكلوا قبائل وجماعات، وكان اقتصاد القبيلة يدور بصورة مشتركة لتأمين حاجاتهم عن طريق إقامة علاقات إنتاجية قائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، واضطرارهم للتعاون وتوافر أدوات عمل بسيطة متاحة من الطبيعة لم تسمح بتملكها لأشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة، أما بالنسبة لتوزيع المنتجات فكان يتم ضمن كميات متساوية وقليلة للحفاظ على البقاء.

ب- **نظام الرق أو العبودية**: نشأ النظام العبودي في أحضان المشاعة البدائية نتيجة لسلسلة من الاكتشافات في أدوات الإنتاج، التي أدت الى زيادة إنتاجية العمل وظهور تقسيمات اجتماعية جديدة للعمل وتطور التبادل والملكية الفردية، ونشوء الطبقات والدولة، والعبودية تاريخيا هي أول أشكال الأنظمة الاستثمارية التي وجدت لدى جميع الشعوب، فقد كان نمط الإنتاج القائم على العبودية سائدا في بلاد ما بين النهرين وفي مصر والصين والهند منذ الألفية الرابعة قبل الميلاد، إلى القرن الثاني للميلاد.

ويعد نظام الرق أو العبودية أول نظام في التاريخ يقوم على استغلال الإنسان للإنسان والانقسام الطبقي، تميز بعدة خصائص من أهمها:

- التطور العام للملكية الخاصة لا لمنتجات العمل فحسب بل للمنتج نفسه، فأسير الحرب أصبح عبدا ليس فقط من الناحية العملية (الاستثمارية) بل وقانونيا كذلك، حيث كان البد جزءا مما يسمى نظام الأموال.
- انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية مالكة وغير مالكة، حيث شكلت الطبقة غير المالكة (العبيد) أساس عملية الإنتاج في النظام العبودي،
- استمرار التقسيمات الاجتماعية للعمل نتيجة للنمو المتزايد في قوة الإنتاج،
- تقدم أدوات الإنتاج نسبيا مما أدى إلى تحسين طرق الزراعة وطرق تربية الماشية، وتطورات الحياكة وفن معالجة المعادن، وصنع الفخار وسائر الحرف الأخرى،
- تطور الإنتاج التجاري والتبادل النقدي، وظهور طبقة التجار لأول مرة.
- تطور التبادل وزيادة النقود وتعمق التفاوت في الثروات، حيث استطاعت أقلية مستثمرة في المجتمع إخضاع الأغلبية الكادحة.

[88] شريف بوقصبة، محاضرات مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2022-2023، ص28-29

ت- النظام الاقطاعي:

ساد النظام الاقطاعي جميع أنحاء العالم لمدة قرون عديدة، فقد ظل هذا النظام في الصين مثلا لأكثر من الفي عام، وأستمر الاقطاع الذي انتشر في بلاد اوروبا الغربية قرونا طويلة، فبدأ بانهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس للميلاد وانتهت بقيام الثروات البرجوازية بإنجلترا في القرن التاسع عشر، وبفرنسا في القرن الثامن عشر، واستمر في روسيا من القرن التاسع على أواخر القرن التاسع عشر.

ومن أهم ما يميز النظام الاقتصادي الخصائص الاتية:

- تصدر الزراعة للنشاط الاقتصادي، حيث كانت أساليب الاستثمار الزراعي بدائية يغلب عليها الطابع البدوي، وإن استخدمت فيه بعض أدوات الإنتاج المتطورة نسبيا كالمحراث الحديدي وتطبيق الدورة الزراعية وتنفيذ بعض مشروعات الري والطرق، وإدخال بعض المحاصيل الزراعية الجديدة، فضلا عن الاهتمام بتربية المواشي وصيد الأسماك، بالإضافة إلى تصنيع الغلال الزراعية كعصر الزيتون وتجفيف الفواكه مستخدمين في ذلك قوة الحيوانات في النقل والبحر وطاقة الرياح والمياه.
- انقسام المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين طبقة الملاك (الاقطاعيين) وطبقة الفلاحين (الاقنان) حيث شكلت طبقة الاقنان أساس عملية الإنتاج وكانوا في تبعية شخصية الاقطاعيين، فكانت القاعدة الأساسية التي تقوم عليها علاقات الإنتاج في هذا النظام هي ملكية الاقطاعي المطلقة للأراضي وغير المطلقة للفلاح الذين يعمل في ارضه، مع اعتبار هذا الأخير سلعة للمبادلة في البيع أو الشراء مع الأرض التي يعمل فيها،
- كانت كل اقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة، وكان اقتصاد كل اقطاعية مغلقا ولا مبادلات بينه وبين الاقطاعيات الأخرى.
- كان حصول الاقطاعيين على الريع هو الهدف الموضوعي لمجمل الإنتاج في النظام الاقتصادي، وذلك لتلبية الحاجات الشخصية للإقطاعي ولأسرته وحاشيته، أما بالنسبة لسد حاجات الفلاحين والحرفيين فلم يعد الاقطاعيون إلا واسطة لضمان تجديد قوة العمل واستمرار عملية الإنتاج لتحقيق مصالح الاقطاعيين.

ث- النظام الرأسمالي: يقوم مصطلح الرأسمالية في علم الاقتصاد على الملكية الخاصة في الإنتاج وتنظيمه، حيث تشكل الملكية جزءا من العلاقات الاجتماعية للإنتاج وعلى التمييز الطبقي أو العلاقات الطبقية بين مالكي وسائل الإنتاج والمعدمين منها، حيث يلعب الإنتاج دور أساسي في التفسير التاريخي وفي التحليل الاقتصادي، وهنا لا يقتصر معنى الإنتاج على تكنولوجيا الإنتاج التي تعتبر قوى الإنتاج عنصرا تكوينيا من عناصرها فحسب، بل يتوسع ليضم الإنتاج الاجتماعي برمته.

وفي ظل النظام الرأسمالي وعلى أساس "الملكية الخاصة" تكون السلع والخدمات مملوكة للمواطنين أفرادا ومجموعات، كما يسعى فيه كل فرد الى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكا سميت المصلحة إشباعا، وإن كان منتجا سميت ربحا.

ومنه يمكن إجمالا تعريف النظام الرأسمالي على أنه نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها.

- **عوامل ظهور الرأسمالية:** يمكن إيجاز أهم العوامل التي اتسمت بها فترة ظهور الرأسمالية، كما يلي:
  - انتشار الأسواق والصعود الاجتماعي لطبقة التجار،
  - ظهور وتدعيم سلطة الدولة الحديثة،

- الاكتشافات الجغرافية الجديدة،
- الحركة الصعودية الكبيرة في الأسعار،
- تطور التنظيم الصناعي.

➢ **تطور الرأسمالية:** منذ نشأتها اتسمت الرأسمالية بتطوير نظامها وآلياتها وتسخير القوانين العامة لتطوير الإنتاج الرأسمالي، من وجهة نظر النشاط الاقتصادي مرت الرأسمالية بأربع مراحل رئيسية، نوجزها كالآتي:

- مرحلة الرأسمالية التجارية،
- مرحلة الرأسمالية الصناعية،
- مرحلة الرأسمالية المالية،
- مرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

➢ **أسس النظام الرأسمالي:** يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الأسس التي تميزه عن غيره من النظم، من أهمها:

- مبدأ الملكية الخاصة،
- مبدأ حرية التعاقد وحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية،
- تحقيق أقصى ربح،
- آلية السوق وجهاز الثمن (نظام السوق والاثمان)،
- المنافسة.

➢ **تقييم النظام الاقتصادي الرأسمالي:** حقق النظام الاقتصادي الرأسمالي عدة مزايا وعيوب، فمن بين المزايا التي قدمها ما يلي :

- المنافسة الحرة تؤدى إلى جودة الإنتاج والابتكار،
- تطوير القدرات العلمية يدفع بعجلة التطور والتقدم،
- تشجيع روح المبادرة،
- ارتفاع الدخل الوطني.

ومن الآثار السلبية لهذا النظام نذكر :

- ظهور الطبقية واستغلال العمال بسبب مبدأ الأسعار الحرة التي يعتمد عليه النظام،
- تركز الثروة في أيدي قليلة من المجتمع[89]،
- الاهتمام بالماديات على حساب أشياء أخرى،
- حدوث أزمات اقتصادية حادة وتزايد حجم البطالة .
- تقييد الحكومات والسياسات أمام الكيانات الاقتصادية الرأسمالية الضخمة والتأثير على القرار السياسي والتحكم فيه مما يؤدى إلى انحياز السياسة لطبقة بعينها، وهو ما ينتج عنه ضعف الخدمات العامة وخصوصا في الدول النامية .

[89] Smith, Tony, Globalisation and Capitalist property RetationsM Acritical Assessment of Held's Cosmopolitan Theory,Historical Materialism, 2003,p23.

وبالرغم من المشاكل والأزمات المتكررة وعيوب هذا النظام التي قد تفوق مميزاته، إلا أنه لا يزال العديد من الآراء الاقتصادية التي تشجع هذا النظام وتدعو للاعتماد عليه، خاصة في ظل تأكيدات الدراسات التي أجريت حول مدى صالحية هذا النظام في اعتماد اقتصادات الدول عليه، على أن النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي فاق كثيرا النمو الذي يتحقق في ظل النظم الاقتصادية الأخرى.

ج- النظام الاشتراكي:

- **تعريف النظام الاشتراكي**[90]: نظام اجتماعي واقتصادي يدعو إلى الملكية العامة بدلا من الملكية الخاصة أو السيطرة على الممتلكات والموارد الطبيعية. وفقًا لوجهة نظر الاشتراكية، لا يعيش الأفراد أو يعملون في عزلة ولكنهم يعيشون في تعاون مع بعضهم البعض. علاوة على ذلك، فإن كل ما ينتجه الناس هو بطريقة ما منتج اجتماعي، ولكل من يساهم في إنتاج سلعة ما يحق له الحصول على نصيب فيه. لذلك، يجب على المجتمع ككل امتلاك أو على الأقل السيطرة على الممتلكات لصالح جميع أعضائه.
- **خصائص النظام الاشتراكي**: تضع القناعة الاشتراكية في مواجهة الرأسمالية، التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتسمح للاختيارات الفردية في السوق الحرة بتحديد كيفية توزيع السلع والخدمات. يشتكي الاشتراكيون من أن الرأسمالية تؤدي بالضرورة إلى تركيزات غير عادلة واستغلالية للثروة والسلطة في أيدي القلة النسبية التي تخرج منتصرة من منافسة السوق الحرة –الأشخاص الذين يستخدمون ثرواتهم وقوتهم لتعزيز هيمنتهم في المجتمع لأن مثل هؤلاء الأشخاص الأغنياء، فقد يختارون أين وكيف يعيشون، وخياراتهم بدورها تحد من خيارات الفقراء.

نتيجة لذلك، قد تكون مصطلحات مثل الحرية الفردية وتكافؤ الفرص ذات مغزى بالنسبة للرأسماليين، ولكنها لا يمكن أن تكون إلا جوفاء بالنسبة للعاملين، الذين يجب أن يفعلوا ما يطلبه الرأسماليون إذا أرادوا البقاء على قيد الحياة. يرى الاشتراكيون أن الحرية الحقيقية والمساواة الحقيقية تتطلب سيطرة اجتماعية على الموارد التي توفر الأساس للازدهار في أي مجتمع. أوضح كارل ماركس وفريدريك إنجلز هذه النقطة في بيان الحزب الشيوعي (1848)عندما أعلنا أنه في المجتمع الاشتراكي "شرط التطور الحر لكل فرد هو التطور الحر للجميع "، ومع ذلك، فإن هذه القناعة الأساسية تترك مجالا للاشتراكيين للاختلاف فيما بينهم فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين. يتعلق الأول بمدى ونوع الملكية التي يجب أن يمتلكها المجتمع أو يتحكم فيها.

يعتقد بعض الاشتراكيين أن كل شيء تقريبًا باستثناء الأشياء الشخصية مثل الملابس يجب أن تكون ملكية عامة؛ هذا صحيح، على سبيل المثال، في المجتمع الذي تصوره عالم الإنسانية الإنجليزية السير توماس مور في كتابه اليوتوبيا 1516. ومع ذلك، كان الاشتراكيون الآخرون على استعداد لقبول أو حتى الترحيب بالملكية الخاصة للمزارع والمتاجر وغيرها من الشركات الصغيرة أو المتوسطة الحجم[91].

- **مزايا النظام الاشتراكي:**

[90] Lichtheim, George. A Short History of Socialism. Glasgow: Fontana/Collins, 1975,p.43

[91] Sassoon, Donald. One Hundred Years of Socialism: The West European Left in the Twentieth Century. London: I. B. Taurus, 1996 ,p365

- **الملكية العامة لوسائل الإنتاج:** أي أن يكون لكافة طبقات الشعب حق في ملكية وسائل الإنتاج، وأن تقوم الدولة بالسيطرة على إدارة النشاط الاقتصادي بشكل عام. حيث أن الفكر الاشتراكي ينص على أن تركيز الثروة في أيدي أفراد معينين أو فئة حاكمة يعد وسيلة ظلم واستعباد لباقي أفراد المجتمع، فلذلك أقر النظام الاشتراكي عدم السماح لهذه الفئة الحاكمة بأن تستحوذ على وسائل الإنتاج، وأن تكون هذه الوسائل متاحة لعامة المجتمع ولا تقتصر على فئة معينة.
- **إشباع حاجات الأفراد الأساسية:** يقوم النظام الاشتراكي بتوفير الحاجات والسلع الأساسية لأفراد المجتمع، كما أنه يعمل على توضيح كمية الاستثمارات التي يمكن القيام بها وطريقة تطبيقها بشكل كامل لتساعد في تلبية الحاجات الأساسية الخاصة بالأفراد. كما أن هذا النظام لا يهتم بالربح وإنما يهتم بالشعور الوطني، والعمل على تحميل الفرد المسؤولية الكاملة في بناء اقتصاد المجتمع الذي يعيش فيه .
- **التخطيط المركزي للدولة:** يعمل النظام الاشتراكي من خلال وجود جهاز تخطيط مركزي، يضع الخطط القومية المحكمة ويحدد الأهداف التي يجب تحقيقها في فترة معينة والتي تتضمن الرقي بالمجتمع والوصول إلى حالة الاكتفاء بالنسبة للأفراد وذلك عن طريق توفير فرص العمل والسلع والخدمات، والعمل على التخلص من مشاكل الفقر والبطالة قدر المستطاع.

➢ **عيوب النظام الاشتراكي:** نذكر ما يلي:

- ضعف الحوافز الفردية الخاصة بإنجاز الأعمال، أي عندما يفقد الفرد حقه في الملكية الخاصة فستقل همته تجاه إنجاز عمل ما، ولن يسعى في العمل على ازدهار ونمو وتطوير المجتمع،
- قلة الإنتاجية، حيث أن الفرد عندما يرى بأنه يبذل جهد أكبر من باقي الأفراد ويتقاضى نفس الأجر ستقل قدرته على الإنتاج،
- اختفاء مفهوم العدالة بين أفراد المجتمع.

ح- **النظام الاقتصادي المختلط:** هو يحاول التوليف بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي وتجنب عيوبها البارزة والتوكيد على جوانبهما الإيجابية.

وفي الاقتصاد المختلط تحدد قوى السوق والقرارات الحكومية أي سلع وخدمات ستنتج، وكيف ستوزع، بصفة عامة تسود قوى السوق الاقتصاديات المختلفة، ولا توجه الحكومة القطاع الخاص إلى إنتاج سلع وخدمات معينة بكميات معينة في أوقات معينة، غير أن تأثير الحكومة في الاقتصاد ينبع من قدر الأموال التي تجمعها في صورة ضرائب وفروض من القطاع الخاص التي تنفقها وتعيد توزيعها في أشكال مختلفة من الخدمات الاجتماعية.

وفي ظل هذا النظام عمدت الكثير من الدول النامية إلى التدخل في بعض أو جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ومصادر الطاقة عن طريق التخطيط الاقتصادي يهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع المبادرة الفردية واحترام حق الملكية وتعاون القطاعات المختلفة لتسهم جميعها في عملية التنمية، ومن الممكن القول أن أغلب الأنظمة المعاصرة هي نظم اقتصادية مختلطة.

➢ **خصائص النظام الاقتصادي المختلط**: يتميز النظام الاقتصادي المختلط بالخصائص التالية:[92]

- **ملكية وسائل الإنتاج للقطاع العام والخاص**: يتعايش القطاع الخاص الذي يخضع للقواعد التقليدية من حيث هدف الربح والملكية الخاصة كوسيلة للعلاقات الاجتماعية وميكانزيم السوق والثمن كأسلوب لأداء وعمل الاقتصاد، مع قطاع عام يخضع لقواعد الاقتصاد العام من حيث العائد الاجتماعي كهدف والملكية العامة كوسيلة، وكذلك التخطيط والبرمجة، فهي إذن نوعية من المشاركة والتعاون بين الدولة والمشروعات الخاصة في العملية الإنتاجية.
- **التوازن بين الفرد والمجتمع**: يحاول النظام المختلط التوفيق ما بين الليبيرالية والاجتماعية وما بين الحرية وكفاءة النظام الاقتصادي، فهو يراعي الاعتبارات الاجتماعية للاستفادة من كفاءة الفرد وقدراته، إذن هو محاولة تهدف لتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع دون التضحية بحقوق الفرد الطبيعية وقدراته من جهة، وحفظ حقوق المجتمع من ناحية أخرى.
- **تحقيق العدالة والكفاءة**: بالنسبة للعدالة يتعلق الأمر بعدالة توزيع الدخل وإعادة توزيع ثمرات النمو على العناصر التي شاركت في الإنتاج بصورة متكافئة، وتوزيع الدخل يتضمن تحسينه وتحقيق التوازن، وهناك أيضا الجانب الاجتماعي مثل الإسكان، التعليم... أما الكفاءة يقصد بها الكفاءة الاجتماعية التي تترجم موضوعيا في عبارات النمو والتنمية وزيادة الإنتاجية سواء تعلق الأمر بالبلاد المتخلفة أو المتقدمة، فإن تدخل الدولة ناشئ عن قدرة القطاع الخاص عن القيام بواجباته تجاه زيادة الإنتاج والإنتاجية ومواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الوطني.
- **تنظيم أداء الاقتصاد**: أي أن تصحح وتعاون وتنافس عمل القطاع الخاص، فهي تؤثر في السوق والنشاط الإنتاجي والتوزيعي من خلال علاقات التشابك والترابط والتبعية بين كل العناصر المشاركة في العملية، لأن أهداف الدولة تختلف عن أهداف ومصالح النشاط الخاص، وبالتالي فالدول ترجع وتقوم بتعديل الطريقة التي تعمل بها السوق وجهاز الثمن في الكثير من الأحيان، مراعاة لصالح الجماعة وأهداف الخطة واحتياجات النمو وخاصة فيما يتعلق باستخدام وتخصيص وتوزيع الموارد للاقتصاد الوطني.

➢ **عيوب النظام المختلط**: عادة ما توجه إلى النظام المختلط العيوب الآتية:

- صعوبة وضع حدود واضحة نفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من نشاطات اقتصادية، بسبب الدور المهم لكل من الجهات الخاصة والعامة في ذلك، وهذا يفقد مسؤولية هذه الجهات، وبالذات مسؤولية في القيام بالنشاطات الاقتصادية بسبب اعتمادها بدرجة مهمة في هذا النظام على النشاطات الخاصة، والتي قد تجعلها لا تقوم بها بسبب أو لآخر من ناحية، ولا تقوم بها الدولة من ناحية أخرى اعتقادا منها بأن الجهات الخاصة ستتولى القيام بها، وهو الأمر الذي يمكن أن ينجم عنه عدم القيام ببعض النشاطات أو محدودية ما يتم القيام به من هذه النشاطات.

[92] زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص ص 180، 187.

- صعوبة إيجاد التناسب المقبول بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة، ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من أجل ضمان عدم سيطرة أحدهما على الآخر أو إعاقة عملية، ولذلك فإن نشاط الجهات الحكومية في الدول الرأسمالية المتقدمة خصوصا يوفر الإمكانيات للمشروعات الخاصة، ويساعدها على القيام بنشاطاتها، والتي تحقق على حساب مصلحة المجتمع، كما أن نشاط الجهات الحكومية قد يتم على حساب تقليص عمل الجهات الخاصة ، وإعاقة نشاطات مشروعاتها خصوصا في الدول التي يتم التأكيد فيها على دور الدولة والقطاع العام في الاقتصاد، حيث يصعب إيجاد الحالة التي تحقق التوازن والتناسب في ذلك.
- صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن إتباعها من أجل تحقيق التعاون والتناسق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة، وممارسة نشاطات مشروعات خاصة، وعمل الجهات الحكومية وممارسة نشاطات المشروعات العامة، وما يترتب بذلك بصعوبة التوفيق بين عمل السوق وحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية وفقا لآلية السوق، وبين تدخل الدولة وتوجيهها وتخطيطها للنشاطات هذه بسبب التعارض والتناقض بينهما نتيجة الأخذ بهما معا في النظام الاقتصادي المختلط ولاختلاف طبعتهما.
- صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد تعمل فيه بشكل مهم المشروعات الخاصة التي تراعي في عملها ونشاطها تحقيق أعلى دخل ممكن وبالشكل الذي يسهم في تحقيق تفاوت في الدخول، وكذلك لعمل فيه المشروعات العامة والتي تراعي في عملها ونشاطها تحقيق أقصى مصلحة اجتماعية ممكنة، وبالشكل الذي تحققت معه قدر أقل من التفاوت وقدر أكبر من العدالة، ومن ثم صعوبة الوصول إلى ما يضمن تحقق درجة تفاوت أقل، ودرجة عدالة أكبر في الاقتصاد المختلط وذلك نتيجة وجود دور مهم للمشروعات الخاصة ودور مهم المشروعات العامة في عمله ونشاطه.

ويعتبر هذا النظام تطورا للنظام الموجه توجيها كاملا، بحيث من العيوب التي يمكن أن توجه إلى هذا النظام من ناحية سوء إدارة القطاع العام كما أنه يتخلص أيضا من عيوب النظام الرأسمالي في استغلال العمال، وسوء استخدام الموارد الاقتصادية ويتيح مرونة أكبر للنشاط الاقتصادي.

خ- النظام الاقتصادي الإسلامي: شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بزوغ العلم الجديد الذي يجمع بين الدراسة الفقهية والاقتصادية، أطلق عليه الباحثون "علم الاقتصادي الإسلامي"، وقد كان ذلك بالتحديد في أعقاب المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة عام 1976م، ثم بدأت الجامعات في العديد من الدول الإسلامية بفتح أقسام وإعداد برامج خاصة بالاقتصاد الإسلامي، وعليه سيتم التطرق إليه بمختلف الجوانب.

- **تعريف الاقتصاد الإسلامي**: لا شك أن مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" ينقسم إلى كلمتين "الاقتصاد" "والإسلامي " الاقتصاد في مفهوم علماء الفقه والشريعة عادة ما يرتبط بالمعاملات خاصة تلك المتعلقة بالأموال والسلوكيات المعيشية النابعة من أصول الدين الإسلامي، والذي ينطوي مفهومه- كما ذكرنا- على الوسطية والاعتدال والاستقامة، أما كلمة "الإسلامي" فهي بطبيعة الحال تتعلق بمصطلح "الاقتصاد الإسلامي" فقط وتعتبر الحد الفاصل لتمييزه عن العلم الوضعي، وعليه :الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن باقي الاقتصاديات بسمات خاصة، ومن هذه السمات والخصائص نذكر :

- غير قابلة للتغير أو التبديل مع تغير الأمم وعلى مر الزمن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إلاهي، أي أن الله هو واضعه وبالتالي فإن أصوله وتشريعاته غير قابلة للتغير أو التبديل مع تغير الأمم وعلى مر الزمن،
- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد عقائدي، وهي من أهم خصائصه وقد ورد لفظ "الإيمان" في الكتاب والسنة بدل لفظ "العقيدة" وذلك للدلالة على الهدف الأسمى من الإيمان،
- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي، بحيث على المسلم أن يتحلى بالصفات الحميدة التي دعا اليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة،
- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي، لا يميل إلى الخيال فهو واقعي في غاياته وطريقته لأنه يستهدف في مبادئه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية،
- خاصية الشمولية التي يتمتع بها الاقتصاد الإسلامي، فهو إلى جانب اهتمامه بالجانب المادي يهتم بالجوانب الروحية والأخلاقية وتضمنه لكافة الاحتياجات البشرية، أي العمل على توفير ضروريات الحياة من مأكل، مشرب، مسكن، تعليم، رعاية، صحة، حرية وغيرها من الحاجات، وبالإضافة إلى ذلك فهو يعمل على الرقي بالقيم الأخلاقية مثل الأخوة والصدق والعدالة.
- أسس ومقومات الاقتصاد الإسلامي: لأن الاقتصاد في الإسلام يعني الوسطية والاعتدال والاستقامة، نجد أن أهم أسسه هي:

- **الملـــكية المزدوجة:** تختلف الملكية في الإسلام اختلافا جوهريا بالمقارنة مع النظم الاقتصادية الوضعية، فالملكية في النظام الرأسمالي هي ملكية خاصة تبيح للفرد حق التملك والسيطرة التامة على الموارد الاقتصادية والثروة بكل أنواعها وبدون حدود أو شروط، حتى وإن كانت تتعارض مع مصلحة المجتمع، أما الملكية في النظام الاشتراكي فهي العكس تماما،[93] حيث تكون الملكية جماعية أي ملكية لجميع أفراد أي ملكية لجميع أفراد المجتمع.[94]

يقر الإسلام حق الملكية الفردية الخاصة بوسائل التملك المشروعة مما يترتب عليه حفظ هذا الحق لصاحبه من الاعتداء عليه بالغصب أو السرقة أو الاختلاس، وقد شرع الإسلام العقوبات الكفيلة بحفظ هذا الحق إضافة إلى التوجيهات التهذيبية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها، كما يترتب على هذه الملكية حق التصرف المشروع فيما يملك بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية وغيرها، وتقرير هذا النوع من الملكية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء واتفاق مع الميول الأصلية في النفس البشرية، وفي ذات الوقت يقف مع مصلحة الجماعة فلا يدع حق الملكية الفردية مطلقا بل يقرر إلى جواره الحدود والقيود التي تكاد تجعل صاحبه مسيرا لا مخيرا خدمة المصلحة الجماعة.

- **الحـــرية المقيدة:** أصل التعامل في الاقتصاد الإسلامي الإباحة والحرية إلا إذا ورد نص يحرم ذلك، وعليه فإن للمسلم الحرية في ممارسة النشاط الذي يرغب فيه، ولا يمنع من ذلك إلا إذا تبين أن هذا العمل يصطدم مع الشريعة الإسلامية والحرية في الاقتصاد الإسلامي ليست مطلقة، إنما هي مقيدة بقيود أخلاقية وتشريعية،

[93] محمود سحنون: الاقتصاد الإسلامي، الوقائع والأفكار الاقتصادية، طبعة1، دار الفجر، القاهرة،2006،ص.199

[95] رياض صالح عودة، مقدمة في الاقتصاد الاسلامي، طبعة1، دار الهادي، لبنان،2005، ص.21

فهناك الحرام والمكروه والمباح والمستحب والواجب، وإذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة قدمت العامة على الخاصة، فال يجوز تعطيل الأرض، واكتناز المال، واحتكار السلع، والربا والغش وإلحاق الضرر بالآخرين، لأن حرية الفرد في الإسلام تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، فال يجوز استعمال الحرية في الاعتداء على الآخرين كأن تجعل من بيتك مثال ورشة للنجارة أو الحدادة فتسبب الإزعاج لجيرانك، أو تحتكر السلع في السوق بهدف رفع الأسعار وإغلائها على الناس.

ويختلف موقف الإسلام من الحرية الاقتصادية مقارنة بالنظم الاقتصادية الوضعية، فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع، يقف الإسلام موقفه الذي يتفق مع طبيعته العامة فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق من القيم والمثل التي تهذب الحرية وتصقلها وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها.

- **العدالة الاجتماعية:** تعتبر العدالة الاجتماعية أساسا من أسس الاقتصاد الإسلامي لأن الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل ومتراحم وأن الأسرة ترتبط بالمودة والمواصلة، والجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والنفع، فالقوي ينصر الضعيف، والعالم يعلم الجاهل وإن اختلفت الألوان والأجناس واللغات لأن ذلك لا يقتضي التفاوت في معنى الإنسانية وحقوقها، بل الجميع سواء في الإسلام ومن صور العدالة في الاقتصاد الإسلامي، العدالة في توزيع الدخل في إطار أحكام الشرعية الإسلامية وضوابطها، فحرم الله تعالى الاكتناز لأنه يعني تراكم الأموال في يد فئة معينة من المجتمع وحرمان الآخرين من الانتفاع بهذه الأموال المكتنزة، مما اقتضى الأمر إنفاقها في عمل الخير الإحسان ولكن دون إسراف أو تقتير.[95].

ثانيا: السياسات الاقتصادية.

قد تكون السياسة الاقتصادية الصفة العمومية إذ كان المقصود بها تحقيق الأهداف الشمولية على مستوى كامل المجتمع، وقد تكون قطاعية، إذ المقصود منها تحقيق أهداف على مستوى قطاع معين، أو مستوى أحد فروع الإنتاج أو في إطار وظيفة أو مهمة اقتصادية معينة في استهلاك أو ادخار، أو الاستثمار أو الإنتاج أو غير ذلك من المهام الاقتصادية العامة أو الخاصة.

1- ماهية السياسة الاقتصادية:

- **تعريف السياسة الاقتصادية:** تعرف على أنها إحدى المكونات الأساسية للسياسة العامة وهي مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة[96].

وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى الوطني، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى الوطني، مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظيف الكامل و/أو استقرار الأسعار

وبذلك السياسات الاقتصادية الكلية توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ومن ثم علاج جوانب القصور والعجز في تحقيق هذه الأهداف، وعلاج المشكلات الاقتصادية الناتجة عن عدم تحقيق هذه الأهداف الكلية بالمجتمع. وعدم تحقيق تلك الأهداف

[95] نفس المرجع أعلاه ، ص 21.

[96] جمال الدين عمير، مطبوعة محاضرات السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، https://elearning.univ-msila.dz/moodle تاريخ الاطلاع علية 2024/01/10.

يفاقم من تلك المشكلات، ولعل أهم المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع، وتستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، تتمثل فيما يلي:

- مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة،
- مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار،
- تدني معدلات النمو الاقتصادي،
- تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية،
- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة،
- مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها،
- اختلال توزيع الدخل الوطني،
- اختلال هيكل الإنتاج،
- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع.

ثالثا: أدوات السياسة الاقتصادية[97].

أ- **السياسة المالية:** تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة، فهي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برنامج الانفاق والايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها في تحقيق أهداف المجتمع، ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية يتمثل في:

- تحقيق التوظيف الكامل،
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل،
- تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار،
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

➢ **أدوات السياسة المالية:**

- **الانفاق العام:** هو مجموعة المبالغ المالية التي تصدر عن الذمة المالية للدولة أو إحدى الهيئات العامة التابعة لها بغرض تلبية الحاجات العامة المشتركة للأفراد بهدف تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة لها بغرض تلبية الحاجات العامة المشتركة للأفراد بهدف تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، وبذلك فهو مبلغ مالي أو نقدي، يصدر عن الدولة أو جهة عامة تحقق المصلحة العامة.
- **الإيرادات العامة:** هي المبالغ المالية التي تقوم الدولة أو من يمثلها بتحصيلها لصالح الخزينة العامة من مختلف المصادر من أجل قيام الدولة بالوظائف المنوطة بها وهي الانفاق العام الذي يعود بالنفع العام.

[97] نيس سعيدة، محاضرات في مادة السياسات الاقتصادية، جامعة حمه لخضر بالوادي، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2021-2022 ، ص ص 11، 26 .

- **الضرائب:** هي اقتطاع مالي أو نقدي تقوم بها الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها جبرا وبصفة نهائية وبدون مقابل مع مراعاة الظروف المالية للمكلف بها تحصل لصالح خزينة الدولة.
- **الرسوم:** هي اقتطاع مالي أو نقدي يقوم به المرفق العام جبرا أي إلزاما بصفة نهائية مقابل الخدمات التي يقدمها المرفق العام مع عدم مراعاة الظروف المالية تحصل لصالح خزينة الدولة.

ب– السياسة النقدية: السياسة النقدية هي عبارة جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات المختصة في شؤون النقد والائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد وذلك بإحداث التأثيرات على النقود في أي ناحية من نواحيها وبالمفهوم الواسع تمثل موقف السلطة السياسية اتجاه النظام النقدي الدولي للمجتمع الذي يحكمه، وبناء عليه فإن السلطة السياسية تقوم بتحديد بعض الأهداف الوطنية التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيد الاقتصادي ومن ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيق هذا الهدف أو الأهداف عن طريق إتباع لسياسة نقدية المناسبة والتي تساعد على خلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام أدوات السياسة النقدية.

ويتم التخطيط للسياسة النقدية لدى البنك المركزي الذي يبرز دوره من خلال استعراض وظائفه ونلخصها فيما يلي:

- إصدار العملة الورقية والمعدنية،
- الاحتفاظ باحتياطي الذهب والعملات وإدارتها،
- إدارة الائتمان من حيث الكمية والنوعية والتكلفة بما يتناسب ومتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي،
- معالجة الاختلالات المالية والمحلية والمشكلات،
- العمل كبنك للبنوك المرخصة والمؤسسات المالية بأنواعها وبنك للحكومة،
- الرقابة على أعمال البنك بما يكفل سلامة أوضاعها المالية.

➢ **أدوات السياسة النقدية:**

- **عمليات السوق المفتوحة:** المقصود بالسوق هنا البيع والشراء في السوق المالي للسندات وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق، فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعتمد إلى عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقودا، وإذا كان هدفه العكس فإنه يعمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليحسب من السوق كميات من النقود وذلك من خلال اتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء والبيع بحيث يبيع سندات ليحسب من السوق كميات من النقود وذلك من خلال اتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء والبيع بحيث يرغب المشتري في الشراء ويرغب البائع في البيع في الحالتان المذكورتان وهذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.
- **سعر إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال، أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المركزية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن عشرون إلى ظهور سياسة السوق المفتوحة حيث فقدت أهميتها لصالح هذه الأخيرة.

- **نسبة الاحتياطي الالزامي:** يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية والقصد من فرض نسبة الاحتياطي الالزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود.
- **الرقابة على الائتمان:** وتهدف إلى حد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشرة وذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لا يتجاوزه البنك في منح الائتمان وذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى.
- **الرقابة على الأرصدة الأجنبية:** وذلك من خلال سعر البنك المركزي إلى البنوك التجارية تقلل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية، وذلك بفرض الحفاظ على سعر الصرف للعملة إذ أن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في استقرار العملة المحلية، ولكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قلة المودع منها لدى البنك المركزي مما يزعزع استقرار العملة المحلية والتحكم بسعر الصرف، ولذلك فإن البنك المركزي يراقب الأرصدة في الخارج وبالتالي يتدخل في توجه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الأجنبية.

ت- السياسة التجارية: يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، وبالتالي مجمل المبادلات بين الوسطين الداخلي. وتعرف السياسة التجارية على أنها:

- إحدى فروع السياسة الاقتصادية التي تهتم بتنظيم التجارة الخارجية للبلد، بأدوات معينة قصد تحقيق أهداف محددة،
- اختيار الدولة لوجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج سواء كانت حرية أو حمائية، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.
- يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية: مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق اهداف معينة.

➢ **أهداف السياسة التجارية:** للسياسة التجارية عدة أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية، نوجزها فيما يلي:

- **الأهداف الاقتصادية:** من أهمها:
  - حماية الصناعات الوطنية الناشئة.
  - تحقيق موارد الخزينة العامة.
- **الأهداف الاجتماعية:** من أهمها:
  - حماية مصالح فئات اجتماعية معينة،
  - إعادة توزيع الدخل الوطني.
- **الأهداف الاستراتيجية:** تتمثل في المحافظة على الأمن الوطني.

➢ **أدوات السياسة التجارية:** وتنقسم عادة إلى أدوات سعرية وكمية وتنظيمية.

- **الأدوات السعرية:** وتشمل أدوات السياسة التجارية المؤثرة على أسعار الواردات أو الصادرات، ومن أهمها:

- السياسة الجمركية،
- نظام الإعانات،
- تخفيض سعر الصرف،
- نظام الإغراق.

- **الأدوات الكمية**: وتشمل أدوات السياسة التجارية المؤثرة على كمية الواردات أو الصادرات، والتي نوجز أهمها في:

- نظام الحصص.
- تراخيص الاستيراد.
- الحضر (المنع).

- **الأدوات التنظيمية**: وتشمل أدوات السياسة التجارية التي تنظم التبادل التجاري، ومن أهمها:

- المعاهدات التجارية،
- الاتفاقيات التجارية،
- اتفاقيات الدفع.

المحور التاسع: النقود

تمهيد.

تلعب النقود دورا في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء ولا يقتصر دورها بمجرد القيام بدور الوساطة في المبادلات، وقياس السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل المستوى العام للأسعار، والإنتاج وميزان المدفوعات[98]

أولا: نشأة النقود.

كانت المجتمعات البدائية تبادل ما لديها من منتوجات متوفرة مقابل الحصول على المنتجات الأخرى (الأسر أو القبائل) والتي هي في حاجة إليها. وهكذا نجد أن الوسيط الذي كانت تتم به عملية المبادلة في المراحل التاريخية الأولى يتمثل في مبادلة سلعة بسلعة أو منتوج معين بمنتوج آخر وهو ما يطلق عليه اقتصاديا بالمقايضة" ... إن المقايضة هي مبادلة سلعة بسلعة أخرى، أي يقوم الأفراد بعرض الفائض من منتجاتهم ويبحثون عن أشخاص آخرين يكونون في حاجة إلى تلك السلعة المعروضة مقابل حاجة هؤلاء الأفراد إلى منتجات أخرى.[99]

من ناحية أخرى نجد أنه من الصعوبة بمكان تحديد متى أستخدم الانسان النقود لأول مرة عدى كون ذلك يعود"...حسب المهتمين بالشؤون النقدية من الاقتصاديين بصفة عامة إلى مرحلة تميزت بعجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل أمام تزايد درجات التخصص واتساع مهنة تقسيم العمل وبالتالي تعقد الإنتاج والتوزيع.

"...عرف الانسان النقود وتعامل بها منذ القدم، خاصة عندما تعددت حاجته وتوسعت رغباته، فهي وليدة الحاجة إلى ذلك وضروريات التغيرات الاقتصادية...، وارتبط شكل النقود ونوعها بتطور الحياة البشرية، فاستخدم الانسان في ذلك الحيوانات وجلودها والحبوب، والقماش والمعادن وغيرها باعتبارها وسيلة من وسائل تبادل المنتجات..."[100]

1- المقايضة توطئة للنقود:

المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة، أو خدمة بخدمة، وذلك دون استخدام للنقود، كمبادلة قمح بماشية مثلا، أو استئجار خدمات بعض الأفراد في عملية زراعة مقابل حصولهم على قدر من المحصول العيني[101].

ونظام المقايضة هو نظام اقتصادي يتفق مع المجتمعات البدائية، حيث كان الانسان آنذاك ينتج ما يستطيع ويستهلك ما يريد ويتنازل عن الحاجات مقابل حاجات أخرى.

ولكن إجراء المبادلات عن طريق المقايضة واجهة مجموعة من الصعوبات نلخصها فيما يلي:

- **صعوبة تحقيق التوافق المزدوج:** فكي تتم المقايضة يجب توفر طرفين أحدهم يمتلك السلعة ويرغب في التخلي عنها والثاني يرغب في امتلاكها وهو بحاجة لها، فإذا يجب أن يتوفر مبدأ التوافق المزدوج من أجل أن تتحقق عملية المقايضة.
- **عدم تقدير نسب المقايضة (عدم وجود معدل ثابت للاستبدال):** إن غياب مقياس عام أو وحدة تقاس على أساسها السلع موضوع المقايضة يلتزم تقدير عدد كبير من نسب المقايضة وتحدد النسب هذه بعدد المبادلات التي تجري في السوق فإذا كان هناك سوق تجرى بها 1000 عملية مبادلة في فترة ما فيجب أن تتوفر 1000 وحدة قياس.

---

[98] إبراهيم أدم حسين www.bankfsudan.ORG تاريخ الاطلاع 2022/02/18.

[99] إسماعيل عبد الرحمان، محمد حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصاد الجزئي والكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص 202.

[100] إسماعيل عبد الرحمان، محمد حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص202.

[101] مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، والمؤسسات النقدية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص03.

- **عدم قابلية بعض السلع للتجزئة:** تتمثل هذه الصعوبة في أن بعض السلع قيمتها تختلف بقدر كبير عن السلع المراد أو باقي السلع في السوق لذلك فعدم قابلية هذه السلع للتجزئة تعمل على صعوبة سير عملية المقايضة.
- **عدم وجود سلعة أو أداة صالحة لاختزان القيم المختلفة:** إن الطريقة الوحيدة لاختزان القيم في مجتمع بدائي هي الاحتفاظ الناس بثرواتهم في صورة سلعة معينة، وهذه الصورة قد تنشأ عنها بعض المخاطر منها أن تتغير قيمة السلعة في المستقبل فيصعب مبادلتها أو قد تتعرض للتلف أو تكون نفقات تخزينها مرتفعة.

ثانيا: تعريف النقود وخصائصها.

1- تعريف النقود[102]: من الصعب وضع تعريف (جامع ومانع) للنقود مما حدا بالبعض الى اختيار مقولة " النقود هي كل ما تفعله النقود"

إن أول وظيفة قامت بها ولازالت تؤديها النقود هي وظيفة الوساطة في التبادل بين مختلف أنواع السلع والخدمات.

لذا يمكن اعتبار وسيط للتبادل فيما بين سلعتين أو خدمتين أو أكثر بمثابة(نقود) بشرط أن يكون هذا الوسيط قادرا على أداء الوظائف الأخرى التكميلية لمهمة الوساطة في التبادل، وأن يكون مقبولا عاما لدى الأطراف المتعاملة بهذا الوسيط، وهذه المواصفات تنطبق إلى حد كبير مع التعريف السائد للنقود في أنها:

- **التعريف الأول:** "كل شيء يلاقي قبولا عاما بين الناس وسيطا للتبادل أو لتسوية الديون يسمى نقود".
- **التعريف الثاني:** "أي شيء شاع استعماله وتم قبوله عموما كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم"
- **التعريف الضيق للنقود:** تعرف النقود بأنها "كل ما يمكن إنفاقه مباشرة كنقود ورقية، النقود المعدنية وبطاقة الائتمان"
- **أما التعريف الواسع للنقود:** يعرف النقود بأنه " يدرج جميع وسائل الدفع المتاحة وغير المتاحة للدفع" مثل حسابات الادخار، والتي يمكن استخدامها في شراء السلع والخدمات على المدى القصير.

نستنتج مما سبق ذكره، أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما تطلب بهدف اشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت هذه الحاجات استهلاكية أم إنتاجية، أي أنها تطلب لغرض استخدامها لتحقيق منفعة استهلاكية أو إنتاجية سواء تجسدت هذه المنفعة بصورة سلعية أو خدمية. أي أن النقود هي كل شيء يتمتع بالقبول العام، كوسيط للتبادل ومقياس لقيمة ومستودع لها، وأداة للمدفوعات الآجلة.

2- خصائص النقود: للنقود عدة خصائص وهي كالاتي:

- **أداة إجبارية:** وهذا يعني أن الدائن أو البائع لا يستطيع أن يرفضها وهي مفروضة بقوة القانون فهي بصفتها الرسمية تعتبر ملزمة.
- **أداة شاملة وغير محددة:** فهي تسمح لحاملها بالحصول على أي نوع من السلع والخدمات المتاحة فإن دورها يشمل جميع قطاعات الاقتصاد.
- **أداة متعلقة بمكان محدد:** بمعنى شمولية وعمومية النقود تنتهي عند حدود الدولة.
- **أداة للأعمال المباشرة والفورية:** فهنا النقود تضمن التوازن الفوري في اللحظة التي تستخدم فيها بعكس الشيك مثلا.

[102] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2008، ص16.

ثالثا: وظائف وأنواع النقود.

للنقود عدة وظائف في الاقتصاد الحديث، فهناك الوظائف التقليدية ذات الطابع النقدي البحث والمرتبط أصلا بالنشأة التاريخية للنقود، وهناك الوظائف الأكثر عمومية، والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي وتطور هذا النشاط في الاقتصاد المعاصر.

1- الوظائف التقليدية للنقود:

أ- النقود وسيلة للتبادل: فإذا اعذر التوفيق ما بين رغبات المتعاملين في نظام المقايضة فإن النقود تعمل على تسهيل المبادلة وتلعب دور السلعة الوسيطية في التبادل حيث أن نظام المقايضة كان هناك طرفين التبادل وعملية واحدة، أما بعد ظهور السلعة الوسيطية فأصبحت هناك عمليتين للمبادلة وهما البيع والشراء.

وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الأساسية للنقود ومن أقدمه، التي ساعدت على إحداث ديناميكية تجارية أدت إلى المزيد من التخصص، وإلى الانتقال من الإنتاج من أجل البيع لزيادة تراكم الثروة النقدية عبر الزمن وإعادة تدويرها في الأنشطة الاستثمارية العديدة في المجتمع.[103]

ب- النقود مقياس للقيمة:

فمن عيوب المقايضة عدم وجود مقياس للقيمة فإنه لتحديد معدلات التبادل يجب أن نعتمد على وحدة قياس فعندما يتفق أفراد مجتمع معين على وحدة قياس واحدة لاستخدامها مقياس للقيمة تنسب لها قيم كل السلع المتبقية، ليتمكن أفراد المجتمع من مقارنة القيم التبادلية لجميع السلع المتداولة في السوق عن طريق هذه السلع وهي الدينار.

ت- النقود مستودع للقيمة:

الوظيفة الثالثة للنقود تتمثل في خزان القوة الشرائية، أي تأجيل إنفاق النقود واستبدالها بالسلع والخدمات في وقت لاحق. إذ باستطاعة الفرد الامتناع عن إنفاق جزء من دخله النقدي السنوي خلال حياة عمله والاعتماد على مدخراته عندما يحال على التقاعد. وحتى تقوم النقود بوظيفة مستودع للقيمة لابد من توفر شرطين:[104]

- ألا تتعرض قيمتها إلى الانخفاض بمرور الزمن.
- قبول استبدالها بالسلع والخدمات المطلوبة.

ويجب أن نفرق بين الوظيفة الادخارية للنقود والسلوك الاكتنازي لها، الذي يعتبر ظاهرة سلبية تدل على عدم قدرة النظام النقدي على تعبئة الموارد وتحفيز أصحابها على ادخارها وتوظيفها.

ولم تعد النقود الورقية والمعدنية هي الوسيلة الوحيدة لحفظ القيمة فقد ظهرت في المجتمعات الحديثة أوراق مالية والودائع الآجلة وودائع التوفير والأسهم والسندات.

ث- النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة:

تتمثل هذه الوظيفة في كون النقود أداة لتسديد كافة الالتزامات بالإضافة إلى تسهيل عملية الإقراض، تستخدم النقود في دفع الضرائب أو تقديم الإعانات ودفع الأجور والمرتبات وبفضل هذه الوظيفة أمكن إيجاد سوق رأس المال وبهذا تلعب النقود دورا كبيرا في الادخار وتراكم رؤوس الأموال، وكذا يتم الاستثمار والإنتاج، وتعتبر هذه الوظيفة الأقدم من أنواعها، فيعود ظهورها منذ بداية حاجة الإنسان للنقود دليل الصعوبات في المقايضة وتسهيل عملية التبادل بين أفراد المجتمع.[105]

---

[103] صالحي صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2001، ص31

[104] ضياء عبد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993ص44

[105] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص46 .

2- الوظائف ذات الطابع الاقتصادي العام:

لا تقوم النقود بوظائفها سالفة الذكر وحسب، بل أنها تؤدي كذلك مجموعة أخرى من الوظائف ذات طابع الاقتصادي العام، ومن أهم هذه الوظائف ما يلي:

أ- **النقود أداة من أدوات السياسة النقدية:** لعل من أهم الوظائف الراهنة التي عنى بها الاقتصاديون فيما يتعلق بدور النقود على المستوى الاقتصادي ككل هي وظيفتها في التأثير على المستوى العام للأسعار، حيث كلما زادت كمية النقود المتداولة في المجتمع وبقاء العوامل الأخرى على حالها لابد أن تنخفض والعكس صحيح عندما تقل كمية النقود.

ولذلك فان تغيير العرض النقدي يعد من أهم أدوات السياسة النقدية التي تلجأ إليها السلطات النقدية للتأثير على مجرى النشاط الاقتصادي، ويصبح هدف السياسة النقدية هو التحكم في تحديد كمية النقود أي التحكم في الكساد والتضخم.[106]

ب- **النقود عامل من عوامل الإنتاج:** إن النقود والمتمثلة في رأس المال كعامل من عوامل الإنتاج تسمح لنا بالحصول على أقصى إنتاجية ممكنة أي أقصى منفعة ممكنة عن طريق استخدام عناصر الإنتاج الأخرى وذلك بأقل جهد ممكن (أي أقل تكلفة ممكنة). فالنقود تلعب دورا فعال في زيادة فاعلية العمل عن طريق استخدام الطرق العلمية المتقدمة الناتجة من زيادة الانفاق على الأبحاث العلمية والدراسات الفنية والمعدات الحديثة، وخصوصا أن زيادة رأس المال للمشروع أو زيادة أرباحه تمكنه من التوسع في الإنتاج وزيادة خطوطه والاستفادة من مزاياه وهو وفرة النفقة وزيادة جودة الإنتاج، وهذا يؤكد لنا أن المشروعات التي تتمتع بمركز مالي متين، تتمتع في نفس الوقت بمركز تنافسي سواء في الإنتاج أوفي التوزيع المنتجات.

وعلى العكس نجد أن الشركات التي تعاني من القصور في رأسمالها سواء الدائم أو المتداول فإنها تعاني من مشكلة التمويل وصعوبة الاستمرار في العملية الإنتاجية أو التوسع في الإنتاج دون اللجوء للاقتراض الذي قد يصبح ظاهرة متفاقمة تهدد سيولة المشروع.[107]

1- أنواع النقود: وفيما يلي نستعرض بإيجاز أهم أنواع النقود وفقا لتطورها التاريخي:

أ- النقود السلعية: كانت النقود عند نشأتها عبارة عن كيان مادي ملموس تنسب اليه كافة السلع لحساب الأسعار النسبية لها. وكانت السلعة الممثلة للنقود تختلف من مجتمع لآخر وفقا للظروف الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع أو ذاك، حيث أن الإبل، الاغنام، الحبوب وغيرها اعتبرت سلعا مادية ملموسة.

ب- النقود المعدنية: ظهرت النقود المعدنية من العصور القديمة وهي الواقع نقود سلعية تحت ضغط ازدياد المبادلات والرغبة المستمرة في تسييرها واتخذت أولا من المعدن كالذهب والفضة اللذان قاما بوظائف النقود خلال فترة طويلة نسبيا في تاريخ البشرية وذلك لسهولة نقلها وعدم تلفها وقابليتها للتجزئة فضلا عن الثبات النسبي في قيمتها مقارنة مع غيرها من السلع.

---

[106] زينب عوض الله، أسامة محمد أسامة محمد الندلي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت،2003،ص92.

[107] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 67 68 .

ت– النقود الورقية: وهي عبارة عن شهادات ورقية تنوب عن النقود المعدنية الكاملة في التداول بحيث تمثلها تمثيلا كاملا، ويكون غطائها (100%) ذهب وقابلة للتحويل إلى ذهب، وبالتالي فإن هذه النقود الورقية تحل محل النقود الذهبية في التداول، وتأخذ شكل شهادات إيداع تصدرها السلطات النقدية لحاملها، وتكون قابلة للتحول إلى ذهب ولذا فإن ثقة الأفراد فيها مستمدة من إمكانية تحويل هذه النقود الورقية إلى ما يعادلها من ذهب في أي وقت، وكانت تمثل نقودا اختيارية، وقد استخدم هذا النوع من النقود مع تطور النشاط الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات والمبادلات إلى جانب المسكوكات الذهبية والفضية في البداية إلى أن بدأت تحل محلها وذلك نظرا لما تتمتع به النقود الورقية النائبة عن النقود المعدنية الكاملة من عديد من المزايا التي تتمثل فيما يلي:

- أن استخدامها في التداول يحول دون تأكل النقود المعدنية نتيجة لكثرة انتقالها فيما بين الأفراد في التبادل،
- نفقات طبع النقود الورقية النائبة أقل بكثير من نفقات سك المعدن نفسه،
- سهولة حمل النقود الورقية النائبة مقارنة بالنقود المعدنية الكاملة.

ث– النقود المساعدة: وهي نوع من النقود خاصة بالفئات الصغيرة من العملة، وتصنع من معادن رخيصة، مثل النحاس والنيكل والبرونز، وتستخدم في تسوية المعاملات الصغيرة، وتحتكر الحكومة إصدارها لأنها تحقق أرباحا من وراء ذلك تستخدمها في تغطية جزء من النفقات العامة للدولة، وذلك لأن قيمتها القانونية كنقد تفوق قيمتها الذاتية كسلعة، ويقبل الجمهور على التعامل بها لأنها مصدرة من قبل الحكومة. ومع التطور المستمر في المجتمعات أصبحت تصنع من فئات ورقية صغيرة حتى تفي بحاجة المعاملات الصغيرة وتمثل النقود المساعدة هذه نسبة محدودة من العرض الكلي للنقود بالمجتمع.

ج– النقود المصرفية: وتمثل هذه النقود أرقى أنواع النقود وأحدثها وأكثر انتشارا، وتتمثل النقود المصرفية في الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية التي تتداول ملكيتها من فرد لآخر من خلال الشيكات، فإن الشيكات ليست هي النقود المصرفية، وإنما هي وسيلة وأداة تداولها. بينما النقود المصرفية تتمثل في الوديعة ذاتها أو القيد الدفتري لدى البنك التجاري. ويستخدم هذا النوع من النقود على نطاق كبير جدا، وخاصة في الدول والمجتمعات المتقدمة. التي تتميز بارتفاع مستوى النقدي والمصرفي لدى غالبية الأفراد بها، واتساع نطاق المعاملات المصرفية، حيث تمثل الجزء الأكبر من العرض النقدي في هذه الدول المتقدمة، مما يتراوح بين (80 %–90 %) من العرض النقدي في هذه الدول.

في حين تكون نسبة النقود المصرفية من العرض النقدي محدودة جدا في الدول النامية نتيجة انخفاض الوعي النقدي والمصرفي لدى افراد المجتمع، فضلا عن انخفاض كفاءة الجهاز المصرفي بها. حيث تتميز النقود المصرفية بالمزايا التالية:

- أنها اقل عرضة للضياع أو السرقة مقارنة بالنقود المعدنية أو الورقية،
- يعد الشيك وسيلة أكثر ملائمة في التحصيل المحاسبي لعمليات التبادل المختلفة،
- تمتاز عن النقود الورقية في سهولة اجراء المعاملات الكبيرة، وكذلك إجراء المدفوعات عبر المسافات الكبيرة من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

ويتشابه الشيك مع النقود الورقية الإلزامية في أنه يمثلا التزاما في ذمة الجهة المصدرة له، وهو البنك التجاري في حالة الشيك، والبنك المركزي في حالة النقود الورقية الإلزامية. ولكن يختلف عن النقود الورقية كوسيلة للدفع في أنه:

- لا يتمتع بصفة القبول العام كما هو الأمر في حالة النقود الورقية،
- ينتهي عمله عادة بعملية واحدة فقط بينما النقود الورقية تستخدم في التداول باستمرار،

- محدد بتاريخ معين بينما النقود الورقية ليس لها تاريخ،
- ليس له كيان مادي ملموس لأنه مجرد نقل مديونية البنك من فرد إلى آخر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نظام الدفع القائم على أساس استخدام الشيكات على نطاق كبير، كما في الدول المتقدمة، تكتنفه بعض الصعوبات أهمها تحويل الشيكات إلى نقد سائل، حيث يأخذ فترة من الزمن، ولذا، يعد نظام الشيكات أقل سيولة نسبيا من الدفع الفوري باستخدام النقود السائلة، هذا فضلا عن وجود تكاليف إضافية ترتبط باستخدام الشيكات والمتمثلة في تكاليف طباعة الشيكات ذاتها.

ح- **بطاقات الائتمان:** هي بطاقة خاصة يصدرها المصرف لعملية لتزويده برقمه السري الذي يحوله استخدام البطاقة المذكورة التي تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات أماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة ويقوم بائع السلع والخدمات بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف مصدر الائتمان فيسدد قيمتها له، ويقوم المصرف للعميل كشفا شهريا بإجمالي القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري لطرفه.

وبالتالي تمنح هذه البطاقة لصاحبها الاستغناء عن حمل الأوراق النقدية والشيكات، وهي عملية لتسهيل تسديد المشتريات أو شراء دين، كما تقدم هذه البطاقات لأصحاب الحسابات للحصول على السيولة من الموزعات الآلية للأوراق النقدية حتى خارج أوقات عمل المصارف.

خ- **النقود الالكترونية:** يمكن تعريف النقود الالكترونية أو بطاقة الائتمان بأنها (بطاقة تصدر من البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة يسمح لحاملها بسحب أو تحويل نقود من حسابه). هذا ويمكن استخدام هذه البطاقات على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي بحسب نطاق التحديد في العقد المبرم مع المؤسسة المصدر لها.

فالنقود الالكترونية هي احدى عمليات البنوك، حيث يصدرها البنك لعملائه في صورة عقد مبرم بين البنك والعميل يتم فيه ادراج كافة الشروط اللازمة لاستخدام البطاقة ومدة صلاحياتها وواجبات والتزامات كل من البنك والعميل، وحالات إلغاء البطاقة وسحبها من العميل، وحالات إلغاء البطاقة وسحبها من العميل والأحكام الخاصة بسرقتها وضياعها وإساءة استخدامها، والضمانات المقررة على حاملها لمصلحة البنك، وذلك مقابل حصول البنك على العمولات والفائدة المتفق عليها.

د- **النقود الدولية:** والتي يستخدمها صندوق النقد الدولي في تسوية المدفوعات الدولية فيما يعرف بحقوق السحب الخاصة التي تقتصر على الدول الأعضاء في الصندوق ولها نظام معين بها ضمن منظومة النظام النقدي الدولي.

2- **أهمية النقود في الاقتصاد:** تلعب النقود دورا هاما في النظام الاقتصادي وتتلخص أهميتها في الاقتصاد كالاتي:

- تساعد النقود على تقسيم العمل والتخصص، وهذا التخصص له مزايا إيجابية في زيادة الإنتاج يجعل المتخصصين أكثر مهارة وإتقان لأعمالهم ومن ثم تزيد انتاجيتهم،
- وجود النقود يسهل من تأدية جهاز الائتمان أو الأسعار لوظائفه وخاصة في الاقتصاديات الموجهة للسوق أو الحرة، حيث تفقه جهاز الائتمان للإجابة على الثلاثة أسئلة الرئيسية التي تواجه أي نظام اقتصادي للدولة ما، وهي ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ وهي الأسئلة الاقتصادية التي سبق وأن تعرفنا عليها في المحور الثاني كما يعمل جهاز الأسعار كمؤشر بالنسبة للمنتجين والمستهلكين ويمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بشأن كمية الانتاج والاستهلاك، لتحقيق أهدافهم، الربح، وإشباع حاجة المستهلكين من السلع بواسطة اتفاقها، فمن الصعوبة في غياب النقود ان يتقن جهاز بأداء هذه الوظيفة.

- قيام النقود بوظيفة الدفع المؤجل تزيد من المعدل التبادل في الاقتصاد داخليا وخارجيا، مما يجعل الاقتصاد أكثر رواجا وانتعاشا.
- تؤثر النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل المستوى العام للأسعار (التضخم)، مستوى البطالة والإنتاج، ومن ثم النمو اقتصادي.

المحور العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى

تمهيد:

لطالما كانت البطالة والتضخم من أهم وأبرز المشاكل الاقتصادية التي تحدث عبر التاريخ ناهيك عن حدوثها العنيف أبان الأزمات الاقتصادية العالمية وهذا أمر طبيعي الحدوث لأنها تضرب المكونات الرئيسية للاقتصاد وشمولها كافة عناصره الإنتاجية فالاقتصاد يعتمد على ثلاث عناصر رئيسية وهي رأس المال والعمل والموارد الطبيعة وبدون تكاملها وتوظيفها مع بعضها البعض التوظيف الكامل تحدث المشكلة.

أولا: التضخم

1- **مفهوم التضخم:** تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التضخم يمكن إيجاز:

يعرف التضخم على أنه زيادة كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما يترتب عنه انخفاض في القدرة الشرائية، فهو الاتجاه التصاعدي لأثمان السلع والخدمات بصفة مستمرة أي الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار.

وبذلك يعرف التضخم على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار مما ينجم عنه انخفاض في القدرة الشرائية الناجم عن عدم توافق الكتلة النقدية المعروضة مع مستوى عرض السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.[108]

2- أسباب التضخم:

هناك عدة أسباب للتضخم نوجزها فيما يلي:

أ- **السبب النقدي:** أي ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل متواصل بفعل زيادة كمية النقود المتداولة وبذلك يتأثر المستوى العام للأسعار بكمية النقود وسرعة دورانها وحجم المبادلات.

ب- **التضخم الناشئ عن زيادة النفقات:** أي ارتفاع تكاليف الإنتاج المتمثلة في (الأجور، الضرائب، مختلف التكاليف غير المباشرة) التي تتحملها المؤسسة أو المنتج، مما يؤدي حتما إلى الضغط على الأسعار نحو الارتفاع لتغطية التكاليف الإضافية وضمان مستوى معين من الأرباح.

ت- **التضخم الناشئ عن الطلب:** يحدث عندما يكون مستوى الطلب على مختلف السلع والخدمات كبيرا ومرتفعا مقارنة بحجم العرض فهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويكون ذلك في حالة الرواج الاقتصادي.

ث- **العجز المستمر في ميزانية الدولة:** نعني بالعجز في الميزانية العامة أن مستوى النفقات العامة يفوق مستوى الإيرادات العامة، وهذا مؤشر على التوسع في الانفاق الحكومي حيث يحصل هذا الأخير عن طريق التوسع في الإصدار النقدي أو التوسع في الإقراض الخارجي، مما ينتج عنه التوسع في الطلب وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ج- **التضخم الناتج عن الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية:** يتأثر معدل التضخم في البلد بالهياكل الاقتصادية، الاجتماعية والهياكل المؤسسة السائدة في البلد

يقصد بالهياكل الاقتصادية وضعية الأسواق (التنافس أو الاحتكار)، دور البنوك وأخيرا تأثير العالم الخارجي من خلال التضخم المستورد. فالاحتكار واحتكار القلة، سواء على مستوى إنتاج السلع والخدمات أو على مستوى توزيعها، يجعل أسعار السلع والخدمات تتحدد عند مستويات تفوق مستوى السعر الذي يسود حالة المنافسة. كما تؤدي المطالب النقابية إلى رفع الأجور وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ثم ارتفاع الأسعار، وهكذا في حركة فعل ورد الفعل. على صعيد ثالث نجد أن تنبؤ الأعوان

[108] معين أمين السيد، دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية، ط1 ،2012، ص121.

الاقتصاديين بارتفاع الأسعار تجعلهم يتصرفون بشكل يحدث ارتفاعا في مستوى الأسعار. كما يمكن للبنوك أن تكون سببا في حدوث التضخم وهذا من خلال تماديها في منح القروض للأعوان الاقتصاديين التي تتحول على طلب يساهم في رفع مستوى أسعار السلع والخدمات.

3- أنواع التضخم:

هناك عدة أنواع للتضخم نوجزها فيما يلي:

أ- التضخم الجامح (المفرط): في هذه الحالة يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة زمنية قصيرة حيث يعتبر أخطر أنواع التضخم لعدم ترك فرصة للدولة من أجل التدخل للحد من أثاره السلبية.

ب- التضخم المكبوت: في هذه الحالة يكون التضخم قائما ولا نلمس مظاهره حيث لا ترتفع الأسعار بشكل حر، ومن ثم تقوم الدولة بتثبيت الأسعار في حدها الأعلى أي السماح لها بالارتفاع في حدود ضيقة جدا خلال فترة زمنية معينة، خاصة إذا تعلق الأمر بالسلع الضرورية فتقوم الدولة بتثبيت الأسعار عن طريق تقديم الإعانات المالية للمنتجين أو تخفيض مستوى الضرائب المقدرة عليهم للحفاظ على أسعار في مستوى معين.

ت- التضخم التدريجي أو الزاحف: يكون الارتفاع في مستويات الأسعار قليلة نسبيا ولكنها متتابعة وهذا النوع قد يؤثر بدرجة كبيرة على القطاعات الاقتصادية ويمتد لفترات زمنية أطول.

4- **أثر التضخم:** نوجزها فيما يلي:

- انخفاض قيمة العملة مما يؤدي إلى ضعف قدرتها الشرائية،
- تعرض الصناعة الوطنية لمنافسة شديدة من طرف الدول المنافسة،
- زيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية الصنع،
- العجز في الميزانية العامة والعجز في ميزان المدفوعات هذا الأخير ناجم عن زيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات مما ينعكس سلبا على تسريح العمال وزيادة معدلات البطالة.
- انخفاض الدخل الوطني الحقيقي وبالتالي الدخل الفردي الحقيقي وتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

5- طرق مكافحته:

- فيما يخص التضخم الناشئ عن القوى النقدية: تتم مكافحة هذا النوع عن طريق سحب الكتلة النقدية الزائدة من خلال رفع معدلات الضرائب وزيادة معدلات الفائدة في توظيف الأموال في المؤسسات المالية والبنكية،
- أما التضخم الناشئ عن الطلب فيمكن علاجه عن طريق زيادة العرض الكلي لمواكبة في مستوى الطلب الكلي إما عن طريق السلع المحلية وهو الاختيار الأمثل لما ينتج عنه من انخفاض في مستويات البطالة،
- أما التضخم الناشئ عن زيادة النفقات العامة يتم القضاء عليه بترشيد الانفاق العام.

ثانيا: البطالة

البطالة هي ظاهرة عالمية، وتعتبر من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وذات آثار اقتصادية واجتماعية، وتعمل الحكومات على خفض معدلات والتخفيف من حدتها.

1- تعريف البطالة وطرق حساب معدلاتها:

أ- تعريف البطالة:

- **حسب المكتب الدولي للعمل:** تتكون فئة العاطلون عن العمل من كل الأشخاص الذين تجاوزوا سنا معينا ووجدوا أنفسهم في يوم أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية[109]:
  - بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
  - متاح للعمل: أي الأشخاص الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
  - يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة للبحث على العمل بأجر.
- **حسب الديوان الوطني للإحصاء:** يعتبر بطالا كل شخص توفرت فيه المواصفات التالية:
  - أن يكون في سن يسمح له بالعمل ما بين 15 سنة و64 سنة.
  - ألا يملك عملا عند إجراء التحقيق الاحصائي.
  - أن يكون في حالة بحث عن العمل.
  - أن يكون على استعداد تام للعمل، وأن يكون مؤهلا لذلك.
- **وحسب المفهوم الاقتصادي للبطالة:** فتعرف على أنها وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية.

ويعتبر مكتب العمل الدولي أن كل شخص يبلغ 15 سنة بطال إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل.

وحسب مفهوم سوق العمل فتعرف على أنها العاطلين عن العمل، حيث تشكل ظاهرة غير صحيحة في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[110]

وتعرف قوة العمل في أي مجتمع بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون جديا عن عمل[111].

ب- طريقة حساب معدل البطالة

وتقاس البطالة في المجتمع عادة من خلال ما يسمى بمعدل البطالة. وهو يساوي نسبة عدد الأفراد العاطلين عن العمل (سواء من الذين كانوا يعملون سابقا أو من الداخلين الجدد إلى سوق العمل) إلى إجمالي القوى العاملة أو النشطين اقتصاديا. وهؤلاء يمثلون السكان في سن العمل سواء أكانوا عاملين أو متعطلين، وذلك في لحظة زمنية معينة[112]وعلى ذلك يمكن القول أن:

معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين عن العمل/ حجم قوة العمل (العاملون+ المتعطلون) * 100

ومن الملاحظ إن قياس معدل البطالة بالطريقة السابقة لا يأخذ في الحسبان البطالة المقنعة والبطالة الموسمية. وكما تواجه هذه الطريقة عدة مشاكل منها:

وجود عدد من الأفراد يسجلون أنفسهم في أكثر من مكتب توظيف وبذلك يحسبون أكثر من مرة[113].

---

[109] B.I.T , La normalisation internationale du travail, nouvelle série 53, Genève, 1953, pp48-56

[110] محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس ونضام على عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص307.

[111] أحمد زهير شامية، صالح خصاونة ومحمد ظافر محبك، مبادئ الاقتصاد 2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر 2008، ص279.

[112] هيثم الزغبي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، 2001، ص145.

[113] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص80.

صعوبة إعلان معدل البطالة، شهريا، فصليا، سنويا. (في البلدان النامية: سنويا وفي البلدان المتقدمة: شهريا وفصليا)

صعوبة مناهج قياس معدل البطالة. ففي كثير من البلدان ذات المكانات المحدودة، غالبا ما يعتمد على التعدادات السكنية في حساب هذا المعدل، وفي البلدان الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسوحات الإحصائية، وذلك عبر اختبار عينة وتحليل نتائجها.[114]

2- أنواع البطالة.

أ- **البطالة الاجبارية:** وتعرف على أنها وجود أفراد تتوافر لديهم القدرة على العمل وكذلك الرغبة في العمل وكذلك الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون أعمالا ولا يعملون وبالتالي لا يحققون أي إنتاج[115]. كما يطلق على هذه البطالة أيضا البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب، ويعرف كينز هذا نوع من البطالة التي تتحقق عدم قدرة (أو كفاية) الطلب الكلي على امتصاص كمية الإنتاج يشارك فيها أجمل القوى العاملة المتاحة وهذا يعود أساسا إلى عدم مرونة الأجور النقدية في الانخفاض. ويندرج تحت مفهوم البطالة الاجبارية ما يلي:

- **البطالة الدورية:** تحد نتيجة التغيرات أو التراجع في النشاط الاقتصادي أي أنها تصاحب فترات الكساد في الدورات الاقتصادية التي تصيب المنتجات الرأسمالية. [116]أي هي التي تحدث بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورات الاقتصادية[117]. والمقصود بالبطالة الدورية هي دورية هذه الدورة الاقتصادية وسماتها في ميدان البطالة[118]، ومن أهم سمات حركة هذه الدورة هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة، ويتراوح المدى الزمني لهذه التقلبات بين ثلاث وعشر سنين، وتتسم التقلبات بارتفاع معدل البطالة في مرحلة الكساد (الركود)، أما التوسع (الانتعاش) فمن سماتها انخفاض معدل البطالة.
- **البطالة المقنعة:** وهي أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهورها في إحصاءات البطالة وهي وجود عدة أشخاص يعملون في مكان واحد يحتاج ربما إلى عامل واحد أو اثنين[119]، ويمكن تعريفها على أنها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال، بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، أي حالة عمالة بالظاهر تعمل، وتتقاضى أجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا من الإنتاج، وهذا مما يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات [120]. ويمكن التفريق بين البطالة المقنعة وجميع أنواع السابقة ذكرها أن هذه الأخيرة تأثيرها واضح ويمكن قياسها واكتشافها، أما البطالة المقنعة فيصعب قياسها واكتشافها، وذلك أن القوة المعطلة تحسب مع القوى العاملة بينما في الحقيقة تعتبر معطلة والسبب في ذلك أن إنتاجها ضعيف جدا. وتظهر البطالة في المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية.[121]

---

[114] بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، 2010، ص323.

[115] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، دار وائل للنشر، ط2 ، الأردن،2000 ، ص264.

[116] ادم مهدي أحمد، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 1999، ص96.

[117] بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط1، الطبعة الأولى، المنهل اللبناني، بيروت، 2010، 325.

[118] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 308.

[119] نفس المرجع أعلاه، ص308.

[120] بسام حجار وعبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص327.

[121] هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص145.

- **البطالة الوافدة:** وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون[122].
- **البطالة السلوكية:** وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع، وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع جمع القمامة... للوافدين من الدول الأخرى بذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل[123].
- **البطالة السافرة:** حالة البطالة الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، ودون جدوى[124].

ب- **البطالة الاختيارية:** هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما بعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، فقرار البطالة هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.

- **البطالة الموسمية:** هي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، فقد شهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلا أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم المؤقتة.[125]
- **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى أو يغير مهنة إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة) أو حينما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية الأطفال ورعايتهم، فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن إمكانيات المتاحة والفاضلة بينهما.

ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة وعلاقته بالتضخم.

1- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

للبطالة عدة أثار كما يلي:

- **على المستوى الاقتصادي:** فنجد أثارها واضحة على المستوى الاقتصاد الكلي، حيث أن اتجاهات نمو الطلب على العمل يعني نمو الإنتاج، ومن ثم فإن أي تباطؤ في النمو الاقتصادي يعني زيادة معدلات البطالة، كما ينجم عن البطالة عدم استغلال عنصر العمل وهو يؤدي إلى نقص الإنتاج والدخل، كما أن تعطل الخبرات والمهارات العلمية التي يكسبها الإنسان في العمل تعطل قيمة رأس المال البشري.[126]

[122] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي مرجع سبق ذكره، ص271.

[123] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص79.

[124] بسام الحجار وعبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص327.

[125] محمود حسين الوادي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص307.

[126] علي خالفي، مدخل الى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص187.

- **على المستوى الاجتماعي**: فتتلخص الآثار على النحو التالي:
  - الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الانحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه،
  - الشعور بالنقمة مما يؤدي إلى السرقة والاجرام، والقلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة،
  - اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.[127]

3- **علاقة البطالة بالتضخم**: من خلال الدراسات الاقتصادية المختلفة، فقد تم التوصل إلى وجود علاقة بين التضخم والبطالة، ومن تلك الدراسات، الدراسة التي قام بها الاقتصادي الإنجليزي "فيليبس" الذي وجد من خلال دراسته أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة، وإنما تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والبطالة.[128]

4- **وسائل علاج البطالة**: لا يمكن القضاء بشكل نهائي على البطالة وإنما يمكن الحد منها وذلك خلال ما يلي:

- العمل على خلق فرص عمل دائمة من خلال تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك،[129]
- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية التي تبني السياسات الاقتصادية الزامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار، على أن زيادة معدلات النمو كانت دوما تصطحب بارتفاع في طلب على قوة العمل،[130]
- المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات السوق من خلال التخطيط التعليمي الجيد،[131]
- إنشاء صندوق للتأمين على البطالة صفة الرئيس تقديم منح للعاطلين عن العمل تحفظ كرامتهم إلى أن يحصلوا على وظائف دائمة.
- خفض تكلفة العمل فهذا الاقتراح ينطلق عدد من الخبراء من فكرة معينة فحواها أن عدم استجابة الأجور للتكاليف مع الصدمات التي حدثت في البلدان الصناعية، من شأنه أن يجعل كلفة مرتفعة، ويضعف بالتالي من الموقف التنافسي في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيج وبالتالي انخفاض الأجور يسهم في خفض معدلات البطالة[132]
- تعديل ظروف السوق والحاجة إلى بيئة دولية مواتية.

---

[127] حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص261.

[128] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص167.

[129] فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص261.

[130] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص98.

[131] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص191.

[132] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص98

المحور الحادي عشر:

المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

تمهيد.

المؤسسات الاقتصادية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها، وتعمل على توفير التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية، كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي، من بين أهم المؤسسات الاقتصادية الدولية صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: المؤسسات الاقتصادية الدولية.

1- صندوق النقد الدولي:

أ- نشأة صندوق النقد الدولي:

في مؤتمر بريتون وودز والذي عقد في عام 1944 في مدينة نيوهامشير في الولايات المتحدة الامريكية وذلك من أجل مناقشة وبحث السلوك النقدي الذي يتعين على دول العالم الإمتثال له في الفترة المقبلة وكذا ضرورة الاتفاق على نظام نقدي جديد يوفر حرية التجارة ويمد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية، عرض في هذا المؤتمر أهم مقترحين وهما لكل من اللورد كينز الإنجليزي وهاري هوايت الأمريكي من أجل تحقيق الأهداف التي عقد من أجله وفيما يلي نستعرض أهم النقاط التي تعرض إليها كل من هذين الاقتراحين.

- **مشروع كينز:**

وقد ذهب كينز في مشروعه إلى أن إدارة وضبط النظام العالمي الجديد تتطلب تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، ويكون لكل دولة مشتركة بها حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة، وقد قصد كينز بذلك إنشاء اتحاد للمقاصة الدولية تكون مهمته البنك المركزي في النظام النقدي المحلي، مع ترك الحرية لكل دولة عضو في تحديد سياستها بما يتناسب وظروفها.[133]

كما تضمن مشروع كينز اقتراح قيام هذه المؤسسة الدولية بمنح القروض إلى الدول الأعضاء على غرار ما تقوم به البنوك التجارية عند تقديم القروض لعملائها، أن يتم منح هذه القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الخارجية.[134]

واقترح كينز أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم بانكور وهي عبارة عن وحدة نقدية حسابية قياسية تستخدم في تسوية المدفوعات بحيث ترتبط قيمتها بالذهب[135].

- **مشروع هاري هوايت:**

كان جوهر اقتراحه يتلخص في أن نظام النقد الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال والتخفيضات المستمرة في العملة.

وقد اقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي " اليونيتاس" والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو اليونيتاس وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق.[136]

---

[133] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص153.

[134] ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص305.

[135] بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص177.

[136] زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع السابق، ص154.

عموما قد يتشابه المشروعين من حيث المبادئ الأساسية، فقد تضمن كل منها ما يلي:

- إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية،
- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات،
- توفير الائتمان للدول الأعضاء،
- العمل على استقرار أسعار الصرف.

كما أن الفرق بين هذين المشروعين يتلخص في أن مشروع كينز قدم مقترحات بخصوص إنشاء مصرف عالمي وعملة عالمية بانكور ونظام موحد للمفاوضة، في حين أن مشروع هاري قد ركز على القضايا المتعلقة بإعادة الأعمال وقد تضمنت إنشاء صندوق دولي لتحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي المستمر على الصعيد العالمي وقد تضمنت مقترحاته كذلك ضرورة حماية أسعار الصرف وتثبيتها.

- **تعريف صندوق النقد الدولي:**

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة والذي نشأ بموجب معاهدة دولية في العالم 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاءه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 دولة وقد بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947.[137]

ويمثل صندوق النقد الدولي إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي وهو يفوق بذلك البنك العالمي للإنشاء والتعمير في الأهمية ويرجع السبب في ذلك أن صندوق النقد الدولي قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تمويل العملات.

ب- أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي:

أصبح صندوق النقد الدولي يقوم بوظائف عديدة وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف والتي نستعرض كما يلي:

- **أهداف صندوق النقد الدولي:** يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي نذكر منها ما يلي:

- الهدف العام لصندوق النقد الدولي هو تشجيع التعاون الدولي في مجال النقد وذلك بواسطة هيئة دولية دائمة تهيئ سبل التشاور ولتأزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية، وخاصة بعد تراجع العمل بقاعدة الذهب فلم تعد العملات الوطنية مغطاة بالذهب كما كان في السابق، وقد استلزم ذلك وجود منظمة دولية تملك خبرات وآليات تعمل على ضبط أسعار العملات الوطنية.
- تشجيع وتيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الخارجية الدولية، فالتوسع في التجارة الدولية يسهم في التنمية الاقتصادية لكل من الدول الأطراف في تلك التجارة، إلا أنه يجب أن يكون ذلك التوسع متوازنا بين جميع أطرافه والسبب في ذلك أن التوسع غير متوازن يؤدي إلى الخلل في معدل التبادل للعملات، مما يؤدي إلى مشكلات في التنمية الاقتصادية.

[137] ماهو النقد الدولي https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance تاريخ الاطلاع 2022/02/18

- العمل على تجنب تخفيض قيمة تبادل العملات الوطنية بالعملات الأجنبية لأغراض تنافسية والقصد من ذلك مجابهة السياسات الاقتصادية التي تحدد سعرا تحكميا للعملات الوطنية بهدف تشجيع التصدير ودعم منتجات وطنية معينة لحماية الصناعة الوطنية ويهدف الصندوق إلى وضع قواعد ونظم نموذجية لتبادل العملات.
- إنشاء نظام المدفوعات متعدد الأطراف بهدف تسهيل عقد الصفقات النقدية بين الدول.
- العمل على إلغاء القيود التي تعرقل عمليات التجارة الخارجية.[138]
- تدعيم الثقة لدى البلدان، متيحا لهم استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دول اللجوء إلى إجراء مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي[139]

- **وظائف صندوق النقد الدولي:**

يمارس صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق أهدافه وظيفتين أساسيتين: الأولى تنظيمية رقابية بحيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات واستقرار أسعار الصرف وتنشيط التبادل الدولي أما الوظيفة الثانية فهي تمويلية ويحتفظ الصندوق لهذه الغاية بمجموعة كبيرة من العملات يستعين بها لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية.[140]

كما يمكن إبراز وبشيء من التفصيل وظائف صندوق النقد الدولي في مجموعة النقاط التالية:

- يقدم صندوق القروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل الدول على إصلاح تلك الاختلالات.
- يعمل الصندوق كمستشار نقدي ومالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات والنصائح التي يقدمها الصندوق سنويا من خلال تقريره السنوي.
- حسب نظام الصندوق تستطيع الدولة أن تقترض بالعملات الصعبة.
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
- يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة.[141]

ت- الهيكل التنظيمي وموارد صندوق النقد الدولي:

يتولى القيام بأعمال الصندوق أربعة أجهزة وهي:

- **مجلس المحافظين:** يضم مجلس المحافظين ممثلين لكل الأعضاء وهو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ له عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد وكذا محافظ

[138] مصطفى سيد عبد الرحمن، المنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص66.

[139] ماهو صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance تاريخ الاطلاع 2022/02/18

[140] بسام حجاز، مرجع سبق ذكره، ص ص 179-180.

[141] عادل أحمد، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص ص 257-258.

مناوب له، ويبث مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه يفوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية[142]

- **المجلس التنفيذي:** ويتألف المجلس التنفيذي من24 مديرا ويرأسه المدير العام للصندوق ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوما كاملا، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة وتخصيص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب كل من الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فيتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين.[143]

ويختص هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق وإدارة شؤنه اليومية وله كل الصلاحيات في هذا الصدد تلك التي تدخل صراحة في اختصاص مجلس المحافظين.

- **مدير الصندوق:** ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، وهو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق وذلك بنص اتفاق الصندوق وهو الذي يرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه وذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس، ومدة عقده خمس سنوات قابلة لتجديد، وعادة ما يتم تعيين مديرا للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد والائتمان والمال ويساعده في عمله نائب أو نائبان آخران.[144]
- **هيئة موظفي الصندوق:** بحيث يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين يكونون الهيئة العاملة بالصندوق ويراعي في انتقاءهم أقصى درجات الكفاءة والتخصيص الفني مع توسيع القاعدة التي يختار من بين مواطنيها، هؤلاء الموظفين إلى أكبر حد ممكن ويتعين أن يقر عضو هيئة موظفي الصندوق عند تعيينه أنه لن يقبل أية تعليمات فيما يتعلق بممارسة واجباته في الصندوق من أية حكومة أو سلطة خارجية عن الصندوق.

أي أن العاملين في صندوق النقد الدولي موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق وليس أمام سلطاتهم الوطنية، ويعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلد ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا ويضم الصندوق 22 إدارة ومكتبا يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام.[145]

ث– موارد واستخدامات صندوق النقد الدولي:

- **موارد صندوق النقد الدولي:** فقد تولد عن مؤتمر بريتون وودز رأس مال دولي وهو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي وهذه الاشتراكات تكون من مجمل الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية بحيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق.[146]

---

[142] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 257، 258.

[143] ماهو صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance تاريخ الاطلاع 2022/02/18

[144] زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص163.

[145] ماهو صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance تاريخ الاطلاع 2022/02/18

[146] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره،ص308.

وتعكس الحصة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي وتتألف الحصة من 25 %ذهبا و75 % من عملة البلد العضو، وفي حال عدم توافر كمية الذهب والدولارات المطلوبة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من قيمة الحصة ذهبا وتدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية، ونظام الحصص هو من أهم السمات الأساسية لصندوق النقد الدولي .

ويملك كل بلد عضو في الصندوق 250 صوتا مع زيادة صوت واحد لكل 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة من حصته مما يؤدي الأكثرية الساحقة من الأصوات لمصلحة الدول التي تملك الحصص الأكبر.

إضافة إلى حصص الأعضاء فإن للصندوق موارد خاصة كذلك مثل العمولة التي يحصل عليها من معاملات الدول الأعضاء معه عندما تلجأ إلى استخدام موارده وكذا العمولة التي يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه الدول في الذهب بيعا وشراء، والفائدة التي يحصل من استثماره في أذونات الخزانة الأمريكية.[147]

ويجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الإقراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تحديد للنظام النقدي الدولي:

- الاتفاقات العامة للاقتراض(GAB) التي تم إنشاءها في عام 1962 ويشارك فيها أحد عشر مشتركا (حكومات البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية).
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة.

- **استخدامات صندوق النقد الدولي:** ويتم الاستفادة من رأسمال صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الأعضاء ممن يعانون من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتهم وقد حددت بموجب مواد اتفاقية الصندوق الشروط التي بموجبها يحصل العضو على القروض من الصندوق وكذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو، وذلك بدلا من اللجوء إلى تدابير اقتصادية تسيء إلى حرية التبادل التجاري الدولي.

ومن مجموعة القواعد والضوابط المفيدة، حتى يمنع الدول الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده ما يلي:

- لا يجوز للدولة العضو أن تسحب، في سنة، من صندوق النقد عملات أجنبية تتجاوز 25 % من حصتها المقدرة في الصندوق خلال 12 شهرا، وعند السحب من موارد الصندوق في حدود هذه النسبة يجب على الدولة أن تضع تحت تصرف الصندوق قدرا من عملتها الوطنية يعادل قيمة المبالغ المسحوبة.
- يفقد العضو حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200% من حصته.
- كما يتعين على الدولة العضو أن تقدم بأدائها خلال فترة تتراوح ما بين 3-5 سنوات عن طريق إعادة شراء عملتها الوطنية في صندوق النقد مقابل الذهب أو عملات أخرى.
- يدفع البلد العضو عندما يلجأ إلى السحب من موارد الصندوق عمولة قدرها 3/4 % وللصندوق أن يخفض هذه العمولة أو أن يرفعها كلما تزايد أجل السداد وزادت قيمة المسحوبات.[148]
- أن يكون الغرض من الحصول على تلك العملات هو مواجهة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الجارية.
- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة أعباء الدولة لمواجهة أعباء الدولة الناشئة عن أعمال الإغاثة والتعمير أو تصفية ديون الحرب.

[147] نفس المرجع أعلاه، ص162.

[148] بسام حجاز، مرجع سبق، ص ص 181-182.

ويعتبر لجوء الدولة العضو إلى موارد الصندوق في حقيقة الأمر اقتراضا منه، غير أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بقيمته الوطنية، وبالتالي تستبدل لفظة سحب بمصطلح شراء العملة.[149]

ومن بين أهم أشكال القروض والتسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء نذكر ما يلي:

- اتفاقات الاستعداد الائتماني،
- تسهيل الصندوق الممدد،
- تسهيل النمو والحد من الفقر،
- تسهيل الاحتياطي التكميلي،
- خطوط الائتمان الطارئ،
- مساعدات الطوارئ.

2- البنك الدولي:

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، المعروفة بالبنك الدولي[150] في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينات القرن العشرية، أضحى جليا احتياج البلدان النامية الأشد فقرا لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

أ- **المكونات:** يتألف البنك الدولي من مجموعة مكونة من خمس منظمات عالمية هي:

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** أنشئ في جويلية 1944 وبدأ بموازنة نشاطه في 27 ديسمبر 1945 وكان بمثابة المؤسسة الأصلية لمجموعة البنك الدولي، من أهم أهدافه:
  - المساهمة في تمويل المشاريع التنموية الخاصة والمرتبطة بالتنمية المستدامة.
  - إعطاء الأولوية للاستثمار الأجنبي الخاص.
  - تقديم قروض – ذات غرض تنموي- خاصة للدول النامية التي يكون فيها متوسط دخل الفرد منخفض نسبيا.
  - المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان المدفوعات لدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية[151].
- **المؤسسة الدولية للتنمية:** أنشأت في سنة 1960 وتمثل ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة الدول الأكثر فقرا في العالم وتهدف إلى تخفيض عدد الفقراء في العالم من خلال:
  - تقديم قروض دون فوائد.
  - منح برامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي.
  - تقديم منح للدول التي تعاني ارتفاعا في أعباء مديونياتها.
  - تحقيق حدة التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل وتشجيع التنمية الريفية.

[149] بسام حجاز، مرجع سبق ذكره، ص182

[150] نفس المرجع أعلاه، ص182.

[151] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 104.

- تحسين أحوال المعيشة للشعوب من خلال الاستثمار في العنصر البشري (التعليم، الرعاية الصحة خاصة في مجال مكافحة فيروس الايدز والملاريا والسل)
- المساهمة في إعداد دراسات تحليلية هدفها بناء قاعدة معرفية تسمح بتصميم سياسات اقتصادية سليمة غرضها الأول تخفيف الفقر.
- تهيئة مناخ الاستثمار لجلب الاستثمارات بشتى أنواعها.

- توسيع نطاق قدرات الدول المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية أو إرساء مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالموارد العامة من خلال تبني جملة من الاصلاحات المؤسسية.

وتعد المؤسسة الدولية للتنمية واحدة من أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى الدول الأكثر فقرا في العالم والبالغ عددها 79 بلدا. فتقوم هذه المؤسسة بإقراض الأموال (أو ما يعرف بالاعتمادات) دون فوائد تمتد فترة السداد إلى ما بين 35 إلى 40 سنة وتشمل فترة سماح مدتها عشرة سنوات.

وللإشارة فإنه بينما يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، تحصل المؤسسة الدولية للتنمية على مواردها المالية بصفة أساسية عن طريق المساهمات التي تقدمها الدول الأكثر غنى بالبنك الدولي. كما تحصل على الموارد الإضافية من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن مدفوعات سداد الاعتمادات السابقة التي تحصلت عليها الدول المقترضة منها.

- **مؤسسة التمويل الدولية:** أنشئت سنة 1956، وتضم 182 بلدا عضوا حتى سنة 2010، وهي مؤسسة عالمية للاستثمار تعنى بالتعامل مع القطاع الخاص من خلال تعزيز استثماراته في البلدان النامية الأعضاء فيه وتتمثل أولويات استراتيجيته في تعزيز عملية التنمية على النحو التالي:
  - خوض غمار المخاطر المدروسة والتي لا يستطيع القطاع الخاص خوضها بمفرده.
  - تبادل المعارف من أجل تعزيز الاستثمار الناجح للقطاع الخاص وروح المبادرة وتعزيز بيئة الأعمال التجارية.
  - تقديم المشاورة حول الفرص الخاصة بالمشاريع.
  - تعزيز التركيز في الأسواق الرائدة خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - التعامل مع القيود التي تكبل استثمارات القطاع الخاص.
  - عصرنة المؤسسات المالية المحلية من خلال تشجيعها على استخدام الأدوات المالية الحديثة.
  - تقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية لمساعدة القطاع الخاص في الدول النامية.

وبلغت مجموع استثمارات هذه المؤسسة في نهاية سنة 2005 حوالي 236 مشروعا موزعا في 67 بلدا.

- **المركز الدولي لضمان الاستثمار:** وهي مؤسسة تقدم تأمينات (ضمانات) ضد المخاطرة السياسية غير التجارية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها.
- **المركز الدولي لتسويق منازعات الاستثمار:** تأسس سنة 1966، ويسعى إلى تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة له.

ب- الهيكل التنظيمي: ينقسم الهيكل التنظيمي للبنك الدولي إلى ما يلي:

- **مجلس المحافظين:** وهو الهيئة العليا المخولة باتخاذ القرارات في البنك ويتألف من محافظ ونائبا له عن كل بلد عضو.

ويجتمع مرة واحدة في السنة في سياق الاجتماعات السنوية لمجالس محافظة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتتمثل أهم مهامه فيما يلي:

- قبول أو رفض انضمام أعضاء جدد.
- زيادة أو تخفيض رأس المال البنك.
- اتخاذ ترتيبات رسمية للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.
- الموافقة على التعديلات المتعلقة باتفاقية انشاء البنك الدولي.

- **مجلس المديرين التنفيذي:** ويتألف من 25 مديرا تنفيذيا خمسة منهم يتم تعيينهم من طرف خمسة أكبر المساهمين في رأس المال البنك، بينما تمثل الدول الأعضاء الأخرى باقي المدريين التنفيذين. ويجتمع مرتين كل أسبوع على الأقل لمدة 5 سنوات. ومهمته الأساسية الإشراف على عمل البنك الدولي كإعداد الميزانية الإدارية، اعتماد القروض والضمانات وقرارات الإقراض والتمويل.
- **الرئيس:** وهو الذي يرأس اجتماعات مجلس المدريين التنفيذيين والمسؤول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة. وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك الدولي من مواطني أكبر المساهمين في البنك وهي الولايات المتحدة وهي بالتالي التي ترشحه. وينتخب من قبل مجلس المحافظين لفترة مدتها 5 سنوات قابلة للتجديد[152]

ج – البنك الدولي: موارده، سياسة الاقتراض وقروضه

- **الموارد:** تتكون موارد البنك الدولي مما يلي:

- **اشتراكات الحصص:** يشترك أعضاء البنك في رأس ماله وتوزع الحصص على الأعضاء وفقا لحصصهم في صندوق النقد الدولي تقريبا مع اختلافات تسييره. وتقسم حصة كل عضو إلى ثلاثة أجزاء:
  - 2% من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهبا أو دولارات أمريكية وهذه تكون قابلة للإقراض.
  - 8% من الحصة تدفع بالعملة المحلية للدولة العضو وهذه لا تكون قابلة للإقراض إلا بموافقة البلد العضو.
  - الباقي وقدره 88%من الحصة لا يكون قابلة للإقراض وإنما يخصص لضمان التزامات البنك نفسه وما يضمنه من قروض.

- **الاقتراض:** من الواضح أن الجزء المخصص من رأس مال البنك للإقراض جزء صغير ولذلك فإن البنك يعتمد بصفة أساسية على الاقتراض أو على ضمان قروض الدول لتمويل العمليات التي يساهم فيها. فالبنك يتدخل ضامنا للدولة الراغبة في الاقتراض من سوق رأس المال. إن هذا الضمان الذي يمنحه البنك يسهل على هذه الدولة الحصول على القرض، كما يمكن للبنك الدولي الاقتراض مباشرة من السوق باسمه ثم يعيد إقراض الدولة العضو طالبة القرض.

وغني عن البيان، أن قبول البنك بالإقراض عن طريق القروض التي يعقدها مع السوق الدولي لرؤوس الأموال أو القروض التي يضمنها، إنما يعني في نهاية الأمر توفير أكبر قدر من الضمان للدائنين في هذه الأسواق، فالبنك لم يحل محل هؤلاء الدائنين، وإنما تدخل لضمان ديونهم للدول الأخرى.

- **قروض البنك الدولي:** تقوم سياسة الإقراض لدى البنك الدولي على منح مجموعة من القروض متوسطة وطويلة الأجل والموجهة أساسا للدول النامية والتي لم يبلغ دخل الفرد فيها السنوي حدا معينا تصبح بعدها قادرة على استيفاء

[152] البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 2024/01/12

حاجتها التمويلية عن طريق الاقتراض المباشر من أسواق رأس المال العالمية.[153]

أما أنواع القروض التي يمنحها البنك عموما فهي كالتالي:

- **قروض المشاريع**: وهي قروض تعطى لتمويل مشاريع معينة مثل مشاريع البنى التحتية، وهذا النوع من القروض يمثل النسبة الغالبة من النشاط الاقراضي للبنك.
- **قروض البرامج**: وتمنح لتمويل برامج انمائية كبرامج تشجيع الصناعة من خلال تمويل الواردات من المواد الأولوية والسلع اللازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات. وهي لا تعطى إلا في ظروف استثنائية بحيث لا تزيد في أي سنة من السنوات عن 10% من مجموع القروض التي يقدمها البنك.
- **قروض التصحيح الهيكلي**: استحدثت سنة 1980 ولا تمنح إلا بتوفر شرطين لازمين هما: ضرورة وجود اختلال كبير في ميزان مدفوعات الدولة والذي يكون من الصعب احتواءه سريعا، أما الثاني، فيتمثل في وجود استعداد لدى حكومة الدولة الطالبة لهذا القرض، تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة، ولهذا ينطوي هذا النوع من القروض على درجة عالية من المشروطية.
- **القروض القطاعية**: أدى العزوف عن قروض التكييف الهيكلي إلى شيوع نوع جديد من القروض، هي القروض القطاعية، وهي تشبه القروض السابقة من حيث أنها لا تعطى لتمويل مشروع معين، بل تستهدف تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض ولكنها تختلف عن قروض التكييف الهيكلي من حيث أنها تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاعات معينة مثل الزراعة أو الصناعة إلا أنها تنطوي كذلك على عدد درجة عالية من المشروطية، وإن كان نطاقها محدد بالقطاع الذي تمنح من أجله.[154]

3- منظمة التجارة العالمية

تساهم منظمة التجارة العالمية L'organisation mondiale du commerce في تأكيد تيار العولمة وتأكيد عولمة الأسواق واتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياه التنافسية والاعتماد على الأسواق الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص. وبالتالي فهي تجسيد للاتجاه البارز نحو محاولة تحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة لا تعرف الحواجز أمام حركة السلع (مادية أو خدمية أو تكنولوجية) وحركة رأس المال ومن جهة ثانية، تحويل العالم إلى حقل قانوني واحد تتوحد فيه القواعد الموضوعية التي تحكم المعاملات التجارية والمالية الدولية[155].

أ- النشأة والوظائف

- **نشأتها**: نشأ عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " الجات " GATT" عدد من الاتفاقات الفرعية، تمثلت أبرزها في تأسيس منظمة التجارة العالمية-فهي تعد المولود الشرعي للاتفاقية السابقة-ففي 15 أفريل 1994. أعلن وزراء المالية والاقتصاد لأكثر من 117 دولة في مراكش قيام منظمة التجارة العالمية لتدخل النشاط في أول جانفي من عام 1995. وينظر إليها اليوم بأنها من أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية المنشأة في القرن العشرين،

[153] عبد المجيد عبد المطلب، العولمة: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص 86.

[154] نفس المرجع أعلاه، ص90

[155] محمد دو يدار، المنظمة العالمية للتجارة: الفلسفة القانونية والأبعاد القانونية، سلسلة دراسات استراتيجية، السنة الثانية، العدد الثاني ،2001 ص48.

فهي تشارك بحوالي 95 % من التجارة العالمية وبلغ عدد منتسبيها بنهاية سنة 2010 حوالي 144 دولة[156].

- **أهدافها:** لمنظمة التجارة العالمية أهداف ووظائف متعددة حاولت تحقيقها ومن أبرزها:

- **ناد للمفاوضات متعددة الأطراف:** من أهم وظائف المنظمة جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث فيه الأعضاء في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف من مستوى أعلى، تهدف إلى تحرير التجارة.
- **فض المنازعات المتعلقة بالتجارة:** لم تكن آلية اتفاقية "الجات " كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء، التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام ومبادئ المنظمة –نظر لكثرتها وتشعبها–لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة تمثلت في مجلس تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية.
- **إطار للتواصل بين الدول الأعضاء:** تلعب الشفافية دوار مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول وبخاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة وبخاصة المؤثرة في شؤون التجارة الدولية.
- **مساعدة الدول النامية:** تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية منها وتلك التي تم بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق –حيث تشكل 75% من عدد الأعضاء–وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة فتعطيها على سبيل المثال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة.
- **التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى:** تسعى منظمة التجارة العالمية إلى التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة له، ويعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي تهم منظمة التجارة العالمية نظرا لما يتضمنه من مصادر الغذاء والمواد الأساسية للعديد من الصناعات الأخرى ولهذا كان تحرير هذا القطاع يمثل خطوة كبيرة[157].

- **مبادئها:** يرتكز عمل منظمة التجارة العالمية على مجموعة من المبادئ التي ينبغي على الدول الأعضاء الالتزام بها هي:

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويقتصد به حصول الدولة على كل المزايا الممنوحة من بلد لآخر للبلدان الأعضاء الأخرى تلقائيا حتى ولو لم يكن البلد طرفا في الاتفاقية، ويستثنى من ذلك الدول الداخلة في ترتيبات تجارية إقليمية.
- **مبدأ المعاملة الوطنية المماثلة:** ويعني أن تتم معاملة كل دولة لسلع الدول الأعضاء الأخرى معاملة السلع الوطنية سواء فيما يتعلق بالضرائب المحلية أم الأنظمة المعمول بها.
- **مبدأ تخفيض التعريفات الجمركية:** والمراد منه أن تتعاون الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على خفض تعريفاتها الجمركية أمام الواردات تحفيزا للتجارة العالمية وتقليصا للعوائق عليها أو على الأقل ربط تلك التعريفات بحيث لا تزيد.
- **مبدأ خطر القيود الكمية:** المقصود أن يتم امتناع الدول العضوة في منظمة التجارة العالمية عن استخدام القيد الكمي

[156] موقع المنظمة، https://www.wto.org تاريخ الاطلاع 2024/01/13

[157] حسن لطيف كاظم الزبيدي ومازن عيسى ن الشيخ راضي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، العين: دار الكتاب الجامعي، الامارات،2002، ص ص 167،168.

(تحديد الواردات بكمية معنية) في أساليب التعامل التجاري مع الدول الأعضاء الأخرى. بمعنى أن الدول الأعضاء ليس لها إلا استخدام الرسوم الجمركية كآلية وحيدة للحماية.

- **مبدأ تجنب سياسة الإغراق:** الغاية منه أن تتعهد الدول الأعضاء بالامتناع عن دعم السلع المصدرة دعما ماليا مباشرا من أجل ترسيخ قيم التنافس الحر بين الشركات بدون التدخل الحكومي.

ب- **شروط العضوية وأساليب التصويت:** ليست العضوية في منظمة التجارة العالمية مفتوحة بل تخضع لشروط وقواعد واجراءات للدول الراغبة في الدخول في عضويتها وهي:

- **تقديم تنازلات في مجال التعريفات الجمركية:** تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانظام اليها تقديم جدول تنازلات عن مجموعة من التعريفات الجمركية التي سيمسها هذا الإجراء التزاما لا يمكن رفعه من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.
- **تقديم التزامات في مجال الخدمات:** تقدم الدولة الراغبة في الانضمام جدولا بالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات، يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض نمو وتحرر هذا القطاع على أن يكون تحقيق ذلك من خلال وضع جدول زمني لإزالتها.
- **الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:** تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة بالالتزام بتطبيق جميع اتفاقات المنظمة (ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية).

وفيما يتلق بنظام التصويت واتخاذ القرارات، يمكن القول بأن هناك أربعة أساليب تصويت لاتخاذ القرارات في أجهزة المنظمة وهي:

- **توافق الآراء:** ويعني عدم إبداء أي من الأطراف اعتراضه رسميا على القرار المطروح للبث.
- **أسلوب الأغلبية:** ويستخدم هذا الأسلوب عند البث في كافة القرارات التي يتخذها المؤتمر الوزاري والمجلس العام إلا في الحالات التي ينص فيها على خلاف ذلك.
- **أغلبية الثلاثة أرباع:** ويقتصر استخدام هذا الأسلوب على تفسير محدد لأحكام الاتفاقيات أو للموافقة على طلب الإعفاء المؤقت من الالتزامات المقدمة من أي دولة عضو، والذي سبق أن تمت الموافقة على عرضه على المؤتمر الوزاري بتوفيق الآراء.
- **أغلبية الثلثين:** ويقتصر على تعديل أحكام الاتفاقيات الخاضعة لإشراف المنظمة باستثناء مجموعة محددة من الأحكام تم النص على عدم جواز تعديلها إلا بموافقة كل الدول الأعضاء.

ت- **الهيكل التنظيمي:** يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية مما يلي:

- **المجلس الوزاري:** ويعد الهيئة العليا الخاصة باتخاذ القرارات في المنظمة وينعقد مرة كل سنتين على الأقل.
- **المجلس العام:** ويشمل بصفة عامة السفراء ورؤساء الوفود، وأحيانا مسؤولين مرسلين من عواصم الدول الأعضاء.

وينعقد عدة مرات في العام في المقر بجنيف، كما ينعقد هذا المجلس بصفة هيئة مراجعة سياسيات التجارة وكذا بصفة هيئة فض المنازعات والخلافات.

- **مجلس تجارة السلع**: والذي يشرف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالتجارة السلعية متعددة الأطراف.
- **مجلس تجارة الخدمات**: والذي بشرف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في قطاع الخدمات.
- **مجلس الملكية الفكرية**: ويقوم بمهمة الاشراف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية.

وتجدر الاشارة إلى أن هذه المجالس ترفع تقاريرها إلى المجلس العام، كما تتواجد العديد من اللجان المتخصصة ومجموعات العمل التي تنسق مع المجالس السابقة في مواضيع أخرى مثل البيئة والتنمية أو طلبات العضوية واتفاقيات التجارة الإقليمية...الخ .

- **الأمانة العامة**: تتمثل واجباتها الرئيسية في التزويد الفني والمهني للمجالس واللجان المختلفة وتوفير المساعدة الفنية للدول النامية، ومراقبة وتحليل التطورات الحاصلة في التجارة العالمية، وتنظيم المجالس الوزارية، ويرأسها المدير العام.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.

الشكل رقم 4 : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

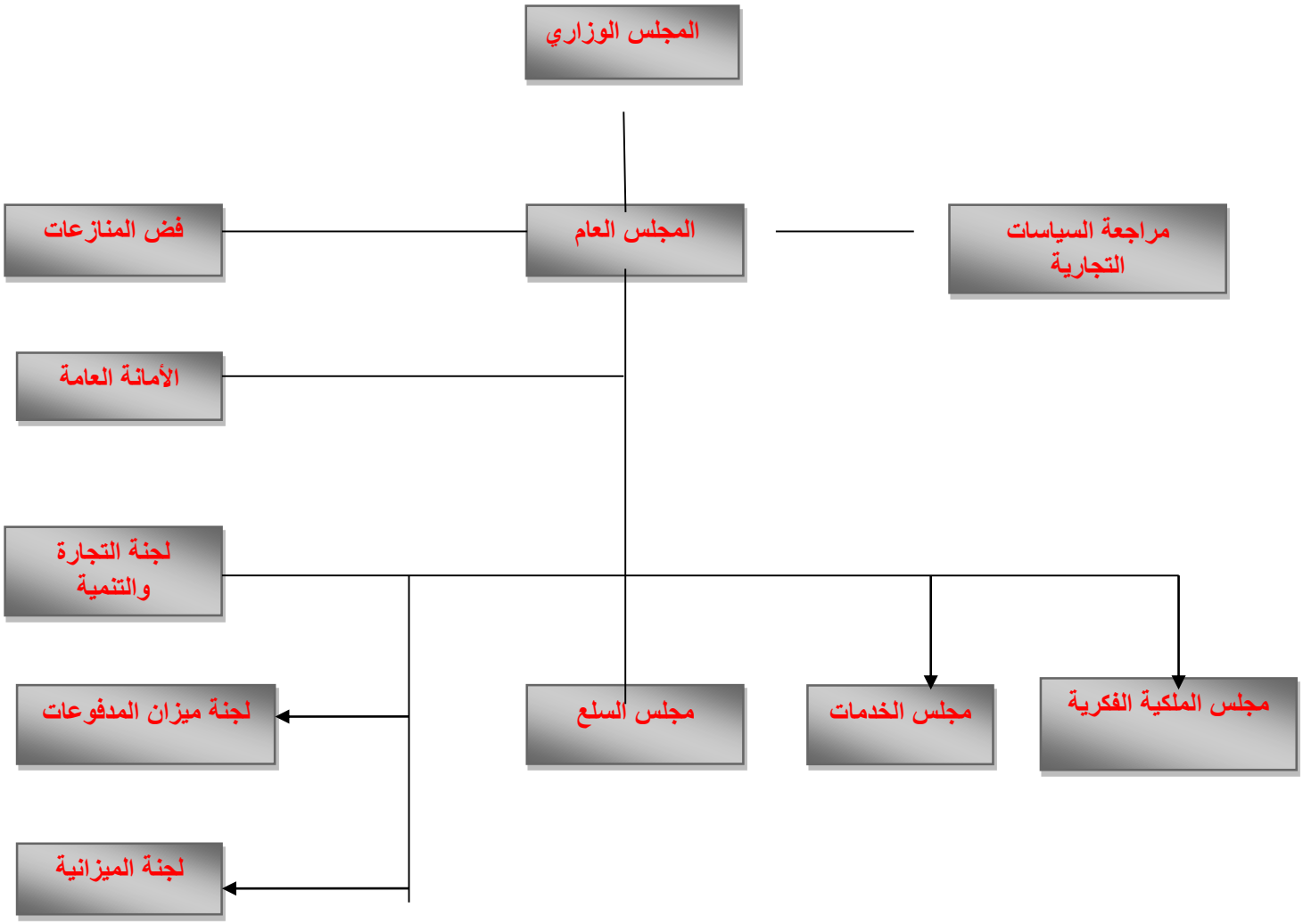

المصدر: منظمة التجارة العالمية الموقع الرسمي على شبكة الانترنت www.wto .org

ثانيا: التكتلات الاقتصادية الجهوية.

تشهد الساحة العالمية العديدة من التغيرات قد يكون لها آثار مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية ولعل من أهم هذه التغيرات الاتجاه نحو الجهوية. وفي هذا الصدد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتجاهات قوية نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية أحد مقومات الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة. وقد حققت بعض هذه التجمعات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي ولعل من أهم الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر النموذج الأمثل الاقتصادي والنقدي والذي بدى في بادئ الأمر عل شكل تجمعات أوروبية متفرقة في الخمسينات والتي تباينت أهدافها وتعد التجارب الأولى في حقل التنظيم الأوروبي ولقد أقضي في سنة 1999 إلى تحقيق الوحدة النقدية تعززت بإصدار اليورو في جانفي 2002 الذي زاد ثقة الأوروبيين في مسيرة التكامل المنتهجة.

1- الاتحاد الأوروبي:

أ- النشأة والتطور:

ولدت فكرة تأسيس اتحاد عام يجمع كل الدول في أوروبا قبل سنوات عديدة من تاريخ تأسيس المجموعة الأوروبية. فبعد معاناة الدول من ويلات الحرب العالمية الأولى ازداد اقتناع القيادات السياسية بضرورة تأسيس كيان يضمهم. حيث بادر السيد" قودن هوفر كاليرقي Coudenhove Kalergi" – أحمد النبلاء النمساويين- في عام 1923م " بتأسيس الحركة الأوروبية"[158] بهدف توحيد الصف الأوروبية" بهدف توحيد الصف الأوروبي. أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951على يد كل من ألمانيا) الغربية (فرنسا إيطاليا ودول بينيلوكس بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ (أول وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية)، وتسمى في المملكة المتحدة غير رسمي ب " السوق المشتركة"، تأسست في اتفاقية روما لعام 1957. وفي بداية العام 1958 دخلت معاهدتا روما حيز التنفيذ واتخذت بروكسل مقرا لاوراتوم والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وفي 19 مارس من العام نفسه انعقدت الجلسة الأولى للمجلس البرلماني الأوروبي في ستراسبورغ وانتخب روبير شومان رئيسا له. وفي الثالث من ماي 1960 تم تأسيس مجموعة التبادل الحر الأوروبي وبعدها بأسبوع أنشئ الصندوق الاجتماعي الأوروبي.

تم توسيع الاتحاد الأوروبي سنة1973 إلى تسعة أعضاء بدخول بريطانيا والدنمارك وايرلندا، وبعدها بثلاث أشهر تم تشكيل الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي، وفي 9-10 ديسمبر 1974 ولد المجلس الأوروبي بعد أن كانت المفوضية الأوروبية قد رأت النور في أول 1967 دخل (النظام النقدي الأوروبي) حيز التنفيذ وصار (الايكو) المتكون من سلة العملات الوطنية، هو وحدة الحساب النقدية الأوروبية.

أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة) في جوان 1988 لجنة برئاسة " جاك ديلكور" وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. وذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاث قواعد لهذه الوحدة:

- التحويل الشامل للعملات،
- تكامل البنوك والأوراق المالية،
- إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.

[158] خالد علي المجيد، الاتحاد الأوروبي النشأة والاهداف والمؤسسات، مركز الدراسات الاستراتيجية، فيينا،2001، ص10.

كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، وأقترح لهذا النظام النقدي للبنوك المركزية وهو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعة ل" ESCB".

ب- بالأهمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي:

تتجلى الأهمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تطور عملية الاندماج الأوروبي،
- تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى -(كالولايات المتحدة واليابان)،
- الرغبة الأوروبية للعب دور مؤثر في السياسات العالمية،
- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسات والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى مناطق للتعاون، ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل،
- إيجاد توازن مع الروابط التي أقمتها مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي مع دول وسط وشرق أوروبا، والحاجة الماسة إلى أسواق جديدة،
- زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب وشرق حوض المتوسط في العديد من المجلات مثل المحافظة على سلامة البيئة، وإمدادات الطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار وغيرها.

ج- أهداف الاتحاد الأوروبي:

يمكن توضيح أهداف قيام الاتحاد الأوروبي – على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مر بها منذ العقد الخامس من القرن العشرين وحتى ما تمخضت عنه معاهدة لشبونة عام 2007-على النحو الآتي:

- التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية،
- إيجاد اتحاد اقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الاجتماعي، وليكن ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز كافة مجالات التقدم الاجتماعي،
- إيجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد،
- العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الأوروبي،
- تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية،
- محاربة الاقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية،
- دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري والإنساني،
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الاتحاد الأوروبي، وحيازة الاحتياطات النقدية الأجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الاتحادي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الاوروبي بطريقة دورية.

ح- المؤسسات العامة للاتحاد الأوروبي:

فيما يلي عرض لأهم المؤسسات العامة المنبثقة عن الاتحاد الاوروبي[159]

- **المجلس الأوروبي:** يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي، كونه ينظم اجتماعات قمة رؤساء وحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رئيس المفوضية في الاتحاد، يجتمع المجلس ثلاث مرات كل عام وذلك استنادا لما تمخضت عنه قمة باريس عام (1974) وما تم عليها من تعديل على عدد من بنودها عام (1985) حيث بات منذ ذلك العام يجتمع مرتين فقط في السنة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة، ورسم السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين كافة الدول الأعضاء في مختلف المجالات، ويتم اتخاذ قرارات المجلس الأوروبي بالإجماع، ولا يعتبر من الأجهزة الإدارية للاتحاد.
- **مجلس الوزراء:** يعد المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب المجالات المتعددة (الدفاعية والخارجية والاقتصادية والثقافية) ومقره في بروكسل، ويعتبر من أهم الأجهزة الإدارية. ومن أهم وظائفه إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء، ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء، ويعقد اجتماعاته حسب الحاجة في أي من مدينة بروكسل ومدينة لوكسمبورغ. وتتغير رئاسة مجلس الاتحاد كل ستة أشهر، ويكون لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا 10 أصوات، لأن لكل دولة عدد من الأصوات الذي يتناسب مع حجم سكانها، ويبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتا، موزعا على 27 دولة هي مجموع الدول الأعضاء، ويكون الموافقة على القرارات بناء على تصويت الأعضاء على أن يتجاوز 62% ممن يمثلون سكان الاتحاد البالغ 500 مليون نسمة.
- **المفوضية الأوروبية:** تعتبر الإطار الذي يعبر عن مصالح الاتحاد الأوروبي، وليس مصالح الدول الأوروبية الأعضاء. ويبلغ عدد الأعضاء في المفوضية 31 عضوا، ويتم تعيين الأعضاء لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، شريطة موافقة البرلمان الأوروبي على تعيينهم، ويعمل في المفوضية 21 ألف موظف، منهم 17 ألف في دولة المقر(بلجيكا)، وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعيا، وأبرز مهام المفوضية إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع من مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات، وتمثيل الاتحاد في الخارج وتوقيع الاتفاقيات، وقبول الأعضاء الجدد.
- **البرلمان الأوروبي:** يمثل البرلمان السلطة التشريعية في الاتحاد، يضم 736 مقعدا موزعة على الدول الأعضاء حسب نسبة السكان لكل دولة، ويتم اختيار أعضاء البرلمان عن طريق انتخابات مباشرة كل خمس سنوات من قبل مواطني الدولة التي يمثلها العضو، ومن صلاحيات البرلمان الاشراف على مراقبة أداء المفوضية، ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية، وفي إقرار ميزانية الاتحاد، بالإضافة إلى وجود لجان متخصصة في التحقيق اللازم عن انتهاك الدول الأعضاء لقوانين الاتحاد.
- **محكمة العدل الأوروبية:** هي أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، اختصاصاتها الرئيسة النظر في كافة المسائل والخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الاتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وفي الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية، تتكون المحكمة من 27 قاضيا (قاضي من كل دولة) يتم تعيينهم بالاتفاق

[159] محمد مقداد وصايل السرحان، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة ال البيت، المجلد 19، العدد02، 2013، ص14.

المشترك لحكومات الدول الأعضاء، وعلى أن تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة للتعيين، مثل الكفاءة العلمية، الخبرة العلمية، ويتم تعيين القضاة لمدة ثلاث سنوات.

2- منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA):

لقد أصبحت منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية واقعا ملموسا بعد أن كانت أمرا مستحيلا وذلك في فترة لا تتعدى بضع سنوات أثناء فتره الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم وقد هذا كانت الإطار تتمثل في منطقة التجارة الحرة الكندية الامريكية (CUSFTA) وهي عبارة عن فكرة تخضع للتداول والنقاش منذ القرن التاسع عشر (pugel ,2009). وفي أوآخر عام 1989 م وعندما خاض البلدان حرب تجارية صغيرة حول تجارة الأخشاب والذرة إلى جانب خلاف آخر حول حقوق الملاحة في منطقة القطب المتجمد الشمالي كان يبدو أن هناك فرصة بسيطة لإنشاء تكتل تجاري. ألا أن المزاج سرعان ما تغير وبدأت المفاوضات عام 1986 م وقد تمخضت عن تأسيس منطقة تجارية حرة في 1 يناير 1989م.

أما الخطوة الثانية فقد تمثلت في وضع المكسيك في الصورة حيث أصبحت الحكومة المكسيكية ومنذ عام 1985 م، عازمة وبصورة متزايدة على كسر الحواجز التي كانت موضوعة من قبلها في طريق إنشاء اقتصاد مكسيكي حر ومخصص وأكثر كفاءة.

أ- نشأة النافتا، مبادئها وأهدافها:

- **نشأة النافتا:** دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الامريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا، بين الدول الثلاثة، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989م، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدر ملموس من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية، وبعد الكثير من المداولات صادق الكونجرس الأمريكي على منطقة التجارة الحرة في عام 1993 .[160]

وضعت الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة وأصبحت سارية المفعول في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوروبا الموحدة يناقش سنة 1992، كما كانت تخشى أمريكا من اتجاه أوروبا إلى المذهب الحمائي هذا ما أدى بها إلى الإسراع في عقد اتفاقية النافتا. [161]

مما يؤكد أهمية هذا التكتل هو سعي الولايات المتحدة الامريكية في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، كما تحاول أن تستخدم القرب الجغرافي والاطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة، ثم صدر الإعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الامريكيتين عام 1994 متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008 ، وكان آخر اجتماع عقد لهذا الغرض في مدينة كيبك الكندية في أفريل 2001 ، وقد دعى بيان هذه القمة إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الانسان. للانضمام إلى تجمع الامريكيتين لهذا يرى البعض أن أمريكا هي التي أدت إلى هذا التكتل ورعت إنشاءه للدواعي التالية:

- المخاوف الامريكية من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة،

[160] سبرينكل، ريد شاردل وتشالز دبليو، الاقتصاد الدولي، صائغ عالمية ناشرون، لبنان، 2015، ص275.

[161] Husted. S & Melvin.M , International Ecinomics. addition-wesley, 2007, p413.

- القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجيا لليابان،
- القلق الأمريكي من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة.

- **مبادئ النافتا:** اتخذت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقيات وكانت ما يلي:[162]
  - تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات،
  - تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاما تدريجيا حيت تلغى تماما بين الدول الثلاث،
  - تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الامريكية،
  - العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية،
  - يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن عنه لذلك بستة أشهر،
  - العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق،
  - اللجوء إلى التحكيم في المستقبل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30إلى45يوم،
  - تحديد إجراء ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والاغراق والنواحي البينية،
  - إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

شملت أيضا اتفاقية النافتا بعض الاتفاقيات الجانبية، منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة، حيث نصت على أن تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الامريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ " النافتا"، والسبب في ذلك التخوف من أن بعض المنشأة من خارج دول النافتا سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة، ورفع المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بانفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا[163]

- **أهداف النافتا:** تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها: [164]
  - تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل،

[162] محمد عمر مصطفى، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2014، ص79.

[163] Salvatore.D, International Economics. Wiey, 2007,p433

[164] محمد عمر مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص82.

- زيادة معدل الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05 % من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 3% في الولايات المتحدة و87% في كندا وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات،
- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء،
- رفع القدرة التنافسية لمنشأتها في الأسواق العالمية مع مراعات حماية البيئة،
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل الدول،
- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الامريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا بالتحديد في اليابان،
- زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوروبي مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تعتبر أعلى معدلات نمو في العالم،
- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

3- رابطة دول جنوب شرق أسياASEAN

تأسست رابطة دول جنوب شرق أسيا بعد إعلان بانكوك سنة 1967 وتصم في الوقت الراهن عشر 10 دول تحاول تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية صاعدة في منطقة جنوب شرق آسيا وفي زمن نظام العولمة.

أ- التعريف برابطة دول جنوب شرق أسيا.

تأسست رابطة دول جنوب شرق أسيا " آسيان" في8 غشت 1967 من خلال إعلان بانكوك-عاصمة تايلند-الذي أصدرته الدول الخمس-5- تايلند، اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، وسنغافورة .ثم التحقت خمس-5 – وهي بروني، دار وسلام، ولاس، منمار، والفيتنام ليصل عدد دول آسيان في الوقت الراهن عشر-10-دول. ويوجد مقر الرابطة بعاصمة اندونيسيا جاكرتا.

- **ظروف نشأة رابطة آسيان:** بدأت أول محاولة لتشكيل الرابطة الأسيوية سنة 1961 بين ماليزيا والفلبين وتايلاند لكنها فشلت بسبب الصراع بين الفلبين وماليزيا حول منطقة صباح وانفصال سنغافورة عن ماليزيا سنة 1965، إضافة إلى أثار حرب الفيتنام على دول المنطقة. وقد تصادف تشكيل الرابطة مع ظروف الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لذلك شجعت ودعمت الولايات المتحدة دول جنوب شرق أسيا على تشكيل جبهة موحدة لمحاصرة الشيوعية بالصين ومنعها من الانتشار بالمنطقة.

ب- مراحل انضمام الدول إلى رابطة أسيانASEAN

أعلنت خمس-5- دول: تايلند، الفلبين، اندونيسيا، ماليزيا، وسنغافورة في 8 غشت 1967عن تأسيس رابطة دول جنوب شرق أسيا(آسيان .ASEAN) وفي سنة 1984 انضمت بروناي، وفي سنة 1995 التحقت فيتنام، وفي سنة 1997 انضمت لاوس وميانمار. ثم التحقت كمبوديا في سنة 1999.

ت– الأجهزة التنظيمية لمجموعة آسيان ASEAN

- مجلس وزراء الخارجية: يجتمع بشكل سنوي ويقدم التوجيهات العامة للمجموعة وينسق أنشطتها،
- وزراء الاقتصاد–وزراء المالية: يعقدون لقاءات سنوية، يخططون ويوجهون السياسة الاقتصادية–المالية للرابطة،
- السكرتير العام: يحضر كل لقاءات الرابطة بصفته مقررا ومنسقا ومدبرا لأنشطة ومهام الرابطة،
- اللجنة الدائمة: تعقد لقاءات شهرية وتنسق أعمال المجموعة،
- لجان فرعية ومجموعات عمل متخصصة تساعد الأجهزة السابقة.

ث– مظاهر النمو الاقتصادي في رابطة آسيان . ASEAN

- تطور نسبة النمو الاقتصادي في دول الرابطة وهيمنة الدول الخمس الكبار اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلاند،
- تطور قيمة الناتج الداخلي الخام في دول الرابطة،
- تطور قيمة المبادلات التجارية في رابطة دول جنوب شرق أسيا،
- تنوع بنية المبادلات الخارجية البينية،
- تطور قيمة الاستثمارات الواردة إلى الرابطة من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين وكوريا الجنوبية وغيرها.....

4- مجلس التعاون الخليجي:

أ– مفهوم مجلس التعاون الخليجي:

هو تكتل سياسي اقتصادي يتكون من ستة دول هي الامارات ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت. يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى الوحدة.[165] تم التوقيع على وثيقة إعلان قيام المجلس في قمة وزراء خارجية الدول الستة في العاصمة السعودية الرياض في 4 فبراير/شباط 1981. يوجد مقر المجلس بمدينة الرياض.

ب– أهداف مجلس التعاون الخليجي:

يوضح النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أن أهداف المجلس تتلخص فيما يلي[166]:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وذلك إلى جانب توثيق الروابط بين شعوبها،
- يهدف أيضا إلى "وضع أنظمة متماثلة" في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، بالإضافة إلى الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية،
- كما يتوخى المجلس دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

[165] سعيد عبد المنعم، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، عدد 122، أكتوبر/ تشرين أول 1995، ص61.
[166] مجلس التعاون الخليجي، https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 2024/01/19.

ولدى دول مجلس التعاون قوة عسكرية مشتركة أنشئت عام 1982 وأطلق عليها اسم درع الجزيرة، بغرض الدفاع عن أمن المنطقة وردع أي اعتداء قد تتعرض له دول المجلس.

ومن أبرز تدخلات هذه القوة العسكرية مشاركتها في حفظ الأمن بدولة البحرين في مارس/آذار 2011 بتأييد من جامعة الدول العربية، وذلك بعد اندلا ع احتجاجات تقودها جمعية الوفاق المعارضة.

ت- **الهيكلة مجلس التعاون الخليجي**[167]

يتكون مجلس التعاون الخليجي من عدة أجهزة هي:

- **المجلس الأعلى** :ويتكون من زعماء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية وتكون حسب الترتيب الهجائي للأعضاء، واجتماعاته العادية سنوية.
- **الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى** :تضم ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات، تختص بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.
- **هيئة تسوية المنازعات** :يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.
- **المجلس الوزاري** :ويتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تتولى رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، واجتماعاته العادية كل ثلاثة أشهر.
- **الأمانة العامة** :وهي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري، وتتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويساعد الأمين العام أمناء مساعدون.ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وذلك إلى جانب عشرة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، والاقتصادية، والعسكرية والأمنية، والإنسان والبيئة، والقانونية، والإعلام والثقافة، والمعلومات، والمالية والإدارية، والحوار الاستراتيجي والمفاوضات. ولدى الأمانة العامة رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج في بروكسل، ورئيس بعثة مجلس التعاون في الأمم المتحدة، يعينهم المجلس الوزاري بتصريح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.كما يضم مديرين عامين لقطاعات الأمانة العامة، يعيّنهم الأمين العام.

ثالثا : الاتحاد المغاربي.

أ- تأسيس والنشأة الاتحاد المغاربي[168]:

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل موجة استقلال جل الدول العربية، وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30 أبريل/نيسان 1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات تعاون وتكامل بين دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983.

[167] نفس المرجع، أعلاه. ، https://www.aljazeera.net

[168] اتحاد المغرب العربي، https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع، 2024/01/19

وأخيرا كان اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10 يونيو/حزيران 1988، وصدر بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير/شباط 1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

ب- **الأهداف**: نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

- **في الميدان الدولي**: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- **في ميدان الدفاع**: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- **في الميدان الاقتصادي**: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- **في الميدان الثقافي**: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

ت- **الهيكل التنظيمي**: حسب اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية على النحو التالي:

- **مجلس الرئاسة**: يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين رؤساء الأعضاء، ويعقد دورته العادية كل سنة وله أن دورات استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك، وله وحده سلطة اتخاذ قراراته بإجماع أعضائه...
  - **مجلس وزراء الخارجية**: مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية. ويتكون المجلس من الوزراء المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الأعضاء.
  - **لجنة المتابعة**: تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لا سيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.
  - **اللجان الوزارية المتخصصة**: يتكون اتحاد المغرب العربي من أربع لجان وزارية متخصصة هي:

- **جنة الأمن الغذائي:** تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي.
- **لجنة الاقتصاد والمالية:** تهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والتأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية.
- **لجنة البنية الأساسية:** تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري.
- **لجنة الموارد البشرية:** وتهتم بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية. وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة. وكذلك تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، كما تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية. وتعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة.

- **الأمانة العامة:** للاتحاد أمانة عامة مقرها العاصمة المغربية الرباط، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة. وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:
  - العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.
  - المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
  - إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.
  - إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.
  - الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.
  - حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.
  - العمل على التنسيق بين أجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين.

- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.
- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

- **مجلس الشورى:** ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد، ويتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. ويبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه. ويتكون المجلس من اللجان الوزارية المتخصصة.
- **الهيئة القضائية:** تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، تخص بالنظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، ومقرها بنواكشط في موريتانيا.
- **الاكاديمية المغربية للعلوم:** تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينهما وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين اقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانات المتوفرة، وتمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية، والحد من هجرة الادمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربين المقيمين بالخارج، ومقرها طرابلس بليبيا.
- **جامعة المغرب العربي:** تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والامكانيات المتوفرة في كل منها. وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثلاث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة، ومقرها ليبيا.
- **المصرف المغرب العربي للاستثمار والتجارة الخارجية:** نشأ بناء على اتفاقية بين دول الاتحاد بتاريخ 1991/03/10، ويهدف المصرف الى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك اعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها، ومقره بتونس.

ث- فرص نجاح وتجاوز إشكالات التكامل الاقتصادي المغاربي "رؤية مستقبلية"

بالنظر إلى الإمكانات الاقتصادية التي يحتلها اتحاد المغرب يجعلنا نسجل النقاط التالية[169]:

[169] محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 07،08 نوفمبر 2007، الدوحة، قطر، ص10،11.

- يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة فالمغرب وتونس تملكان إمكانيات زراعية ورعوية لا بأس بها وإمكانيات سياحية هائلة وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد، ناهيك عما تملكه الجزائر وليبيا من احتياطات هائلة من النفط والغاز، إذ تمتلك الجزائر أكبر احتياطي للغاز في العالم وتعتبر ثان أكبر مصدر له وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي.
- يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز 90 مليون نسمة مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم والمزايا النسبية، ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يخلق فرص العمل ويعزز من القدرات التنافسية لهذه الصناعات.
- مجتمع الدول المغاربية يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والإنتاج وبتوفير إمكانيات التعليم والتطبيق والتدريس المهني المناسب الذي يعنى بمتطلبات سوق العمل فان هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها وبنظرة متفحصة للطاقة البشرية المناسبة العاملة بأوروبا وأمريكا وكندا يتبين حجم هذه الطاقات ومدى إمكانيات الاستفادة في حال توفر الظروف المناسبة.
- وجود مداخيل نفطية هائلة للدول المغاربية كان من الأجدر توظيفها في التنمية ودعم نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري.
- تمتلك الدول المغاربية موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط، ويطل على الأطلسي، ويمثل الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري وإنشاء مناطق صناعة لعادت بمداخيل اقتصادية تساهم في تطوير اقتصاديات الدول المغاربية.

كما أنه ولتجاوز أزمة اتحاد المغرب العربي وتسهيل تكامل اقتصادي مثمر وفعال يتطلب بالأساس مراعاة جملة من الإجراءات يمكن اختصارها في الآتي:

- إيجاد مؤسسات مشتركة حقيقة ترسم التوجهات العميقة وذات الأهمية الكبرى لبلدان الاتحاد المغاربي.
- تجسيد لامركزية القرار بكل دول الاتحاد وتحقيق نسبة عالية من التنسيق بين أنظمة الاتحاد في مجال السياسة الاقتصادية.
- وضع حد للنزاعات السياسية في بلدان الاتحاد وأهمها أزمة الصحراء الغربية.
- وضع حد للاختلال الحاصل بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي.
- تكثيف وتوطيد المبادلات التجارية البينية بين دول الاتحاد.
- التركيز على الاستثمار في القطاعات المنتجة.
- وضع استراتيجية مشتركة ترمي إلى تجاوز التبعية للخارج.
- محاولة تحقيق تقارب في الناتج المحلي الخام لدى كل دول الاتحاد.

لكي تحقق مسيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي، هنالك أولويات يجب اعتبارها، وبرامج عمل يستلزم تبنيها، واعتماد مبدأ التدرج في تنفيذها عبر مدى زمني معين يكون كافيا لإنضاجها، على أن تنفذها مؤسسات كفؤة يديرها مهنيون متخصصون يؤمنون بقوة الوحدة والتكتل بين قطاعات المغرب العربي[170].

[170] محمد الشكري، نفس المرجع أعلاه، ص12-13.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة.

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، تطور مع تطور المجتمع الإنساني وتجاوب مع التحولات والتحديات التي تواجهه، فهو علم يهتم بدراسة سلوك الأفراد إزاء استخدامهم الموارد النادرة والمحدودة نسبيا لإشباع حاجاتهم المتعددة باستمرار، وذلك بأفضل طريقة ممكنة، فهو يهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الإنساني ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي، والتي لا تخرج عن دائرة الإنتاج، التبادل الاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنها عن ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل، الادخار، الاستثمار، التنمية، التضخم، البطالة، وغيرها، فهو علم يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الانسان بالطبيعة، وعلاقة الانسان بالإنسان.

لقد قدمت هذه المطبوعة مدخلا تعريفيا للاقتصاد وأبرز مكوناته، وتضمنت تحليلا لطبيعة المفاهيم المرتبطة بعناصره، كما تم التطرق إلى المفاهيم الخاصة بالمشكلة الاقتصادية، الحاجات والسلع وإلى مختلف العمليات الاقتصادية كالإنتاج الاستهلاك وغيرها، وإعطاء مدخل مفاهيمي لمختلف الأنظمة الاقتصادية وفق أسس منهجية حول كيفية تفسيرها بطريقة تخدم الطلبة وتستجيب لمقتضيات البرامج التي تعتمدها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في هذا المجال.

وعليه نأمل أن تكون هذه المطبوعة قد أعطت دعما لمختلف جوانب الاقتصاد، لتكون كمدخل لعلم الاقتصاد بالنسبة لطلبة السنة الأولى، قسم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

المراجع

المراجع:

I. المراجع باللغة العربية:

1- الكتب.

- أحمد أبو إسماعيل، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2001.
- أحمد زهير شامية، صالح خصاونة ومحمد ظافر محبك، مبادئ الاقتصاد 2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر 2008.
- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- أحمد فوزي ملوخية، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009.
- ادم سميث، ترجمة حسني زينة، ثروة الأمم، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1 ، 2008.
- ادم مهدي أحمد، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 1999.
- إسماعيل عبد الرحمان، محمد حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصاد الجزئي والكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
- إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصاد، دار وائل، عمان، 2005.
- إسماعيل محمد هاشم، مدخل أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973.
- بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، 2010.
- بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010.
- ثامر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى،2006.
- حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان،2016.
- حسن لطيف كاظم الزبيدي ومازن عيسى والشيخ راضي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، العين: دار الكتاب الجامعي، الامارات،2002.
- خالد علي المجيد، الاتحاد الأوروبي النشأة والاهداف والمؤسسات، مركز الدراسات الاستراتيجية، فيينا،2001.
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، دار وائل للنشر، ط2، الأردن،2000.
- خالفي علي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة، الجزائر، 2009.
- دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2007.
- رجب عزمي، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985.
- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
- رياض إسماعيل، الادخار في المجتمع الاشتراكي، دار المحامي للنشر، مصر، 1966.

- رياض صالح عودة، مقدمة في الاقتصاد الاسلامي، طبعة1، دار الهادي، لبنان،2005.
- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
- زينب عوض الله، أسامة محمد أسامة محمد الندلي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، السنة 2003،
- سبرينكل، ريد شاردل وتشالز دبليو، الاقتصاد الدولي، صائغ عالمية ناشرون، لبنان، 2015.
- سعاد نايف برنوطي، إدارة الاعمال الصغيرة: أبعاد الريادة، دار وائل للنشر والاشهار، الأردن، 2005.
- سعيد عبد المنعم، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، عدد 122، أكتوبر/ تشرين أول 1995.
- سكينة بن حمودة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- صالحي صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2001.
- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.
- ضرار العتيبي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية النشر والتوزيع، عمان، 2018.
- ضياء عبد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، السنة 1993.
- ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء، عمان، 1990.
- عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- عادل أحمد حشيش، وزينب حسين عوض الله، مبادئ الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،1999.
- عادل أحمد، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- عامر علي سعيد، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- عبد الرحمن حسن توفيق، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار صفاء، عمان، 2005.
- عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عبد العزيز صبري، النظم الاقتصادية المعاصرة، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2005.
- عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013.
- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، مطابع البيان، دبي، 2002.
- عبد المجيد عبد المطلب، العولمة: منظماتها، شركاتها وتداعياتها، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006.
- علي خالفي، المدخل العام لعام الاقتصاد، دار أسامة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
- علي محمد عبد الوهاب، استراتيجيات التحفيز الفعال، نحو أداء بشري متميز، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر،2000.
- علي هارون، أسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت، 2001.
- عيبس محمد يسري إبراهيم، الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه، دار المعارف، الإسكندرية، 1992.
- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1974.

- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي–مدخل الدراسات الاقتصادية، ط1، دار الحداثة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 1981.
- فريد زاعف ومحمد النجار، السياسات الإدارية واستراتيجيات الاعمال، مؤسسة دار الكتب، الكويت، 1976.
- فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت،2014.
- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.
- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، والمؤسسات النقدية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، قطر07،08 نوفمبر2007.
- محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، دار زهراء الشرق، القاهر،1996.
- محمد دو يدار، المنظمة العالمية للتجارة: الفلسفة القانونية والأبعاد القانونية، سلسلة دراسات استراتيجية، السنة الثانية، العدد الثاني ،2001.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- محمد صالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوي، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
- محمد طاقة وآخرون، أسياسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009.
- محمد عمر مصطفى، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2014.
- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، اليازوري، الأردن، 2007.
- محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس ونضام على عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
- محمود سحنون: الاقتصاد الإسلامي، الوقائع والأفكار الاقتصادية، طبعة1، دار الفجر، القاهرة،2006.
- محمود يونس، اساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1989 .
- مصطفى سيد عبد الرحمن، المنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة،2000.
- معين أمين السيد، دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية، ط1 ،2012.
- نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح وآخرون، القيم في الظاهرة الاجتماعية، اعمال الدورة المنهجية في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية، دار النشر والثقافة والعلوم القاهرة، 2010.
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر،1998.
- هيثم الزغبي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، 2001.

2- الرسائل والأطروحات.

- بورايس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، دراسة ميدانية حالة مؤسسة FERTIAL عنابة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة عنابة، 2005-2006.
- فيصل بشرول، تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2011/2010.
- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

3- المطبوعات البيداغوجية

- أحمد ضيف، مطبوعة علمية بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجلفة، 2018-2019.
- شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2008.
- شريف بوقصبة، محاضرات مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2022-2023.
- شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.
- عادل بومجان، محاضرات في مقياس اقتصاد المؤسسة، موجهة للطلبة الثانية ليسانس علوم التسيير، جامعة محمد خيدر بسكرة، 2019-2020.
- طويطي مصطفى، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، سنة 2013-2014.
- طويل رواء زكي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، الأردن، 2010.
- فرد أم الخير، مطبوعة في مقياس الاقتصاد الكلي، موجهة لطلبة السنة ثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة2018.
- فوكراش زوبيدة، محاضرات مقياس السوق الرياضية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019-2020.
- مجيدي العربي، محاضرة المدخل لعلم الاقتصاد، سنة أولى علوم إسلامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة 2018.
- معين امين السيد، محاضرات في مدخل الاقتصاد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016.

4- الملتقيات والدورات التكوينية.

- رابح خوني، حساني رقية، أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي2003.

5- المجلات العلمية.

- شعباني مجيد وآخرون، دراسة السوق كأداة لتحقيق اليقظة الاستراتيجية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد03، 2015.
- لكحل شهرزاد، مفهوم النشاط الاقتصادي وأنواعها، مجلة الحوكمة والقانون الاقتصادي، المجلد 02، 2022.
- محمد مقداد وصايل السرحان، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة ال البيت، المجلد 19، العدد02، 2013.

6- المواقع الالكترونية.

- اتحاد المغرب العربي، https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع، 2024/01/19.
- أمل حسين، علاقة علم الاقتصاد بمختلف العلوم الأخرى، الباحثون المصريون 2016، https://mawdoo3.com اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/4.
- إيهاب مقابلة وآخرون، تعريف علم الاقتصاد وأهدافه، https://almerja.com/more.php?idm=72248 تاريخ الاطلاع 2024/01/23.
- البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org تم الاطلاع 2024/01/12
- دحو سليمان، محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020-2021. http://dspace.univ-ghardaia.dz:8080/jspui/bitstream تم الاطلاع عليه في 2023/08/09
- علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى"، موسوعة العلوم https://mawdoo3.com اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/4.
- ما هو صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance تاريخ الاطلاع 2022/02/18
- مجلس التعاون الخليجي، https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 2024/01/19.
- محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة أم البواقي، http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/pluginfile.php تم الاطلاع يوم 2023/07/24
- موقع المنظمة، https://www.wto.org تاريخ الاطلاع 2024/01/13.

II. المراجع باللغة اللاتينية.

1- الكتب.

- B.I.T , La normalisation internationale du travail, nouvelle série 53, Genève, 1953.
- G.Pirou, Introduction a L Economie Politique,Paris,Sirey,1946.
- Husted. S & Melvin.M , International Ecinomics. addition-wesley, 2007.

- Lichtheim, George. A Short History of Socialism. Glasgow: Fontana/Collins, 1975.
- Salvatore.D, International Economics. Wiey, 2007.
- Sassoon, Donald. One Hundred Years of Socialism: The West European Left in the Twentieth Century. London: I. B. Taurus, 1996 .
- Smith, Tony, Globalisation and Capitalist property RetationsM Acritical Assessment of Held's Cosmopolitan Theory,Historical Materialism, 2003.

2- المواقع الالكترونية.

- ANGAUT Jean-Christophe, Un Marx feuerbachien?. Renault, Emmanuel; Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008. In: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00359259 Submitted on12 May 2010 (Consulté le: 14/05/2020).
- SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris, décembre 2011. Disponible en linge sur : www.institutcoppet.org (Consulté le : 05/05/2020).